الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية (دراسة حالات مختلفة)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي

من تقديم الطالبة :

* فاخت شيماء

تحت إشراف:

* مسيعد مريم

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
قحام وهيبة	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
مسيعد مريم	أستاذة محاضر -أ-	مشرفا و مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بوعفار أمال	أستاذة محاضر -أ-	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أغلى الناس على قلبي والداي الكريمين الذين ألهماني روح الصبر والنضال وغمراني بعطفهما وحنانهما حفضهما الله لي وأطال في عمرهما

إلى أخواتي وإخوتي أصدق التمنيات والتشكرات لكل زملاء وزميلاتي في الدراسة تقبلوا من كل الحب والتقدير

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير الذّي وفقني لإنجاز هذه الدراسة المتواضعة

وأسأله أن يجعله في ميزان حسناتي

كما أشكر أستاذتي الفاضلة "مسيعد مريم" على نصائحها وتوجيهاتها السديدة ومعلوماتها القيّمة التي أفادتني بها طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة

وفي الأخير أتوجه بشكري وعرفاني لكل من ساعدني في إتمام هذه الدراسة ولم يبخلوا علي بالدعم المعنوي والدعاء الصادق

جزاهم الله عني خير الجزاء

ملخص

تتمحور الدراسة حول النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية، والتي تعتبر من المواضيع التي نالت اهتماما كبيرا، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية، واعتمدنا لإثبات هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي من أجل الوصول إلى نتائج البحث وتحليل المعطيات المتوفرة في دراستنا، وقد توصلنا إلى جملة من التوصيات والنتائج من خلال هذه الدراسة؛ أن النمو الديمغرافي يؤثر إيجابيا على التنمية الاقتصادية، ولا يشكل عائقا لها إذا هيأت له الظروف المناسبة في بناء العملية التنموية، والتحكم في النمو الديمغرافي ضروري لسير التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النمو الديمغرافي، أشكال النمو الديمغرافي، التنمية الاقتصادية، متطلبات التنمية الاقتصادية، السياسة السكانية، الخصوبة.

Abstract:

The study focuses on demographic growth and economic development, which is one of the topics that have received great attention. This study aims to determine the impact of demographic growth on economic development. To prove this study, we relied on the descriptive approach, the historical approach, and the analytical approach in order to reach the results of the research and analyze the data available in our study. We have reached a number of recommendations and results through this study; that demographic growth positively affects economic development, and does not constitute an obstacle to it, as the appropriate conditions have been created for it in building the development process, and controlling demographic growth is necessary for the progress of economic development.

Key words: demographic growth, forms of demographic growth, economic development, economic development requirements, population policy, fertility.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	–
إهداء	––
الملخص	–
الفهرس	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: عموميات حول النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية	**2–41**
تمهيد الفصل.	**2**
المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية	**3**
المطلب الأول: مفهوم حول النمو الديمغرافي.	**3**
الفرع الأول: تعريف النمو الديمغرافي.	**3**
الفرع الثاني: عوامل النمو الديمغرافي.	**4**
الفرع الثالث: أشكال النمو الديمغرافي.	**7**
الفرع الرابع: نظريات النمو الديمغرافي.	**9**
المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.	**20**
الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.	**20**
الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.	**21**
الفرع الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية.	**22**
الفرع الرابع: نظريات التنمية الاقتصادية.	**25**
المبحث الثاني: العلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية.	**31**
المطلب الأول: علاقة النمو الديمغرافي بالتنمية الاقتصادية.	**31**
الفرع الأول: النمو الديمغرافي عامل محفز للتنمية الاقتصادية.	**31**
الفرع الثاني: النمو الديمغرافي لا علاقة له بالتنمية الاقتصادية.	**32**
الفرع الثالث: النمو الديمغرافي كعامل مقيد للتنمية الاقتصادية.	**32**
المطلب الثاني: آثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية.	**33**
الفرع الأول: آثار النمو الديمغرافي على سوق العمل.	**34**

الفرع الثاني: آثار النمو الديمغرافي على الإدخار والإشهار.	**34**
الفرع الثالث: أثر النمو الديمغرافي على الاستهلاك.	**36**
الفرع الرابع: أثر النمو الديمغرافي على تكوين رأس المال.	**36**
الفرع الخامس: أثر النمو الديمغرافي على توزيع دخل الفرد.	**37**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.	**39**
المطلب الأول: الدراسات السابقة.	**39**
المطلب الثاني: القيمة المضافة.	**40**
خلاصة الفصل.	**41**
الفصل الثاني: الدراسات تحليلية للعلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية.	**43**
تمهيد الفصل.	**43**
المبحث الأول: دراسة للعلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية للفترة (1990- 2010).	**44**
المطلب الأول: التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر والعلاقة المتبادلة فيما بينها.	**44**
الفرع الأول: معدل الزيادة السنوية للسكان.	**44**
الفرع الثاني: معدل الخصوبة السكانية.	**48**
الفرع الثالث: السياسة السكانية في الجزائر.	**57**
المطلب الثاني: التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية	**60**
الفرع الأول: المرحلة الأولى الممتدة (1990- 1998).	**60**
الفرع الثاني: المرحلة الثانية الممتدة من (1999- 2010).	**63**
المبحث الثاني: دراسة للعلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية في الصين (1969- 2014).	**65**
المطلب الأول: السكان والتنمية الاقتصادية، السياسة السكانية في الصين.	**65**
الفرع الأول: إستراتيجية التنمية الاقتصادية.	**65**
الفرع الثاني: لمحة على الاقتصاد الصيني.	**66**
الفرع الثالث: النمو السكاني في الصين.	**68**
الفرع الرابع: معدل الولادات ومعدل الوفيات والنمو الطبيعي.	**69**
الفرع الخامس: السياسة السكانية في الصين.	**70**
المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين النمو الديمغرافي ومؤشرات التنمية الاقتصادية.	**74**
الفرع الأول: النمو الديمغرافي والناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي.	**74**

الفرع الثاني: النمو الديمغرافي وإجمالي تكوين رأس المال في الصين.	**76**
الفرع الثالث: النمو الديمغرافي ومعدلات البطالة في الصين.	**77**
خلاصة الفصل.	**79**
الخاتمة	**80**
قائمة المراجع.	**84**

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	تطور ولادة حية ومعدل المواليد الخام	
02	تطور إجمالي عدد السكان المقيمين والزيادة الطبيعية	
03	تطور الوفيات الإجمالية ومعدل الوفيات الخام	
04	تطور معدل وفيات الرضع حسب الجنس (لألف ولادة حية)	
05	تطور المواليد الميتون حسب الجنس (للحصول على كل ألف مولود)	
06	تطور ولادة دية ومعدل المواليد الخام	
07	تطور مؤشر الاصطناعية الخصوبة ومتوسط العمر عند الولادة	
08	معدلات النشاط حسب العمر والجنس (1989- 2010)	
09	تطور عدد السكان الناشطين (1960- 2003)	
10	تطور فئة المشغلات بالنسبة لجميع المشتغلين (1966- 2004)	
11	تطور تطبيق موانع الحمل (%) حسب نوع الطريقة (1986- 2002)	
12	هيكل القوى العاملة في الجزائر في الفترة (1990- 2007)	
13	نسبة التمدرس الإجمالية في الجزائر	
14	معدلات النمو من إجمالي الناتج المحلي للفترة (1993- 1998)	
15	تطور معدلات التضخم للفترة (1993- 1999)	
16	تطور الدين الخارجي والإحتياطات الدولية	
17	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994- 1999)	
18	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفقا لتعادل القدرة الشرائية	
19	معدل النمو الناتج الداخلي للفترة 2000- 2005م	
20	الميل العام للتجارة الخارجية في الجزائر	
21	يوضح عدد السكان في الصين	
22	معدل المواليد ومعدل الوفيات في الصين	
23	متوسط أحجام السكان والناتج المحلي والدخل الفردي ونسب نموها في الصين (1969- 2014)	

24	متوسطات أحجام السكان وإجمالي تكوين رأس المال ونسب نموها في الصين (1969- 2014)	
25	متوسطات السكان والبطالة ونسب نموهم للمدة (1969- 2014)	

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
01	أثر النمو السكاني على الإدخار	
02	أثر النمو السكاني المتزايد على الإستثمارات	
03	محددات السكان والناتج الكلي والدخل الفردي	
04	منحنى تطور القوى العاملة ومكوناتها خلال الفترة (1970- 2009)	

مقدمة

يعد الإنسان الثورة الاقتصادية لكل مجتمع من المجتمعات وأساس تقدمه في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يعود إلى كون الفرد هو محور كل نشاط اقتصادي، وذلك لأن الإنسان هو الذي يقوم بعملية الإنتاج عن طريق ما يبدله من جهد ووقت في استخدام رغباته وحاجاته، وبما أن الإنسان هو كل فرد في المجتمع، فإن كل زيادة في أعداد السكان لها معنى اقتصادي متمثل بزيادة في حجم وقوة العاملة في المجتمع.

فالتنمية الاقتصادية لكي تكون واقعا ملموسا لا بد من أن تتحقق عن طريق جهد إنساني يكون مبذولا من قبل السكان نفسهم بغية تحسين الوضع القائم ودفعه إلى الأمام أي أن التنمية تتطلب مشاركة من كافة المجتمع.

إن دراسة النمو الديمغرافي يعد إحدى الدعائم الأساسية في الدراسات الديمغرافية والتي تحظى باهتمام بالغ من قبل باحثيها، ويشير مفهوم النمو الديمغرافي إلى التغيرات التي تحدث في حجم سكان أي مجتمع، سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان والتي تحدث نتيجة لعاملين هما الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ولما كان النمو الديمغرافي الطبيعي يرتكز على عنصرين هما المواليد والوفيات، فإن استمرار المواليد أعلى من الوفيات يؤدي تزايد السكان كما زادت الهوة بين هذين العنصرين كلما زاد معدل النمو الديمغرافي دون إغفال تأثير عامل الهجرة على النمو الديمغرافي.

يعد موضوع النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية واحد من أبرز الموضوعات الحيوية في الوقت الحاضر والت تستحق الاهتمام بها والوقوف عندها بشكل مستمر نظراً لبروز مشكلات كبيرة ومعقدة جراء التباين في فهم هذه العلاقة المتبادلة والمتشابكة بين الظواهر السكانية والتنموية، وذلك من خلال تركيزها على تحديد وتحليل أثار المتغيرات السكانية على عملية التنمية الاقتصادية.

ولا شك أن هذا الأمر يوضع أمام المخططين والخبراء ومتخذي القرارات العامة والتنموية، الإطار الملائم والخلفية السليمة لصياغة السياسات التنموية والسكانية التي تحقق أهداف التنمية الاقتصادية، وإن سوء إدارة السكان للموارد واستخدامهم لها يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء، وارتفاع معدل البطالة والجرائم والهجرة والنزوح من الأرياف إلى المدن، وحدوث تشوهات كبيرة داخل

البيئة وهو م ا جعل خبراء التنمية والسياسيين والاقتصاديين يتجهون إلى وضع أولوياتهم واهتماماتهم بهذه القضية.

وتجدر الإشارة هنا أنه يصعب علينا التطرق إلى موضوع التنمية بدون أن نشير إلى موضوع السكان أو الإشارة إلى موضوع السكان دون أن نشير إلى موضوع التنمية، وذلك لأن كل واحد من هذه المفاهيم مرتبطة بالآخر ارتباطا كبيرا ومتأثر به.

- **الإشكالية:**

تعتبر مسألة العلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من القضايا الحساسة التي تشغل دول العام والأخص الدول التي في طريق النمو حيث يلاحظ زيادة سكانية كبيرة على عكس التنمية الاقتصادية المتاحة، وقد استأثرت هذه المسألة انتباه الباحثين لفترات طويلة، فمنهم من يرى أن النمو الديمغرافي هو عامل محفز يؤثر إيجابيا على معدلات الدخل القومي، ومع زيادة السكان يزداد المعارف نتيجة التقدم التكنولوجي الذي تولد زيادة الطلب على السلع والخدمات وهناك من يرى أن النمو الديمغرافي يعتبر عاملا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي حيث يعيق ارتفاع النمو الديمغرافي، نمو الدخل القومي، ومع تزايد ارتفاع السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية، كما ظهرت فكرة أخرى محايدة اعتبرت أن النمو الديمغرافي هو عامل محايد للتنمية الاقتصادية مما أدى إلى التقليل من الأثر المتبادل بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي وساهم في عدم إعطاء القضايا السكانية الأولوية التي تستحقها في سياق السياسات التنموية التي عكفت الدول على إعدادها.

ومن أجل الإلمام بالموضوع نضع الإشكالية كالتالي:

-كيف يؤثر النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية؟

لأجل الإطاحة اكثر نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

-ما هي العلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية؟

-ما هي العوامل المؤثرة على البنية التركيبية السكانية؟

-هل يشكل النمو السكاني عائق لعملة التنمية الاقتصادية؟

- **الفرضية:**

-النمو الديمغرافي يعيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

-أن النمو الديمغرافي في الصين لا يشكل عائق أمام التنمية الاقتصادية.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

يتم اختيار أي بحث اعتماداً على جملة من الشروط والمبادئ العامة التي تحدد بدورها أسباب اختياره، ومن بين هذه الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع المتمثل في النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية نذكر:

-التخصص العلمي، إذ يعتبر موضوع السكان من المواضيع التي تهتم الدراسات السكانية.

-معرفة السياسات المنتهجة ومدى نجاعتها في ظل وتيرة التنمية الاقتصادية.

-الاهتمام بالمتغيرات السكانية خاصة فيما يخص التركيبة السكانية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية.

-توفر المعطيات اللازمة التي تعتبر شرطا أساسي لأي موضوع أو بحث يقوم به الباحث.

-محاولة إظهار العلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية والخروج بنتائج تخص هذا الموضوع.

- **أهمية وأهداف الدراسة:**

إن تفحص طبيعة النمو الديمغرافي والتنمية والعلاقة بينهما، يمكن أن يقدم إطارا إستراتيجيا لرسم السياسات السكانية في البلاد بما يسهم في زيادة النمو وتحسين رفاهية المجتمع ورفع كفاءة الاقتصاد، وتوفير فرص العمل ومن ناحية أخرى إن العنصر البشري بقدر ما هو هدف لتنمية فهو أحد وسائلها الرئيسية.

تهدف هذه الدراسة في تبيان أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وتلك المتعلقة بالنمو الديمغرافي وتأثير هذا الأخير على محددات التنمية الاقتصادية. وإيضاح وتعزيز بأهمية العلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية وذلك على الصعيد الحكومي والمنظمات الدولية وتبيان طبيعة الاقتصاد والسياسة السكانية المتبعة، تهدف إلى دراسة تطور عدد السكان ومعدل نموهم.

- **منهج الدراسة:**

أ -**المنهج التاريخي:** باعتباره يدرس ظواهر الماضي حيث يقوم الباحث بالتنقيب عنها في وثائق التاريخ وذلك بجمعها ومحاولة التحقق منه باتباع طرق التحليل والتركيب بهدف البحث عن العلاقات بين الحوادث الماضية كما يساعد على دراسة السكان بأسلوب منهجي يمكن التغلب على الصعوبات والتسجيل الحيوي في التوصل إلى المعطيات السكانية التي تفيد تتبع تطور الظواهر السكانية إلى العلاقات بين التنمية.

ب -**المنهج التحليلي:** استخدمنا المنهج التحليلي من اجل تحليل البيانات الإحصائية المتاحة فتحليل الخصائص الديمغرافية والاقتصادية يساعد على المحددات الرئيسية للعلاقات بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية.

ج- المنهج الوصفي: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة التي يعتمد على جمع الحقائق والمعلومات وتفسيرها للوصول إلى تعليمات مقبولة من خلال معطيات: لديوان الوطني للإحصائيات، بيانات البنك الدولي إضافة إلى مصادر أخرى.

- **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة الموضوعية بدراسة النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من خلال نموهم ومدى توزيعهم وتركيبهم السكاني.

- **حدود الزمانية:** علاقة النمو الديمغرافي بالتنمية الاقتصادية للفترة (1990- 2010) والفترة (1969- 2014).
- **حدود المكانية:** الجزائر- الصين.
- **صعوبات الدراسة:**

عند دراسة أي موضوع نجد الكثير من العقبات التي تواجهنا، خاصة في نقص المعطيات اللازمة حول موضوع النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية بالتحديد فغيابها على جودة المادة العلمية، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا لموضوع النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية هي:

-نقص البيانات التي تتعلق بالنمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية خاصة الكتب والرسائل.

-عدم توفر بعض الإحصائيات.

-عدم توفر المعطيات اللازمة لسكان الصين.

- **هيكل الدراسة:**

من اجل التوصل إلى دراسة النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية فقد قمنا بجمع المعالجة النظرية والتحليلية حول موضوع الدراسة إلى فصلين وهي كالتالي: الفصل الأول: وقد خصص لدراسة "النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية" من خلال التطرق إلى عموميات ومفاهيم النظرية، بالإضافة إلى دراستنا لمعرفة العلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية والآثار المترتبة عنها.

الفصل الثاني: فتناولنا من خلال المبحث الأول: إلى دارسة تحليلية للعلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990- 2010) متطرقين إلى التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر والعلاقات المتبادلة فيما بينها وأثرها في عملية التنمية الاقتصادية.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية في الصين في الفترة (1969- 2014) وإظهار العلاقة فيما بينها، ومتطرقين إلى الإستراتيجية التنموية، السكان والسياسة السكانية.

الفصل الأول:

عموميات حول النمو الديمغرافي

والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يُعدُّ النمو السكاني من أبرز الظواهر الجغرافية في وقتنا الحالي، فهو التغيُّر في حجم السكان خلال فترات زمنية معيّنة سواء بالزيادة أو النقصان، وهذا نتيجة لعاملين هما معدل المواليد ومعدل الوفيات اللذان يلعبان دوراً أساسياً في حركية السكان. فهذه الزيادة السكانية تؤثر على متغيرات التنمية الاقتصادية سلباً أو إيجاباً، التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع جوانب حياته.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

- مفاهيم حول النمو الديمغرافي، والتنمية الاقتصادية.
- العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:الاطار النظري للنمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم النمو الديمغرافي.

يؤدّي معدل النمو السكاني ضعفاً على الحاجات الضرورية للسكان هذا ما يجعل الدول تحاول التخطيط في جميع المجالات من أجل الموازنة بين النمو السكاني وحاجات السكان المتزايدة.

الفرع الأول: تعريف النمو الديمغرافي:

-هو التغير في عدد السكان وهي الفرق بين المواليد وعدد الوفيات بالإضافة إلى صافي الهجرة الذّي يشكل الفرق بين أعداد المهاجرين إلى البلد والمهاجرين منه.

-وهو التغير الذّي يطرأ على حجم السكان من خلال حركتي السكان الطبيعية والمكانية ويقصد بالحركة الأولى تغير السكان الطبيعي الناجم عن الفرق بين الولادات والوفيات ولا يفترض أن تكون الزيادة فعلية بقدر ما هي إلاَّ تغير طبيعي نتاجه الزيادة أو النقصان الطبيعي، أمّا الحركة الثانية وهي التي تعني الهجرة التي ينتج عنها تغير موطن الفرد وهي الأخرى نتاجها الزيادة من خلال الوافدين والنقصان من خلال النازحين[1].

-يُعرف معجم النمو السكاني بأنه زيادة عدد السكان بسبب زيادة عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات، على أنه الزيادة الكلية في عدد السكان لا تتحقق بالمقدار نفسه في الأقاليم المختلفة، ففي بعض الأقطار نجد نمواً بطيئاً في السكان، وأقطار أخرى نجد نمواً سريعاً بينما نجد في عدد الأقطار تأرجحاً بين الزيادة والنقصان، وقد يشير النمو السكاني أحياناً إلى تطور السكان أو التغير السكاني، وذلك حتى لا نفهم مباشرة من كلمة النمو، النمو الموجب والمتزايد، فقد يتعرض السكان في مرحلة ما للنقصان لا للزيادة، وإن كان ذلك يشكل في العادة مرحلة مؤقتة في الزمان والمكان[2].

-ويقصد بالنمو السكاني أنه اختلاف في حجم السكان في المجتمع، كما هو تزايد عدد السكان بشكل متصاعد خلال فترة زمنية معيّنة[3].

---

[1] – رولان بريسيا، **التحليل السكاني. المفاهيم والطرق والنتائج**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ترجمة رياض ربيع ص 176.

[2] – محمد بن مريم وآخرون، **دراسة العلاقة بين حجم النفقات والنمو السكاني دراسة تحليلية قياسية على حالات الجزائر للفترة 1965-2013م**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر، 2015 ص 83.

[3] – علي عبد الرازق جبلي، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة 1984 ص 196.

الفرع الثاني: عوامل النمو الديمغرافي.

إنَّ النمو السكاني لمجتمع مغلق هو الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، فعندها يولد (35) طفلاً وتحدث (10) وفيات بين كل (1000) نسمة سنوياً، يتزايد عدد السكان بمعدل (25) لكل (1000) نسمة أو (2,5%) ولكن المجتمعات أصبحت الآن مفتوحة على بعضها البعض، ولهذا لا بُدَّ من حساب تأثير الهجرة الوافدة والهجرة إلى الخارج أيضاً على النمو السكاني لذلك فإنَّ التغير في عدد السكان يحدث بفعل ثلاث عناصر هي: (المواليد، الهجرة، الوفيات) يمكن وضعها في معادلة:

(النمو السكاني= عدد المواليد– عدد الوفيات+ عدد المهاجرين المغادرين– عدد المهاجرين الوافدين)
إنّ عدد الفرق بين عدد المواليد والوفيات يعرف باسم (الزيادة الطبيعية للسكان) بينما يسمى الفرق بين عدد الوافدين وعدد المهاجرين بـ: صافي الهجرة لتصبح معادلة النمو السكاني كما يلي:
معدل النمو السكاني= معدل الزيادة الطبيعية+ معدل صافي الهجرة.

1.الخصوبة:

تعتبر الخصوبة من أهم عناصر النمو الديمغرافي وهي القدرة على الإنجاب، حيث تختلف من مجتمع لآخر، كما أنّها تختلف من مكان لآخر ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد، وذلك نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية، ويختلف توزيع الخصوبة بين دول العالم اختلافاً كبيراً، حيث يتراوح معدل المواليد بين 10– 50% ويتركز المعدل المرتفع للخصوبة بين الدول النامية بصفة عامة، وعلى ذلك فإنَّ الخصوبة يمكن تقسيمها إلى نمطين كبيرين نمط الخصوبة المرتفعة في الدول النامية ونمط الخصوبة المنخفضة في الدول المتقدّمة[1].

[1] – خنفر فتحي، **تأثير النمو الديمغرافي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1998– 2008)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2015– 2016 ص 10.

- **مقياس الخصوبة:**

1. معدل المواليد الخام:

هو الإضافة التي يترتب عليها زيادة السكان حين ولادتهم، لكن الأعداد المطلقة لا تعطي مؤشراً قوياً في حالة المقارنة بين مجتمعين يحسب معدل المواليد العامة على النحو التالي: معدل المواليد الخام أو نسبة المواليد العامة = عدد المواليد÷ عدد السكان × 1000.

2. معدل الخصوبة العام:

سن الإنجاب وهو ما بين 15 حتى 49 سنة، ويحسب معدل الإنجاب على النحو التالي:
نسبة الخصوبة أو معدل الإنجاب= عدد النساء سن الإنجاب عدد المواليد× 1000[1].

3. معدل الخصوبة الخاص:

النساء في سن الإنجاب لسن على درجة واحدة من القدرة على الإنجاب، لهذا وجدت نسبة ومعدل خاص وذلك حسب الفئات العمرية كما يلي[2]:
معدل الخصوبة الخاص= عدد المواليد÷ عدد النساء في سن الإنجاب حسب الفئة ×1000.

2.الوفيات:

تعد الوفيات عنصراً هاماً من عناصر تغير السكان حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت تتناقص مقارنة مع الخصوبة في أنها أكثر ثباتاً ويمكن التحكم في مستواها ولا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل وفي تركيبهم وخاصة التركيب العمري حيث ترتبط الوفيات دائماً بمستوى التعمير وكذا يلقى التحكم في الخصوبة قبولاً أكثر مما يتلقاها التحكم في الوفيات.

-مقاييس الوفيات:

2-1- معدل الوفيات الخام:

هو عبارة عن عدد وفيات مجتمع ما (بلداً ومنطقة) خلل سنة معينة مقسوماً على نفس المجتمع سنوات معاشية مضروبة في 1000. يحسب بالشكل التالي:

[1] – بوخاتم الصديق، **دراسة قياسية لأثر النمو الديمغرافي على الإنفاق الحكومي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة 2018- 2019 ص

[2] – بوخاتم صديق، نفس المرجع السابق، ص

معدل الوفيات= عدد الوفيات خلال سنة÷ عدد السكان في منتصف نفس السنة× 1000.

2-2- معدل الوفيات العمري:

وهو مؤشر الذي يعتمد على تقسيم السكان والوفيات إلى فئات عمرية ويتم حسابه بالصورة التالية (إذا ما كان طول الفئة العمرية سنة واحدة):

معدل الوفيات العمري = عدد وفيات فئة عمرية معينة خلال سنة÷ عدد السكان لنفس الفئة في منتصف نفس السنة× 1000.

2-3- معدل الوفيات النوعي (حسب النوع أو الجنس):

هو المؤشر الذّي يعتمد على تقسيم السكان والوفيات إلى ذكور أو إناث ويتم حسابه كالتالي إذا ما كان للذكور: معدل وفيات الذكور= عدد وفيات ذكور خلال سنة÷ عدد الذكور في منتصف نفس السنة× 1000.

2-4- معدل الوفيات النسبي:

هو عبارة عن عدد وفيات مجتمع ما، خلال سنة معينة بسبب مرض مقسوماً على عدد أفراد نفس المجتمع مضروباً في 100000 وذلك بسبب صغر عدد الوفيات[1] بسبب مرض معين:

معدل الوفيات الخام بسبب مرض معين= عدد الوفيات بسبب المرض خلال سنة÷ عدد السكان في منتصف نفس السنة× 100000.

3. الهجرة:

تُعدُّ الهجرة إحدى العناصر الثلاثة الرئيسية التي تؤثر على متغيرات النمو السكاني إضافة إلى الخصوبة والوفيات فبينما يعتبر هذان المعدلان من النسب البيولوجية العامة التي تتأثر بدرجة محدودة من التغيرات الاجتماعية، فإن الهجرة تكاد تكون ناتجة بأكملها عن المتغيرات اجتماعية أهمها الغدارة البشرية وحرية الانتقال، كما أنَّ نتائج الهجرة أثرا واضحاً على بناء المجتمع ونظمه في كل من جانبي عملية الهجرة إلى الموطن الأصلي للمهاجر والموطن الجديد.

[1] - جميلة عطال، **أثر الوفيات في الانتقال الديمغرافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2013- 2014 ص ص 16- 19.

وتقسم الهجرة إلى عدّة أنواع: هجرة داخلية وخارجة، هجرة حرة أو مؤقتة، دائمة أو مؤقتة وغير ذلك من التقسيمات.

-مقاييس الهجرة:

1 -**معدل صافي للهجرة** = صافي الهجرة خلال سنة ÷ جملة عدد السكان في منتصف السنة × 1000.

صافي الهجرة= (عدد المهاجرين إلى البلد- عدد المهاجرين منه).

2 -**معدل الهجرة الوافدة**= عدد المهاجرين إلى منطقة معينة+ جملة عدد السكان في هذه المنطقة× 1000.

3 -**معدل الهجرة المغادرة** = عدد المهاجرين من منطقة+ جملة عدد السكان في هذه المنطقة× 1000.[1]

الفرع الثالث: أشكال النمو الديمغرافي.

1 -النمو الطبيعي:

النمو الطبيعي يتحكم فيه عاملين هما: التناقص في أعداد الوفيات والزيادة في أعداد المواليد، معنى ذلك أنَّ الصلة بين هذين المتغيرين لها نتائج متباينة أهمها: إيقاع النمو

السكاني، وفي كل دولة يزيد عدد المواليد على عدد الوفيات[2].

1 -1 المواليد والوفيات:

يعتبر المواليد والوفيات من أهم العوامل التي تؤثر في مستقبل السكان وفي أي قطر من الأقطار، مالم تتدخل عوامل خارجية كالهجرة والوفود، ولذلك كانت مسؤولة عن الزيادة الطبيعية بينما الهجرة مسؤولة عن الزيادة غير الطبيعية، وحالة المواليد والوفيات تتأثر بالعوامل الاجتماعية

[1] - طارق محمد أحمد وآخرون، **دراسة للتغيرات في عوامل النمو السكاني بريف محافظة الوادي**، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، فرع الوادي الجديد، السنة 2017 ص ص 411- 412.

[2] - جودة حميد جودة، **النمو السكاني الطبيعي وتركيب السكان في العالم، أسس الجغرافيا العامة، الجغرافيا البشرية والاجتماعية وجغرافية السكان**، 2016 ص 405.

والاقتصادية السائدة في الإقليم بل ويتأثر بوجهة نظر الناس أنفسهم في الحياة والأقطار الفتية تمتاز بزيادة المواليد بينما الهرم تقل فيه نسبة المواليد.

كما كان النمو الاقتصادي في دول أوروبا استدعى زيادة السكان، حيث كانت فرنسا أول دولة أوروبية في نسبة النمو السكاني في القرن 17 ثم فقدت مركزها في القرن الموالي وهكذا تناقص السكان الفرنسيون بالنسبة لبقية سكان أوروبا[1].

تعتبر المواليد من أهم مكونات النمو السكاني، فهي تفوق الوفيات والهجرة، فعندما يزيد عدد المواليد على عدد الوفيات فإنَّ النمو الطبيعي موجباً أي أنَّ أعدادا السكان في تزايد وفي بعض الأقاليم الجغرافية في بعض الدول تكون أحيانا معدلات المواليد أقل من معدل الوفيات ويكون حينها النمو الطبيعي سالباً، وإذا تساوت النسبتان فإنَّ ذلك يدل على أنَّ أعداد السكان في ثبات، ويدل معدل النمو الطبيعي للسكان إلى المدّة المتوقعة لتضاعف أعداد السكان في دولة ما[2].

الزيادة الطبيعية:

تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان عن الفرق بين المواليد والوفيات كما تتصل كذلك بالزواج والطلاق، فهناك مجتمعات تشجع الزواج المبكر بالإضافة إلى ارتفاع نسب الطلاق في مجتمعات أخرى وإعادة الزواج، وبالتالي ترتفع معدلات المواليد بينما في الزواج والاقتصار على زواج مرة واحدة يؤدّي إلى قلة المواليد.

2 -الحركات السكانية:

إنَّ دراسة النمو السكاني تستوجب علينا التركيز على جانبين أساسيين هما النمو الطبيعي والهجرة.

تعتبر الهجرة عملية التنقل من مقر الإقامة إلى مقر جديد، من منطقة إلى منطقة أخرى تكون في الغالب أحسن من الناحية الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية والأمنية وتعرف على انها عملة

[1] – لطرش سارة، بعنوان **تأثير النمو السكاني في تغير موفولوجية المدينة (دراسة ميدانية بمدينة سطيف)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 78.

[2] – علي عبد الرزاق جبلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

انتقال أو تحول أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى. أو من منطقة لأخرى داخل حدود بلد واحد وتصنّف الحرات السكانية حسب أشكالها إلى نوعين هما:

2 1 -الهجرة:

وهي فردية وتكون بانتقال الفرد المهاجر من دولة لأخرى بغية العمل والاستقرار قد تكون هذه الهجرة لأسباب مثل البحث عن مستوى معيشي أفضل أو لظروف سياسية أو عسكرية أو سبب الرغبة مواصلة التعليم أو البحث العلمي.

2 2 -النزوح:

في هذه الحالة لا تتعدى الحركة السكانية حدود البلد الواحد تكون في اضطراب الظروف الأمنية أو الظروف الاقتصادية والمعيشية في المنطقة. ولعل أهم ما يتبادر إلى الأذهان هو مفهوم النزوح الريفي والذّي يتم بالانتقال من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل وعن ظروف أفضل للحياة خاصة في ظل سياسة التهميش الذّي يعرفها الريف خاصة البلدان النامية.

-النزوح الريفي يعرف على أنه الترك النهائي لكل نشاط زراعي والاتجاه نحو مهن أخرى في المدينة[1].

فمثلاً في الجزائر كانت حركة الهجرة مرتبطة بالاحتلال الفرنسي وما أحدثه من دار في الريف ومن مصادرة للأراضي، وتخريب للملكيات هذا ما أجبر العديد من سكان الريف إلى ترك منازلهم والتوجه نجو المدن قصد الاستقرار فيها.

-النزوح عبارة عن حركة السكان وانتقالهم من منطقة لأخرى، أي الحركة لا تتعدى حدود الدولة بشكل دائم أو مؤقت أو يومي[2].

الفرع الرابع: نظريات النمو الديمغرافي.

إنَّ التغيرات التي تطرأ على حجم السكان تاريخياً، قد جعلت العديد من المفكرين في العالم القديم والحديث يقومون بتحليل العلاقة بين السكان والمجتمع، بحيث تركزت اهتماماتهم في مجال

[1] – لطرش سارة، نفس المرجع السابق، ص 80.

[2] – ميمونة مناصرية، بعنوان: **التحول الديمغرافي وآثاره في التشوه العمراني (دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية مدينة بسكرة)**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005 ص 29.

السكان حول محورين أساسيين، ليصيغوا آرائهم فيما يتعلق بالقضايا السكانية بنظريات تفسير الظواهر السكانية وتحاول التنبؤ باتجاهات النمو السكاني. وقد كانت لجهودهم دلالات هامة بالنسبة للسياسات الحكومية المتعلقة بالسكان في العديد من دول العالم.

لقد تنوعت النظريات السكانية التي تناولت قضايا ديمغرافية مثل: الحجم الأمثل للسكان في بلد ما، أو ضرورة تشجيع التزايد السكاني أو إيقافه، ومن أهم هذه النظريات:

4-1-النمو السكاني عند العرب –اِبن خلدون-:

تناول اِبن خلدون قضية السكان ومزايا النمو السكاني في مقدمته المشهورة، كما رأى في كتاباته عن (نظرية التغير الدوري في حالة السكان) إنَّ المجتمعات تمر في مراحل تطورية تؤثر في معدلات المواليد وتخفض معدل الولادات، مما يؤثر على نمو السكان الذّي يتركز أساساً في المدن، واعتبر أنَّ سكان المدن ذات الحجم الكبير أكثر رفاهية من مثيلتها ذات الحجم السكاني الأقل، والسبب الجوهري وراء ذلك هو تقسيم العمل، ففي المجتمعات السكانية الكبيرة يتم تقسيم العمل بشكل أكثر تخصصاً، حيث لكل مدينة سوق للأنواع المخلفة من العمال وكل سوق يستوعب من الإنفاق الكلي ما يتناسب مع حجمه، مما يساعد على استثمار الموارد بفاعلية أكبر.

وهذا التخصص في الوظائف يحقق بدوره دخول أعلى للمشتغلين بدورها وحضرها، ذلك لأنَّ المعدل الذّي يتغير بموجبه عدد السكان لا يؤثر على حجم الزيادة العددية فقط، وإنما يؤثر على التركيبة السكانية وما فيها من فوارق وتدخلات ذات تأثير كثير ومتعدد، بعيد المدى وقريبه وإن زيادة أو قلة سكان مجتمع ما تحدده خلال حقبة زمنية معينة تعتمد على التوازن الحاصل بين الزيادة فيها إذا كانت مفرطة أو معتدلة التي تسببها الولادات والهجرة، أو النقص الناجم عن الوفيات التي هي الأخرى قد تكون كبيرة أو معتدلة[1].

4-2- نظريات النمو الديمغرافي البيولوجية.

يعتبر أنصار هذه النظريات أنَّ الأرض وليس هي المصدر الرئيسي للثروة وبالتالي فهم يشجعون على وضع حد للنمو السكاني بما يتناسب مع مستوى الإنتاج الزراعي، ومن أهم هذه النظريات:

[1] – عماد مطير الشمري وآخرون، **الأفكار السكانية في كتابات اِبن خلدون**، الجامعة المستنصرية، العراق، ص 08.

أ نظرية روبرت مالثوس (1766- 1834):

ربط مالثوس دراسته بين السكان والاقتصاد من وجهة نظر رياضية تشاؤمية استندت إلى أنَّ المشكلة الأساسية للنمو تتمثل في النقاط التالية:

- إنّ قدرة الإنسان على التناسل تعمل على زيادة السكان حسب متتالية هندسية[1].
- إنَّ قدرة الأرض على إنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء تبقى محدودة وتخضع لقانون الغلة المتناقضة.

إنَّ مقولة مالثوس الرئيسية (الشقاء والبؤس هما نتيجة تكاثر الإنسان وتزاحمهم على الموارد الغذائية) وهي أساس سياسته السكانية، والتي تقوم بضرورة الحد من التزايد السكاني من خلال:

- **موانع أخلاقية:** وتتلخص بجملة إجراءات وقائية يتّخذها البشر وتتضمن تأخير الزواج وتحديد عدد الولادات في طفل أو اِثنين على الأكثر.

- **موانع طبيعية:**

تفرضها الطبيعة ويمكن حصرها في الفقر المدقع والقحط والمجاعات والأمراض والحروب الطاحنة التي تشهدها البشرية[2].

-إذا يرى مالثوس أنّ نمو السكان يعتمد في سلوكه على متوسط المعيشة، فعند مستويات المعيشة المتدنية يكون معدل النمو السكاني سالبا، أي أنَّ حجم السكان يتناقص، وعند مستويات المعيشة المرتفعة يصبح النمو موجباً، ويتسم النمو السكاني حسب مالثوس بكونه مستمرا طالما كان متوسط المستوى المعيشي متزايدا بمعنى آخر أن ميل دالة النمو السكاني في علاقتها بمتوسط مستوى المعيشة موجبا.

الشكل1: دالة نمو السكان المالثوسية.

وإنَّ معدل الولادات عند مالثوس غير حساس للظروف الاقتصادية ويعدُّ أحد ثوابت الطبيعة التي تحدد وفق القوانين البيولوجية، وبالعادات والتقاليد ذات الجذور العميقة في المجتمع والبطيئة

[1] – درويش توفيق، **مقرر علم الديمغرافيا**، علم الاجتماع، كلية علوم إنسانية واجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، ص 22.

[2] – العيساوي صونيا، نفس المرجع السابق، ص 41.

التغير كعمر الزواج مثلا. ومعدل الولادة عند مالثوس يعادل (2.8%) سنويا، وهذا المعدل يضمن مضاعفة عدد السكان كل 25 سنة[1].

الشكل 2: سلوك الولادات والوفيات عند مالثوس.

ولقد لقيت نظرية مالثوس انتقادات كبيرة من طرف العلماء والمفكرون الذّين تعقبوا التغيرات التي احتوتها هذه النظرية، إذ كشف اتجاه الإيكولوجيا البشرية أنَّ الإنسان كان يستعين في حفظ التوازن بين الزيادة في نمو السكان ووسائل العيش، وفي كل المجتمعات عبر مراحل تاريخ البشرية بتطور بيئته التكنولوجية والتنظيمية.

وإنَّ الثورات التي أحدثها الإنسان عبر هذه المراحل قد تترتب عليها زيادة ملحوظة في إنتاج الغداء وهذا معناه أنَّ إنتاج الغداء لم يكن يقل عن الزيادة في نمو السكان على خلاف ما يتوقع مالثوس، وحين اعتقد مالثوس أنَّ نمو السكان يتم وفق آلية هندسية أغفل كشف اتجاه التنمية الاجتماعية الذّي كشف في دراسته للعلاقات بين النمو السكاني والمواليد والوفيات وأوضح أثر التنمية في المجتمع على انخفاض معدل المواليد والخصوبة في المجتمع، خاصة في تغير مكانة المرأة في المجتمع، والتوسع في تعليمها، وهذا فضلاً عن أثر التوسع في استخدام موانع الحمل.

-إنه لم يضع في اعتباره تطور التكنولوجيا عندما تكلم عن قانون الغلة المتنافسة[2].

ب نظرية سادلر:

يرى سادلر أنَّ التوجه البشري إلى الزيادة السكانية يتناقص كلما زاد الحجم السكاني بمعنى أنَّ التكاثر عملية تحكم نفسها بنفسها، فهو يرى أن العوامل البيولوجية تتدخل في حماية المجتمع الإنساني من التضخم في النمو، فالزيادة السكانية تتأثر بالسعادة والغنى بين أفراد المجتمع، والتغير الذّي حدث في المجتمعات والانتقال من مرحلة الصيد والزراعة إلى الصناعة والتكنولوجية ينقص

[1] – مفيد دنون يونس، **اقتصاديات السكان**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2014 ص ص 30-34.

[2] – بوخاتم الصديق، نفس المرجع السابق ص 15.

تدريجيا من عدد السكان، إذ عند نقطة محددة يبلغ فيها عدد كبير من السكان درجات عالية من الرفاهية[1].

-واجهت نظرية سادلر العديد من الانتقادات، أبرزها أنه لم يفرق بين القدرة على الإنجاب والنمو الفعلي للسكان فمن الممكن أن النمو السكاني يكون قليلا، بالرغم من أنَّ القدرة على الإنجاب تكون كبيرة وقد يعود ذلك إلى زيادة نسبة الوفيات للمجتمع.

ج- نظرية هربرت سبنسر Herbert Spencer:

يرى سبنسر أنَّ اهتمام الإنسان بتقدمه الشخصي في العديد من الميادين مثل التعليم والعمل، يقلل اهتمامه بالتكاثر، مما يؤدي إلى الحد من الزيادة السكانية يواكب التطور الاجتماعي الذّي يغلب عليه النزعة الفردية، كما يعتقد أنّ الزيادة [2] السكانية تمثل السبب الأساسي لرقي الشعوب وتطورها، وأنَّ الضغط السكاني عاملاً إيجابياً لأنه يعمل على استغلال الموارد المتاحة.

ويدعم سبنسر أفكار النظرية بملاحظته أنَّ السيدات من المشتغلات في المهن الفكرية عادة ما يتّصفن بالتناسل الضعيف على الرغم انتماء بعضهن إلى طبقات عليا، حيث الغداء الصحي والرعاة الصحية إلاَّ أنهن يبذلن مجهوداً ذهنياً ويعجزن عن إرضاع أطفالهن ورعايتهم ومدّهم بالغداء الطبيعي واستخلص من تلك الملاحظات أنَّ هناك علاقة عكسية بين المجهود الذّي يبدله الفرد لتأكيد ذاته وجهده[3].

4-3- نظريات النمو الديمغرافي الاجتماعية والاقتصادية:

رفض أنصر هذا الاتجاه تأثير العامل البيولوجي بل افترضوا وجود عوامل اجتماعية واقتصادية يتأثر بها السكان، فتجعل الإنسان يحدد إنجابه ويتجه إلى الأسرة الصغيرة الحجم وذلك باتباع وسائل تحديد النسل دون أن تتغير طاقته البيولوجية على الإنجاب.

[1] - عزوني سمير، **مدخل إلى الديمغرافيا، النظريات السكانية**، ص 02.

[2] - يحي سعيد، **علم السكان**، https://www.drasah.com/Dexription

[3] - بوخاتم الصديق، نفس المرجع السابق ص 16.

أ نظرية كارل ماركس (1818- 1883):

اعتقد ماركس بأنَّ السياسة السكانية في أي مجتمع تخضع لمجموعة الظروف الموضوعية السائدة فيه، كما أكدَّ على أنَّ النتيجة الطبيعية للزيادة السكانية هي زيادة جوهرية في حجم الإنتاج، حيث أنَّ كل عامل ينتج كمية من الإنتاج أكبر مما يحتاجه، تزايد رأس المال أكثر من اليد العاملة والاستغناء عنها نتيجة ظهور الآلات. ومن تمَّ فإنَّ الزيادة السكانية في المجتمع المنظم تنظيماً جيّداً تؤدّي إلى تراكم ثروات أكبر، لكن ذهاب هذا الفائض من الثروة إلى الرأسماليين سيؤدي إلى اِزدياد بؤس الطبقة العاملة، أمّا بالنسبة للزيادة السكانية في المجتمع الرأسمالي فإنها تضمن تكوين جيش من العاطلين عن العمل وذلك بتراكم المنتجات يعجز النظام الرأسمالي عن تشغيل أفراد المجتمع ويدفعهم إلى زيادة إنتاجاتهم حتى يحافظوا على وظائفهم وبأقل الأجور.

وبالنتيجة، ترى الماركسية أنَّ السياسة السكانية يجب أن تقوم في إطار منظومة متكاملة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تهدف إلى رفع المستوى المادي والثقافي المتدني لمعيشة الناس[1].

لقد تعرضت هذه النظرية للنقد، من حيث أنها تقدّم شرحاً واقعياً حول كون كل مرحلة من المراحل المختلفة للتطور الاجتماعي تنتج علاقات مختلفة بين النمو السكاني التنمية الاقتصادية، كما أنَّ الأفكار التي أكدتها النظرية حول عدم تحديد حجم السكان والذّي دافع عنها المندوب السوفييتي، وقد تمَّ مخالفتها لاحقاً حيث لم يرفض مندوبي الاتحاد السوفياتي دعوة الأمم المتحدة لإعطاء مساعدات إلى الدول النامية لتحديد النسل.

-اعتقد ماركس أنَّ الاشتراكية هي النظام الوحيد الذّي يستطيع أن ينجب المجتمعات الإنسانية ويلات التزايد السكاني مهملاً في ذلك أثر العديد من العوامل الأخرى كالحرية الشخصية، فيما يتعلق بالزواج الإنسال وهو ما لا يتفق مع طبيعة البشر والطبيعة الاجتماعية للسكان.

-لم يتفق كافة الماركسيين مع الأفكار الأصلية لماركس حول السكان، حيث اصطدمت الدول التي أخذت بالفلسفة الماركسية كمشروع ساسي واقتصادي مشكلات ناجمة من أنَّ النظرية الأصلية لم تقدم

[1] – لطرش سارة، نفس المرجع السابق، ص 75.

شرحاً وافياً حول القسم الخاص بكون كل مرحل من مراحل التطور الاجتماعي تنتج علاقات مختلفة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية.

ب - نظرية كنجزلي ديفز (K. Davis):

رفض عالم الاجتماع الأمريكي (ديفز) الاكتفاء بالتفسيرات الأحادية (الاقتصادية أو الاجتماعية) لتغيير معدلات الخصوبة، واعتبر أنَّ الأسرة تتكيف مع ظروف المجتمع المستجدّة بهدف الحفاظ على فرصها الاقتصادية وتجنب الخسارة النسبية لوضعها الاجتماعي، من خلال تغير سلوكها الإنجابي باتباع الأساليب التالية:

- تأخير الزواج (كما حدث في إيرلندا).
- استخدام أساليب التحكم في الخصوبة مثل استخدام وسائل منع الحمل (كما حدث في فرنسا).
- اللجوء إلى الإجهاض (كما في اليابان).

إنَّ نمو المراكز الحضرية الجديدة بحسب ديفر هو نقلة تقدمية تقلل من شأن عائق التقاليد الأمر الذّي يساعد الوالدين على تبني سلوكيات إنجابية جديدة تكون نتيجة لاستجابتها للفرص المتاحة لتحسين وضعهما الاقتصادي والاجتماعي [1]، وارتفاع وعيهما بأهمية الاستثمار في تعليم أطفالهما لتمكينهم من الاستفادة من الفرص المستجدة في المجتمع.

-إنَّ أهم الانتقادات الوجهة إلى أفكار ديفز هي أنّها: تنطبق فقط على طبقة النخبة في البلدان النامية، فالفرص الناجمة عن النمو الاقتصادي في أوروبا، والذّي أدّى إلى جعل الأسر تشعر بالحاجة إلى الاستفادة منها من خلال تعديل سلوكهم الديمغرافي كي لا يخسروا وضعهم الاجتماعي ومستويات استهلاكهم لم تصل ثمارها بعد إلى الأغلبية الفقيرة من السكان في الدول النامية.

ج- نظرية لبنستاين (H. Leibenstien):

يتصرف أفراد المجتمع فيما يتعلق بالسلوك الإنجابي كما يقول لبنستاين وفقاً لحسابات الأعباء الاقتصادية الناجمة عن إنجاب طفل إضافي، فبالرغم من المكاسب المتأتية من إنجاب الأطفال والمتمثلة بجملة المنافع التالية:

[1] - لطرش سارة، نفس المرجع السابق، ص 76.

- **منفعة نفسة:** تتمثل في كون الطفل الإضافي مصدر سرور ومتعة للوالدين.
- **منفعة اِقتصادية:** تتجلى في أنَّ وجود الأطفال يعتبر إضافة إلى قوة العمل الأسرية.
- **منفعة متوقعة:** ترتبط بالرعاية التي من المتوقع أن يقدّمها الأبناء للوالدين عند المرض أو الشيخوخة، إلاَّ أنَّ هناك نوعين من التكلفة الاقتصادية يدفعها الوالدين نتيجة لإنجاب أطفال إضافيين، وهما:
- **تكلفة مباشرة:** وتحسب من خلال النفقات المادية لإعالة الأطفال إلاّ أن يبلغوا سن العمل.
- **تكلفة غير مباشرة:** وترتبط بفرص العمل التي تخسرها المرأة عند إنجابها للأطفال.

-يمكن اعتبار هذه النظرية قائمة على نظرة المنفعة التي يرجوها الوالدان من إنجاب الأبناء، من خلال اعتبارهم قوة عمل ومصدر دخل إضافي للأسرة، كما يعتبرونهم الملجأ الآمن عند الشيخوخة.

مما سبق نجد أنَّ النظريات السكانية السابقة تمحورت حول مشاكل واقعية أو مفترضة ضمن مجموعات بشرية موجودة في حيّز جغرافي محدد، حيث اهتم فلاسفة اليونان قديماً بالقضايا السكانية لمجتمعهم من خلال إبراز قلقهم من احتمال زيادة عدد السكان بما لا يتناسب مع محدودية موارده، في حين عكست أفكار الرومان حول السكان خصوصية المجتمع الروماني الذّي كان يعتبر السكان مصدرً لقوة الإمبراطورية وضماناً لبقائها.

وفي مرحلة تاريخية لاحقة، لمسنا كيف تمت دراسة القضايا السكانية من منظور يشمل الرياضيات وعلم الاجتماع، حيث تأثرت لمسائل السكانية التي طرحها مالثوس بجملة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، شأنها في ذلك شأن أفكار ماركس حول السكان.

4-4- نظريات النمو الديمغرافي الحديثة:

إنَّ التطور العلمي الذّي شاهده القرن العشرين، قد ساهم في بروز ظواهر سكانية من نوع جديد، كان من أبرزها الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني، والتي أدّت إلى مضاعفة عدد سكان الكرة الأرضية كل ثلاثين أو أربعين سنة، مما أدّى إلى فرض ضغوط كبيرة على الموارد الوطنية وبصورة خاصة بالنسبة للدول الأقل نمواً، الأمر الذّي حفّز الباحثين الديمغرافيين على دراستها وتحليلها

ومحاولة بيان أسبابها الاقتصادية والاجتماعية، لتنشأ نتيجة لذلك مدارس فكرية [1] حديثة تتبنى وجهات نظر متباينة، كان من أهمها:

أ -نظرية انخفاض الوفيات:

عالجت هذه النظرية ظاهرة الخصوبة بالاعتماد على مفهوم انخفاض مستويات الوفيات والتي تترتب عنها زيادة الرغبة لدى الأزواج في الإبقاء على طفل واحد على الأقل في حين بلوغ سن الشيخوخة. أمَّا في حالة المرض أو الشيخوخة إضافة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مختلفة، يرى رواد هذه النظرية أنَّ انخفاض الوفيات المؤدية إلى تناقص الخصوبة يقوم على فرضيتين أساسيتين:

-تقوم على فرضية مفادها أنها كلما انخفضت نسبة الوفيات أدّى ذلك إلى انخفاض نسبة الخصوبة، أمَّا في حالة زيادة نسبة الوفيات فإنَّ الخصوبة تزداد وذلك بسبب ما يسمى بالولادات التعويضية التي تتضمن دوافع ومحركات هامة لاستمرار عملية إنجاب الأطفال لضمان حياة الآباء في سن الشيخوخة.

-تقوم الفرضية الثانية على أن انخفاض مستويات الوفيات سيزيد من عدد الأفراد [2] اللذين يعيشون مدّة أطول، وبالتالي سيعملون على زيادة معدل الإعانة في المجتمع وبهذا السياق فقد أكد أصحاب هذه النظرية على أنه يجب تنبيه السكان إلى النتائج الإيجابية، بانخفاض الوفيات ما يدفعهم إلى استخدام وسائل ضبط الحمل، كما ينهوا إلى أهمية توفر المناخ الاجتماعي الملائم للسيطرة على الخصوبة السكانية عن طريق التحكم بعملية الإنجاب كضرورة لإحداث تغيرات في خفض مستويات خصوبتهم السكانية.

ب نظرية أرسين ديمون:

لقد وضع العالم الاجتماعي والاقتصادي والخبير في شؤون الزراعة الدعائم الأولى للنظرية السكانية، والتي سماها (الشعرية الاجتماعية) حيث شبّه محاولة الفرد في الارتقاء الاجتماعي ضمن بيئته الاجتماعية باندفاع الماء في الأنابيب الشعرية التي كلما ضاقت زاد اندفاع الماء فيها إلى الأعلى، أي كلما انخفض مستوى خصوبة الفرد زاد ارتقاؤه في السلم الاجتماعي، فطموح الأفراد في

[1] – مهند شفيق صقر، نفس المرجع السابق، ص 26.

[2] – محمود الفضيلي، https://www.worldometers.info/worldpopulation

تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مرتبط بتقليص حجم أسرتهم، كما اعتبر أن المجتمع كالإسفنجة لا يسمح بزيادة عدد السكان عن حد معين بما يتناسب مع مواردها، أي أنَّ لكل مجتمع طاقة وقدرة على الاستيعاب لا يستطيع أن يتجاوزها في حال وصل إلى حال التشبع.

إنَّ ظاهرة ارتقاء الفرد من طبقة دنيا إلى طبقة أعلى منها بحسب (ديمون) من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد إلى تحدد حجم الأسرة، حيث يصبح الفرد أقل ميلاً من الناحية الاجتماعية على التناسل لأنه يبتعد عن بيئته الطبيعية، كما يركز كل اهتمامه على الارتقاء الاجتماعي التي تعود عليه بالفائدة الشخصية، ويفقد نتيجة لذلك اهتمامه بالأسرة، حيث لا يكون لديه وقت لتكوينها.

ج- نظرية كالدويل:

يعتبر الباحث الأسترالي في علم السكان الاجتماعي (كالدويل) أنَّ الطلب على إنجاب الأطفال يتعلق بنمط الإنتاج السائد في المجتمع، حيث أنَّ انتشار الأسر الممتدة في المجتمع الريفي يضمن تدفق الثروة المتأنية من الإنتاج الزراعي من الأبناء إلى الآباء، إلى أن يحول نظام الإنتاج الاقتصادي من نظام عالمي إلى نظام السوق، قد ساهم في انتشار الأسرة النووية بما تحمله من علاقات أسرية جديدة تتعلق بتراجع سلطة الكبار والذكور [1]، وتغير في اتجاه تدفق الثروة ليصبح من الآباء إلى الأبناء، الأمر الذّي حمّل الأسرة أعباء إضافية من أجل تنشئة أبنائها وإعدادهم صحياً وتعليمياً للدخول في سوق العمل.

ويرجع (كالدويل) التحول الديمغرافي في البلدان النامية إلى تبني النمط الغربي في الحياة التي يتم استيراده من خلال انتشار: المدارس القائمة على النظام الغربي، ووسائل الاتصال على النطاق العالمي، ومفهوم الأسرة النووية الذّي يعدُّ قلب لنمط تدفق الثروة بين الأجيال في المجتمعات التقليدية.

وبالتالي فإنَّ انخفاض الخصوبة في الدول النامية قد لا يكون بسبب انتشار التصنيع وإنَّما من الممكن أن يسبق عمليات التصنيع، حيث أنَّ القرارات الفردية المتعلقة بالخصوبة تدخل في إطار معادلة التكلفة –الفائدة للأهل- وتتّخذ تلك القرارات بالرجوع إلى القيمة النسبية للأسعار، وميزانية الأسرة وقيود الوقت.

[1] – مهند شفيق صقر، نفس المرجع السابق، ص ص 27- 28.

-نظرية هنري جورج:

يشير هنري جورج إلى أنَّ الاختلال الاجتماعي لا القانون الطبيعي هو الذّي يؤدّي إلى خطر الزيادة السكانية غير المسيطر عليها واختلال توازنها مع الموارد الطبيعية والمعيشة، وهو يعتقد أنَّ إضعاف الخصوبة والإقلال من الإنجاب يتم عن طريق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع التنظيم الاختياري للنسل بوسائل منع الحمل كما أشار إلى العلاقة العكسية بين الخصوبة والتعليم معتبراً أنَّ الخصوبة في المجتمع تتناقص بازدياد التطور الفكري للأفراد[1].

-نظرية التحول الديمغرافي:

التحول الديمغرافي الانتقال من وضعية تتميز بارتفاع الوفيات والمواليد إلى أخرى تتميز بانخفاضهما مروراً بمرحلة تتميز بمعدلات وفيات منخفضة ومعدلات ولادات متباطئة، تتميز هذه النظرية بين 4 مراحل في أثناء التحول الديمغرافي تحصل نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي:

مرحلة 1: ترتفع فيها معدلات الولادة والوفاة.

مرحلة 2: يميز بزيادة عدد السكان البالغين، وزيد الفرق بين معدلات الولادة والوفاة، بسبب انخفاض الوفيات مع بقاء معدلات الخصوبة مرتفعة[2]، وبالتالي زيادة المواليد.

المرحلة 3: تتميز بزيادة عدد السكان في منتصف العمر، حيث يعود التوازن بين معدلي الولادة والوفاة عند مستوى منخفض جديد.

المرحلة 4: تتميز بزيادة عدد السكان المعمرين، بعد أن تصل الأفواج لسابقة لمرحلة التقاعد، وهذه الزيادة في حجم الفئة العمرية نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة إلى مستوى متدن وبالتالي استمرار معدلات الزيادة الطبيعية بالانخفاض.

ولقد لقيت هذه النظرية انتقادات لا يمكن تعميم نتائجها لأنها بنيت على بيانات دول تقدّمة كانت تتمتع آنذاك بمستويات نمو اقتصادي لا تتوفر لكثير من البلدان النامية في الوقت الحاضر.

-لم تراع اختلافات التاريخ والأنماط والسمات الثقافية للسكان في البلدان النامية عنها في المتقدّمة

[1] – مهند شفيق صقر، نفس المرجع السابق ص 28.

[2] – ميليا سليمان صقور، **دراسة أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على النمو السكاني في سورية باستخدام النماذج الرياضية**، أطروحة لنيل درجة الماجستير في الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2013 ص 16.

أو كيف تتأثر عملية التحول الديمغرافي بهذا الاختلاف[1].

المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.

الفرع 01: مفهوم التنمية الاقتصادية.

تتعدّد تعريفات التنمية الاقتصادية تبعاً للتيار الفكري الذّي ينتمي إله الاقتصادي لذلك يحاول كل اقتصادي تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية الاقتصادية.

-**التنمية الاقتصادية :** هي عملية واعية تشارك في صياغتها القوى المختلفة وفق رؤية واضحة لطبيعة الحياة والحضارة في المجتمع، لتحديد الأهداف التي ينبغي المجتمع الوصول إليها والسياسات الكفيلة بذلك[2].

-**التنمية الاقتصادية:** هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.

-**التنمية الاقتصادية :** تمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، وهذا فضلاً عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة[3].

فمفهوم التنمية الاقتصادية يشير إلى معنى أوسع، فهو لا يقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل الحقيقي، وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جدري في هيكل الإنتاج وفي البنيان الاقتصادي للمجتمع وتطوير وسائل وطرق الإنتاج، وأيضاً تغير هيكل العمالة، نوعيتها، وتغير أنواع السلع المنتجة كما يتضمن أيضا الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع[4].

---

[1] – ميليا سليمان صقور، نفس المرجع السابق ص 17.

[2] – محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النشر النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2008 ص 72.

[3] – محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010 ص 81.

[4] – هشام محمود الأقداحي، **معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومة في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 122.

الفرع 02: أهداف التنمية الاقتصادية.

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها وليس هناك من شك أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول في خططها الإنمائية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

1 -**إشباع الحاجات الأساسية:** يحتاج الأفراد الاستمرار في الحياة، ويقصد بها توفر الحد الأدنى من الحاجات الأساسية يعني كل ما يلزم الفرد من مأكل ومشرب ومسكن وعمل.

2 -**زيادة الدخل القومي:** ويعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية ويقصد به زيادة الدخل القوم الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع وخدمات وهذا يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة.

-إنَّ زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي دولة تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً كلما اضطرت الدولة للعمل أكثر على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضاً بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال وكفاءات بشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي[1].

3 -**رفع المستوى المعيشي:** يخص هذا الهدف الدول المتخلفة اقتصادياً بالدرجة الأولى فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة.

4 -**تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك طبقتين في المجتمع، الطبقة الأولى غنية لديها ضعف الحدي للاستهلاك وطبقة فقيرة لديها ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك. حيث أنَّ الفئة الفقيرة تستحوذ على قسط كبير من هذا الدخل بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا النذر اليسير منه وهذا ما يخلق اضطرابات شديدة وحالة من التفكك لهذا المجتمع. وبالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية أقل مما تذخره هذا ما يؤدي إلى

[1] – زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية. دراسة حالة الجزائر (2000– 2014)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، واقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014 2015 ص 43.

ضعف الجهاز الإنتاجي بعد فترة معينة، وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق الاستثمار لهذه الأموال بدل اكتنازها[1].

5 -تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي:

هذا يكون عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية سواء الزراعيةأو الصناعية حيث تحقق البلاد دوما انتعاش ورواج اقتصادي وتنمية دائمة، ففي البلاد التي يغلب عليها الطابع الزراعي والذّي يؤثر تأثيراً كبيراً على البنيان الاقتصادية، حيث يعتبر المصدر الرئيسي للسكان من حيث الدخل والإعانة والذّي يلعب دوراً هاماً في مصادر الدخل القومي، مما يجعل البلاد تتعرض بسببه لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة لتقلب الأسعار والإنتاج.

فمثلاً إذا جاء المحصول وفيراً وارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية حدث في البلاد موجة من الانتعاش والرواج الاقتصادي، والعكس صحيح إذا جاء المحصول نتيجة لقلة المياه أو تدهور سعره في الأسواق العالمة كان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة في البلاد في هذا المنطق يجب أن تركز الدولة على جميع القطاعات حيث تحقق تطور اِقتصادي شامل ويكون هناك تعديل في الهيكل الاقتصادي[2].

الفرع 03: متطلبات التنمية الاقتصادية.

تقتضي عملية تحقيق التنمية الاقتصادية توفر مجموعة من المقومات الضرورية والتي تتمثل في عوامل الإنتاج (رأس المال، الموارد البشرية، التنظيم، الموارد الطبيعية والتكنولوجيا) بالإضافة إلى عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية كالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد ونظم التعليم ومشاركة الشعب عملية التنمية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أ **خلق الإطار العام لملائم للتنمية:** يقصد بعملية خلق الإطار العام لعملية للتنمية الاقتصادية إحداث تغيرات وتطورات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والساسي، بما يتلاءم ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعلى المستوى الاقتصادي فإنَّ أهم التغيرات المطلوبة لخلق الإطار

[1] – علي حميدوش، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، جامعة المدية، 2005 ص 152.

[2] – عظيم أسماء، **التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016– 2017 ص ص 25– 26.

العام للتنمية تتمثل في إيجاد مؤسسات اِقتصادية في جميع القطاعات خاصة المنتجة منها تعمل على تشغيل وتوظيف الموارد الاقتصادية في جميع القطاعات خاصة المنتجة منها، تعمل على تشغيل وتوظيف الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة في المجتمع استثمارها [1] مع تطوير وسائل النقل والواصلات، وكذا ترتيب علاقتها الاقتصادية الدولية، وفقاً لمصالحها التنموية.

أما على مستوى البنيان الاجتماعي فتطلب عملية التنمية إحداث تغيرات جذرية في القيم والعادات والتقاليد والثقافة السائدة واستبدالها بقيم وتقالد وثقافة تتماشى ومتطلبات هذه التنمية، وكذا تحسين مستوى الصحة، التعليم وتوقعات الحياة. أمّا فيما يتعلق بالبنيان السياسي فإنَّ أهم التغيرات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية تتمثل في ضمان الاستقلال والاستقرار السياسي وإيجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على نوعية المواطن بعملية التنمية الاقتصادية وإشراكه فيها.

ب -**توفر متطلبات التنمية:** يمثل توفر متطلبات التنمية دورا أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال وضع استراتيجية تستند إلى هذه العوامل وتحقق طموحات المجتمع وهذه المتطلبات هي:

1 -الموارد الطبيعية:

اِختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دوراً أساسياً في التنمية ويشار في هذا الصدد إلى أنَّ توطن النشاط الاقتصادي خلال الثورة الصناعية تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية، أما الآخرون لا يرون أنَّ الأهمية الكبيرة تكون للموارد الطبيعية في التنمية خاصة مع الانخفاض الكبير في تكاليف النقل للسلع الذّي تحقق منذ القرن الثامن عشر.

وكذا إمكانية استبدال مواد خام طبيعية بمواد أخرى اصطناعية وكل هذه التغيرات ومظاهر التقدم التكنولوجي قد جعل من كمية ونوعية بعض الموارد الطبيعية أقل أهمية مما كانت عليه في السابق، إلاَّ أنَّ هذا غير قابل للتطبيق في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، مما يبقيها ذات أهمية كبيرة عند هذه الدول، وعلى كل فإنَّ أهمية الموارد الطبيعية تتأتى من كفاءة وآليات استخدامها على الوجه الذّي يخدم معطيات التنمية بالفعل في كل دولة، حيث يتوفر شرطي في الموارد هما:

[1] – غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2011– 2012 ص 5.

- أن توجد المعرفة والمهارات الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه[1].
- أن يوجد طلب على الموارد ذاتها أو على الخدمات التي ينتجها.

2 -الموارد البشرية:

إنَّ الموارد البشرية تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق، فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضاً، وبالتالي فإنَّ كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط[2] من وظائف أخرى من إذخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان. وما يتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.

3 -رأس المال:

يعتبر رأس المال من حيث توفره وتراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ومعدلات تغيرها، وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذّي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق اقتصادي مرتفعة تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني، وينظر إليه عادة كنسبة من قيمة الإنتاج الموجه فعلا لتكوين رأس المال في المجتمع من جهة وقيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى.

ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبدل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها، وذلك بإقامة مصانع جديدة. بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيراً في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية وثمَّ زيادة ورفع مستوى الإنتاج الوطني.

---

[1] - غردي محمد، نفس المرجع السابق ص ص 6- 7.

[2] - قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان،2017-2018، ص 73.

4 -التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي:

تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدامه نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذّي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع والتكنولوجيا تساهم في:

- زيادة القدر المتاح من المواد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف والابتكار.
- اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية.

وقد تزداد الاهتمام بالتكنولوجيا كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة، التي من شأنها أن ترفع من جودة ونوعية وكمية الإنتاج وبالتالي تحقيق فائض معتبر من ثمَّ تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي.

أما التقدم التكنولوجي يعني التغير في التكنولوجيا في المعرفة الخاصة، والتغير في المنتج وقد يعني ذبك تحسناً في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، وحيث أنَّ التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة الذّي يدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها، فالتقدّم التكنولوجي يلعب درواً مهماً في تحقيق النمو في الإنتاج.

وزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية سواء من حيث التحسن في الإنتاج أو التقليل من التكاليف. ومعلوم أنَّ انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يعتبر من أهم الوسائل في تحقيق التنمية في الدول التي لا تنتجها ومنها الدول النامية، والتي عليها العمل على تعزيز قدراتها التكنولوجية وجلبها من الدول المتقدمة بمختلف الوسائل[1].

الفرع 4: نظريات التنمية الاقتصادية.

1 -نظرية مراحل النمو لرستو (Rostow):

يرى روستو في نظريته عن مراحل النمو أنّ الانتقال من التخلف إلى التنمية والتقدم يكون في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات يجب أن تمر بها كل المجتمعات، وقد قسّم مراحل التطور

[1] - غردي محمد، نفس المرجع السابق ص 7.

الاقتصادي التي يمر بها كل مجتمع إلى خمس مراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير. كل مرحلة من هذه المراحل لها مميزاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من المراحل الأخرى، وقد اعتمد روستو في ذلك على الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة. وسوف نعرض هذه المراحل على النحو التالي:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:**

وهو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل واستيعاب أغلب أفراد المجتمع للعمل به، ولذا فإنه يكون مجتمعا مغلقاً على نفسه ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي، ويستخدم وسائل بدائية في العمليات الإنتاجية وبالتالي تكون إنتاجية الفرد المتوسطة منخفضة.

ويسود اعتقاد لدى أفراد المجتمع بقصور العلم عن تفسير الكثير من الظواهر المحيطة بالإنسان ولذا يسوده حالة من الركود الاقتصادي حيث تكون معدلات الزيادة في الإنتاج محدودة [1] وتقل عن معدلات الزيادة في السكان. كما تتّسم هذه المرحلة بجمود الهيكل الاجتماعي الذّي تحكمه العلاقات الأسرية والقبلية. ولقد سادت هذه المرحلة في الدول الأوروبية في العصور الوسطى.

- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:**

تتميّز هذه المرحلة بحدوث تغيرات إقتصادية وسياسية واجتماعية وبالتالي فإنَّ التحول من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق تتم من خلال:

- ظهور نظام سياسي جديد يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي وتحقيق المصلحة القومية.
- نمو نشاط التجارة الخارجية والداخلية.
- تطبيق فنون إنتاجية حديثة في الأنشطة الزراعية والصناعية.
- ظهور مجموعة من المؤسسات المالية.

غير أنَّ هذه التغيرات تحدث عادة على نطاق محدود وبمعدل بطيء، بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرت القيم الاجتماعية التقليدية، ولذا تُعدُّ هذه المرحلة بمثابة فترة انتقالية من المجتمع

[1] – عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية، المفاهيم والخصائص، الاستراتيجيات والمشكلات**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ص 156– 157.

التقليدي إلى مرحلة الانطلاق. ومن ثمَّ نجد انها تجمع بين سمات تلك المرحلتين معاً في الوقت نفسه.

- **مرحلة الانطلاق:**

هي تلك المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي حيث أنه في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على كل العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي. ذلك لأنَّ المرحلة تتميز بحدوث ثروات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة وظهور الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفرات الحجم. ويرى روستو أنّ هذه المرحلة تنطوي على التغيرات التالية:

-ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من أقل من 5% من الدخل القومي إلى 10% منه.

-ظهور مجموعة من الصناعات الرائدة التي تنمو بمعدلات مرتفعة.

-نمو واتساع نشاط المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار [1].

- **مرحلة النضج:**

وهي تلك المرحلة التي يستطيع المجتمع فيها إنتاج أي شيء يرغب في إنتاجه، ويقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة باستمرار ومن ثمَّ تمثل فترة تدعيم للنمو الاقتصادي المطرد الذّي بدأ في المرحلة السابقة عليها[2] ويرى روستو أنَّ هذه المرحلة تتميّز بالخصائص التالية:

-زيادة مستوى التصنيع بالمجتمع، فضلا عن التقدم التكنولوجي السريع الذّي يستخدم في نواحي الاقتصاد كافة.

-زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى أدائه.

-استغلال المجتمع لموارده بأكبر كفاءة ممكنة وإنتاج عديد من السلع والخدمات.

-زيادة المدخرات، ومن ثمَّ الاستثمارات القومية 10% إلى 20% من الدخل القومي. ويقدّر روستو بناء على تجارب الدول المتقدمة أنَّ مرحلة النضج هذه تغطي حوالي أربعة عقود من الزمن.

[1] – علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، ص ص 158– 159.

[2] – عدنان حسين عطية سالم، **الفكر العربي التنموي في ظل العولمة**، مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في برنامج دراسات العربية المعاصرة، الدراسات العليا، جامعة بيرزيت. فلسطين، 2010 ص 36.

- **مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير:**

وهي تمثل أرقى مراحل النمو والتطور، ويرى روستو أنَّ هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:

-زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة لدرجة أن تصبح عندها الضروريات الغداء، السكن.

-زيادة نسبة سكان الحضر على حساب تراجع نسبة سكان الريف.

-تخفيض ساعات العمل المتوسطة والتوسع في الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

❖ ولقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية أهمها:

1 -إن الخصائص لكل مرحلة ليست وحيدة، لكل فترة كما أن التفريق بين المراحل ليس واضحاً.

2 -إنَّ الشروط المسبقة للانطلاق قد لا تسبق الانطلاق.

3 -إن توزيع الانطلاق مشكوك بها وحتى أن الشروط الضرورية للانطلاق لها محدودية.

4 -إن معامل رأس المال الناتج هو ليس ثابتا في حين أن روستو يفترضه ثابتاً مما يعني وجود عوائد ثابتة الحجم وهذا الافتراض قد ينطلق على البلدان المتقدمة وليس النامية[1].

2 -نظرية الدفعة القوية:

تتمثل فكرة النظرية في أنَّ هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجاً كبيراً ومكثّفاً في شكل حد أدنى في الاستثمارات بفرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، يفرق روزتشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفرات الخارجية الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، واخيراً عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة ويعتبر رودان أنَّ نظريته في التنمية أشمل من النظرية الأستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع على المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن[2].

3 -نظرية المبدأ الأساسي للسوق:

إنَّ الحجة المركزية للثورة المضادة الكلاسيكية الحديثة هي أن التخلف ينتج من التخصص السيء أو الضعيف للموارد وذلك ينشأ بسبب سياسات التسعير غير الملائمة وتدخُّل حكومات الدولة

[1] – عدنان حسين عطيه سالن، نفس المرجع السابق، ص 37.

[2] – أنس يحي أحمد علي، **معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2018 ص 49.

النامية الواسع، أنَّ كبار كتاب الاتجاه يعتقدون أنَّ هذا التدخل الحكومي الواسع في النشاط الاقتصادي هو الذّي يبطئ النمو الاقتصادي ويمنعه من الوصول إلى المستويات الأعلى ولذلك هم يعتقدون أنَّ السماح للأسواق الحرة المتنافسة أن تزدهر وتعمل وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة ودع التجارة الحرة ودعم التصدير والترحيب بالمستثمرين من الدول المتقدمة، فإنَّ كل هذه الكفاءات الاقتصادية والنمو الاقتصادي سوف يتحفزان.

ولذلك فهم يرون أن المطلوب هو ليس إصلاح النظام الاقتصادي الدولي، أو إعادة هيكلة الاقتصاديات النامية المزدوجة، ولا زيادة المساعدة الأجنبية ولا محاولات السيطرة على نمو السكان وإنما ببساطة هي قضية دعم الأسواق الحرة والحرية الاقتصادية. إن التحدي في هذا النموذج الكلاسيكي الحديث يمكن أن يظهر من خلال تقسيمه إلى 3 مداخل:

المدخل 1: هو تحليل السوق الحرة والاعتقاد في هذا المدخل أن الأسواق لوحدها كفؤة إذ أنَّ أسواق المنتوج توفر أفضل الإشارات للمستثمرين في النشاطات الجديدة وإن أسواق العمل تستجيب لهذه الصناعات الجديدة بطرق ملائمة، والمنتجون يعرفون على نحو أفضل ماذا ينتجون وكيف ينتجون بكفاءة.

المدخل 2: نظرية الاختيار وهذا المدخل يعرف أيضاً بوصفه مدخل الاقتصاد السياسي الجديد. يذهب هذا المدخل إلى نقطة أبعد في أن يرى الحكومات لا تعمل شيئاً صحيحاً ولذلك لأن نظرية الاختبار العام تفترض أن السياسيين والديمقراطيين والمواطنين والحكومات المحلية يعملون لمصالحهم الخاصة مستعملين قوة وسلطة الحكومة لأغراضهم وأهدافهم الأنانية أو الخاصة.

المدخل 3: المدخل الصديق للسوق، هذا المدخل هو الأحدث في مدرسة الفكر الكلاسيكي الحديث، يتعرف على أن هناك نواقص عدة في أسواق عناصر الإنتاج في الاقتصاديات النامية وأن الحكومات هناك لها دور أساسي تلعبه في تسهيل عمل الأسواق من خلال التدخلات غير انتقائية. إن هذا المدخل يختلف عن المدخل السوق الحر ومدخل الاختيار العام أيضا من خلال قبول مبدأ أن أنواع من فشل السوق هي أكثر انتشارا في الدول النامية في مجالات مثل تنسيق الاستثمار النتائج البيئية[1].

[1] – نسرين يرجى، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول الغربية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، اِقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، 2013 ص ص 41– 42.

4 -نظرية النمو المتوازن:

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين ورانجر، وأرثر لويس وقدّمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة وقد يكون لهذه النظرية آثار هامة وآثار سلبية ومنها: إنّ الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بالدول المتقدّمة لأنَّ هذه النظرية تدعو إلى نمو كامل القطاعات من أجل النمو الاقتصادي[1].

5 -نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاهات مغايرة لفكرة النمو المتوازن حيث أنَّ الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وفقاً لهيرشمان فإنَّ إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفرات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي: تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرات الخارجية:

-الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

-النمو المتوازن عكس النمو غير متوازن تستند هذه النظرية على حقيقة أنَّ حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي. تواجهه هذه الاستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام[2].

[1] – أنس يحي أحمد علي، نفس المرجع السابق، ص ص 50– 51.

[2] – فارس رشيد البياتي، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتورا في الاقتصاد، عمان، 2008 ص ص 68– 69.

المبحث الثاني: العلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: العلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية.

لقد خضعت علاقة النمو الديمغرافي بالتنمية الاقتصادية إلى ثلاث وجهات نظر.

الفرع الأول: النمو الديمغرافي عامل محفز للتنمية الاقتصادية.

إنَّ النمو الديمغرافي هو العامل على استغلال الأرض غير المزروعة، وتجفيف الأراضي الصالحة وتطوير المحاصيل الجديدة، والأسمدة وأساليب الري، وكل هذه التطورات مرتبطة بالثورة في قطاع الزراعة، إذن فإن النمو الديمغرافي هو القوة القادرة على جعل المجتمعات تغير من أساليب الإنتاج الخاص بها، وتحولها في الأجل الطويل إلى المجتمعات أكثر تقدماً وأكثر إنتاجية، فالعلم وفقا لذلك المدخل ما زال لديه إمكانيات هائلة للزراعة لم تستغل بعد.

أمَّا في الدول الصناعية فإنَّ الآثار الاقتصادية المفيدة للأسواق الكبيرة واضحة تماماً وبالتالي فإنَّ المشكلة التي ينمو فيها السكان وجاذبية هذه الأماكن للمهاجرين إضافةإلى الاتساع غير المنظم لحجم المدن.

ومن ناحية أخرى نرى الاقتصادي ميرشمان يسير في نفس الخط والذّي يرى الآتي:

1 –أنَّ الزيادة في السكان سوق تؤدي إلى تخفيض مستويات المعيشة للسكان، إلاَّ إذا كان هناك اهتمام من جانب السكان بمستويات معيشتهم والسعي نحو زيادتها من خلال زيادة الإنتاج.

2 –إن أحد القواعد المتعارف عليها من الناحية البسيكولوجية أن الناس دائماً ما ترفض تخفيض مستويات المعيشة الخاصة بها.

3 –إن الأنشطة التي يقوم بها المجتمع الذّي يرفض انخفاض مستويات المعيشة بالنسبة لسكانه سوف تؤدي إلى زيادة قدرات هذا المجتمع، ومن تمَّ يكون قادراً على استغلال فرص النمو الاقتصادي التي كانت متاحة فيما سبق ولم يتم استغلالها .

–إنَّ فكرة النمو محفز للتنمية الاقتصادية له أسس من الناحية التطبيقية ليس فقط من الناحية النظرية، وفي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أنَّ النمو

السكاني كان عاملاً مشجعاً للتنمية، حيث أنَّ الإحصاءات تشير إلى وجود [1] جوهر فارق بين هذه الدول المتقدمة، والدول المتخلفة في باقي دول العالم. فالدول المتخلفة الآن لا تقوم باتباع نفس الخطوات التي اتبعتها الدول المتقدمة في سبيل نموها.

الفرع 02: النمو الديمغرافي ليس عاملاً ذو أهمية للتنمية الاقتصادية (لا علاقة له بالتنمية).

يعتبر أنصار هذا الاتجاه أن النمو السكاني ليس عاملا ذو أهمية لعملة التنمية الاقتصادية حيث أكدت نتائج الدراسات الحديثة التي قام بها الباحثان الديمغرافيان (بلوم، وفري مان) على أن أسواق العمل في الدول النامية كانت على استيعاب الزيادة الكبيرة في السكان كلما ازداد دخول العمال وإنتاجيتهم، أي أنَّ الاستجابة الأولية للزيادة السكانية من جانب المجتمع هي العمل بشكل أكبر بهدف توفير الدعم للمواليد الجدد.

ولكن هل يمكن للمجتمع الاستمرار في هذه العملية إلى ما لا نهاية، إن برستون يشير إلى أنه من الممكن استمرار هذه العملية فقط في المناطق التي تتوافر لديها موارد طبيعية كفئة، وهو ما يعني أن المهم ليس مجرد الزيادة في إعداد السكان ولكن الزيادة في إعداد السكان ذوي المستوى التعليمي المرتفع ومستوى تدريجي مرتفع والذين يتم مزجهم مع وسائل أفضل للاتصالات والمواصلات.

فالدول النفطية استطاعت أن ترفع مستوى نصيب الفرد من الدخل شكل واضح من خلال عمليات بيع النفط ولقد فعلت ذلك دون الالتفات إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة بها. على الجانب الآخر نجد أنَّ هناك دول تقل فيها الموارد الطبيعية بشكل واضح لما يجعل إضافة شخص جديد إلى القاعدة السكانية بها يؤثر على المستوى العام للمعيشة لكافة السكان في المجتمع، على سبيل المثال في بنجلاديش نجد أنَّ معدلات الأجور الحقيقية في الزراعة عام 1970 تقل المستوى الفعلي للأجور الحقيقية عام 1830 في مثل هذه الحالات من السهل الادعاء بأن النمو السكاني عامل محدد للتنمية الاقتصادية بهذه الدول.

الفرع 03: النمو الديمغرافي عامل مقيد للتنمية الاقتصادية.

يرى أنصار هذا الاتجاه أنَّ النمو السكاني عامل مقيّد للتنمية الاقتصادية، حيث تتوافق آراء كثير من الباحثين الديمغرافيين في الدول المتقدّمة مع نظرة المالثوسيين الجدد باعتبارهم أن النمو

[1] – مهند شفيق صقر، نفس المرجع السابق ص 51.

السكاني معوقاً للتنمية الاقتصادية، فبغض النظر عن السبب المبدئي للنمو الاقتصادي فإنه لن ينعكس إيجابياً على التنمية إلاَّ إذا تمَّ التحكم [1] في النمو السكاني الذّي يخلق بارتفاع معدلاته أعباء إضافية تشمل توفير الغداء والكساء والمأوى وزيادة في نفقات التعليم.

وإذا لم يتزايد الناتج القومي بالقدر الذّي يكفي لمواجهة هذه الأعباء فإن مستويات المعيشة للسكان لن تتحسن. حيث يستنتج أنصار هذا الاتجاه أن التقدم المادي في الدول ذات النمو المرتفع سوف يتدهور إذا استمر النمط الحالي لهذا النمو وبالتالي فإنَّ العجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية سوف تتسع.

إنَّ المجتمع الذّي ينمو فيه السكان بصورة سريعة، سوف يعني تكوين هيكل عمري يتصف بالفتوة، بمعنى أنَّ نسبة كبيرة من السكان سوف تكون تحت سن (15) سنة الأمر الذّي يرفع من الإعالة ويخلق ضغوطات كبيرة على الاقتصاد لتوليد المدّخرات اللازمة للقيام بالاستثمارات[2].

دعنا نعطي مثالاً لتوضيح وجهة النظر هذه بين عامين 1970- 1980 زاد الدخل القومي الإجمالي في المكسيك بـ 90% في الوقت الذّي تزايد فيه السكان بمقدار بالثلث تقريباً وكنتيجة لذلك بلغت الزيادة في نصيب الفرد من الدخل بـ 28% أي أنَّ النمو السكاني استهلك 69% من الزيادة التي حدثت في الدخل القومي.

وخلال نفس الفترة زاد الدخل القومي في الولايات المتحدة فقط بـ 27% بينما 11% فقط من الزيادة تمَّ استهلاكها من خلال النمو السكاني ومن تم زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة بـ 24% وهي نسبة تقارب النسبة التي زاد بها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في المكسيك بالرغم من أنَّ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بلغ ثلث معدل النمو في المكسيك في نفس الفترة.

المطلب الثاني: آثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية.

يظهر أثر النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على محدداتها وفيما يلي عرضا لأهم الآثار:

[1] – مهند شفيق صقر، نفس المرجع السابق، ص 52.

[2] – مهند شفيق صقر، نفس المرجع السابق، ص 52.

الفرع 01: أثر النمو الديمغرافي على سوق العمل.

يريد النمو الديمغرافي من عرض قوة العمل، لكن هذا العرض الإضافي لا يساهم في زيادة الإنتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة وإنما سيؤدّي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي يتدنى المستوى التأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان[1].

الفرع 02: أثر النمو الديمغرافي على الادخار والاستثمار.

تؤدّي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، وتسند هذه الآراء إلى معدلات الخصوبة والمواليد حيث أنَّ التزايد السكاني يؤثر سلباً على عملية خلق التراكمات اللازمة لعملية التنمية، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع.

وهذا ما يؤدّي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد مما يضعف مقدرة الأسر والأفراد على الادخار وانخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد أفرادها يجعلها تكاد لا تفي باحتياجات هؤلاء الأفراد من المادة الاستهلاكية الأساسية ويمنعهم من أي مدخرات ذات معنى وعندما يكون حجم الادخار في المجتمع ضعيفاً فسيكون بالتالي حجم الاستثمار ضعيفاً أيضاً والنتيجة ستضعف قدرة المجتمع على المشاريع الاستثمارية والتي ستعرقل عملية التنمية الاقتصادية[2].

[1] – قندوز فاطمة الزهراء، **إشكالية النمو السكاني وأثرها على التنمية الاقتصادية**، مجلة الابداع، العدد 1، جامعة البليدة 2، 2019، ص 479.

[2] – أوكيل حميدة وآخرون، **النمو السكاني على التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004– 2005 ص 87.

الشكل رقم 01: أثر النمو السكاني على الادخار.

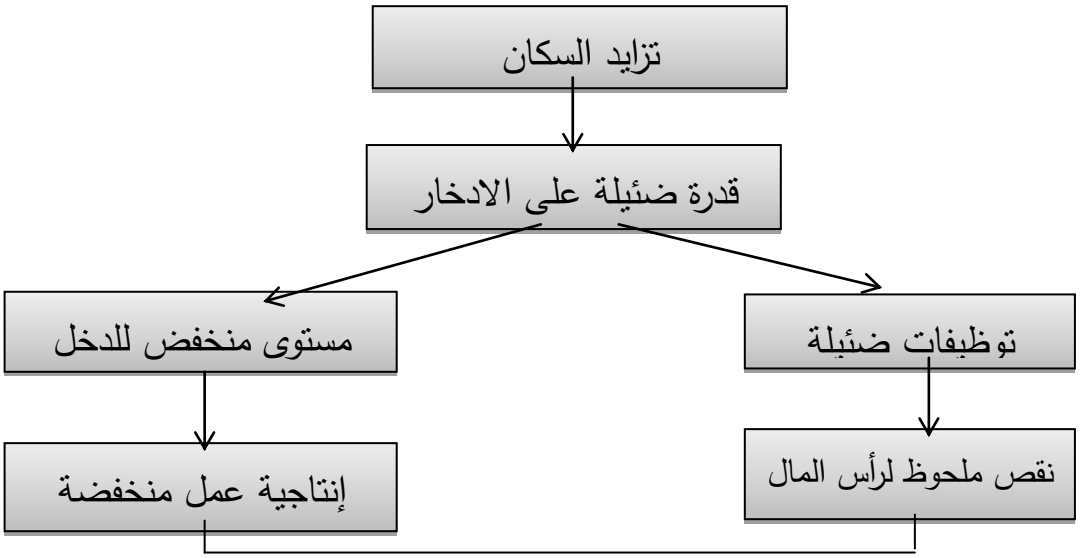

المصدر: محمد مصطفى الأسعد، رسالة الجامعة في الألف الثالث (مؤسسة جامعة 2000 ص 90).

الشكل 02: أثر النمو السكاني المتزايد على الاستثمارات.

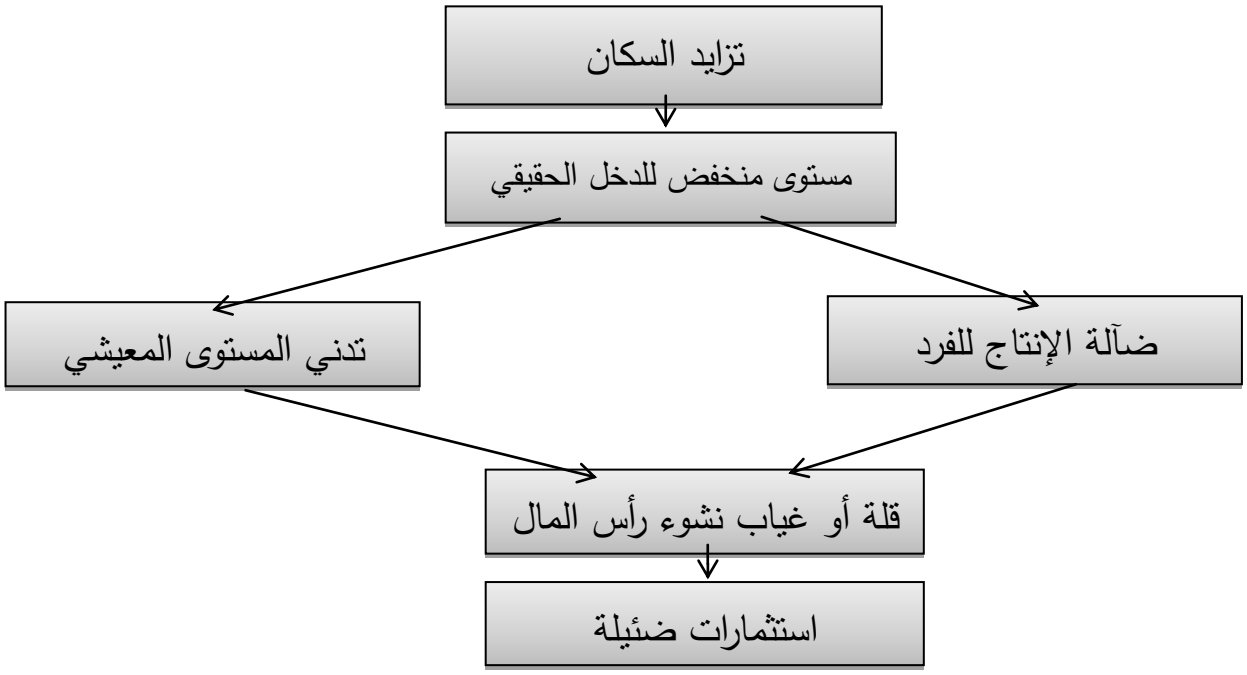

مصدر: من إعداد الطالبة.

الفرع 03: أثر النمو الديمغرافي على الاستهلاك.

يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع بنوعيها الضروري والكمالي مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغوطاً على المسيرة التنموية للمجتمع من ناحية أخرى يرى بعض المفكرين من علماء السكان والاجتماع أنَّ النمو السكاني يسهم في زيادة الطلب على الإنتاج والتي من شأنها أن تزيد من الإنتاجية ويسهم أيضاً في تنظيم فعالية الإنتاج بفضل تحسين تقسيم العمل ويؤدي النمو السكاني إلى تخفيض الأعباء العامة للمجتمع بتوزيعها على عدد أكبر من السكان[1].

-حيث أنَّ هناك علاقة بين مستويات تركيب السكان ومستويات الاستهلاك، فالدول السريعة الزيادة في السكان تعتبر من بين الدول الشابة حيث تشكل المجموعة العمرية الصغرى نسبة كبيرة إلى السكان ويميل فيها الإنتاج إلى الانخفاض على حين يميل الاستهلاك فيها إلى الارتفاع يقطن الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا أقل من 6% من سكان العالم وينتجون خمس الإنتاج الزراعي العالمي[2].

على حين يقطن دول شرق الأقصى وغرب آسيا 55% من سكان العالم ولا ينتجون إلاَّ ثلث الإنتاج بالإضافة إلى ذلك فإنَّ توسيع حجم الأسرة المعروفة في الدول النامية يجعل من المنطقي أن يتوسع الاستهلاك السري كنتيجة لكبر حجم الأسرة، وهذا الاستهلاك في المجتمع يصبح غير صالح في الخطة القومية للإنتاج ما لم يكن هناك سلوك متزن رشيد في عملية الاستهلاك نفسها. كما يشكل عامل الإغراء (نتيجة الاختراعات الجديدة، والإبداع) نحو المزيد من الاستهلاك ويؤثر في المعادلة الصعبة بين عمليتي الاستهلاك والانتاج[3].

الفرع 04: أثر النمو الديمغرافي على تكوين رأس المال.

حيث أنه كلما ارتفع معدل النمو الديمغرافي وكان كبيراً في الدول النامية كلما زاد انخفاض معدل نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي يؤدّي ذلك إلى تفاقم مشكلة تكوين رأس المال، وبعبارة أخرى

---

[1] – دلهوم خليدة، **المتغير الديمغرافي في الجزائر والتنبؤ بالطلب على الكهرباء**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، السنة 2016– 2017، ص 34.

[2] – توبين علي، **النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر (1971– 2002)** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 ص 51.

[3] – دلهوم خليدة، نفس المرجع السابق، ص 34.

يمكن القول أنه كلما كانت الموارد شحيحة على حين كان عنصر العمل وفيراً، كلما زادت حدّة عملية التنمية في البلاد النامية، حيث تعيش هذا الوضع عدّة بلدان نامية كالهند ومصر وغيرها، ويوجد جانب لهذه المشكلة منها ما هو ناتج عن سكون اقتصاديات الدول النامية عند مستوى منخفض من الدخل، وفي نفس الوقت فإنها تعاني من كثافة سكانية كبيرة مما يعني شدة حاجتها إلى موارد كبيرة لتحقيق النمو، ومن جهة أخرى فإنَّ هذه الدول النامية تعاني من ندرة في رأس المال والزيادة في عدد السكان.

مما يجعل عملية الحفاظ على المستويات الاقتصادية المتدنية السائدة فيها أمر بالغ الصعوبة. وبالنتيجة يمكن القول أنَّ مجموع المفكرين انصار الاتجاه الأول يؤكدون التأثير السلبي للزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية من خلال تشتيت موارد التنمية وزيادة أعبائها[1].

الفرع 05: أثر النمو السكاني على توزيع دخل الفرد.

هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والعدالة في توزيع الدخل حيث أن هذه العلاقة تقوم على افتراضيتين أساسيين:

1 -إنَّ النمو السكاني السريع وما يقترن به من نمو سريع في قوة العمل يؤدّي إلى تناقص الغلة بالنسبة للعناصر النادرة خاصة الأرض ورأس المال ومن تمَّ يزداد عرض العمل بالنسبة لعرض الأرض ورأس المال مما يؤثر سلبا على الأجور في الناتج الإجمالي وبالتالي يتدهور التوزيع الإجمالي للدخل.

2 -إنَّ النمو السكاني وما يقترن به من ارتفاع نسبة المعولين إلى قوة العمل يؤدّي إلى انخفاض المدخرات ويعوق الاستثمار في التعليم، ورأس المال المادي وهذا الأثر يكون قوياً سلبياً للأسر الفقيرة التي ترتفع خصوبتها ويرتفع متوسط عدد أفراد الأسرة فيها بالمقارنة بالأسر الأحسن حالاً مما يؤدّي إلى تزايد التفاوت في توزيع الدخل.

[1] – قندوز فاطمة الزهراء، نفس المرجع السابق، ص 480.

الشكل 03: محددات السكان والناتج الكلي والدخل الفردي، والعلاقة بين العوامل الاقتصادية والديمغرافية[1].

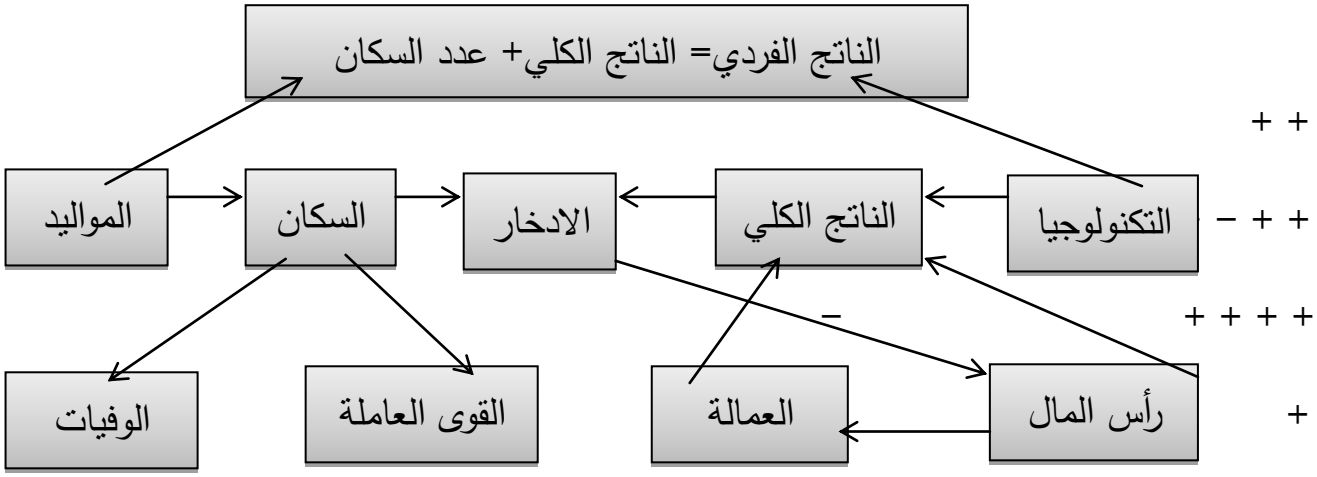

المصدر: فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، ص 83.

-يوضح الشكل أعلاه أنَّ التغير في عدد السكان يعتمد على المواليد والوفيات كما يعتمد على الناتج الكلي على العمالة (عدد العمال العاملين) ورأس المال والتقدم التكنولوجي وانطلاقاً من العمالة على رأس المال إذ كل من معدل نمو رأس المال، ومعدل إحداث وظائف جديدة تؤدّي إلى زيادة نصيب العامل من رأس المال لترتفع الناتج الكلي.

[1] – فايز إبراهيم الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، الرياض، 1985 ص 67.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

1 -دراسة يمينة عمراني (2008) بعنوان علاقة النمو الديمغرافي بالنمو العمراني من خلال تعداد (1977-1987-1998)، مذكرة لنيل الماستر،جامعة قاصدي مرياح ورقلة : والتي كانت الطالبة تسعى إلى الإجابة على الإشكالية التالية: هل توجد علاقة بين النمو الديموغرافي والنمو العمراني خلال التعداد(2008)هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية في نهاية الأمر إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية في نهاية الأمر إلى تحقيق أهداف محددة ويمكن تحديدها في بعض النقاط: معرفة بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الديمغرافي وكذلك، المتعلقة بالنمو العمراني، أما نتائج الدراسة إن الدراسة علاقة النمو الديمغرافي أثر في النمو العمراني كان محل هذه الدراسة النظرية والتحليلية والتي كان يريد معرفة ما إذا كان هناك علاقة بين النمو الديمغرافي أثر في النمو العمراني ولقد تم التوصيل إلى:

- وجود ارتباط بين النمو الديمغرافي وعدد السكان.
- لا يوجد ارتباط بين النمو والولادات وعدد السكان.

2 -دراسة قندوز فاطمة الزهراء 2009 بعنوان: إشكالية النمو السكاني وأثرها عل التنمية الاقتصادية ،مجلة الإبداع جامعة البليدة 02العدد01ص469-483: حيث طرحت الإشكالية التالية: كيف يؤثر النمو السكاني يحظى باهتمام بالغ من قبل باحثيها وينشر مفهوم النمو السكاني إلى التغيرات التي تحدث في حجم السكان أي مجتمع، سواء كانت بالزيادة أو النقصان والتي تحدث نتيجة لعاملين هما الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة إن فهم حقائق الوضع السكاني يبدو أنه أمر ضروري لتحقيق التنمية في أي بلد ذلك أن التداخل بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية كبيرة ومتشابكة ومعقدة فهو يؤثر بدرجة كبيرة على تنمية الدخل القومي والفردي في التوزيع الجغرافي وفي حياة المجتمعات عامة، وتتحكم في سرعة التنمية وتكوينها.

3 -دراسة تأثير النافذة الديمغرافي على قوة عمل: إعداد مهند شفيق صقر أطروحة لنيل درجة الدكتوراه جامعة تشرين، السكان والتنمية، قام الباحث باستعراض لأهم النظريات والعوامل ذات الصلة بالنمو الديموغرافي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية. أهم النتائج لانفتاح النافذة الديمغرافية سيكون انخفاض نسبة الأطفال وارتفاع نسبة النمو الديمغرافي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات

الإعالة الكلية،مهما يعكس الشكل الايجابي على الأسرة، إلا أن حتمية هذه العوائد الاقتصادية سترتبط بالسياسات السكانية، الملائمة في إطار العلاقة بين النمو السكاني والتنمية.

المطلب الثاني: القيمة المضافة.

-من خلال الدراسات السابقة التي تتم اختبارها والتي تناولت موضوع النمو السكاني والتنمية الاقتصادية باعتبار أن الكثير من التفاصيل فيها تختلف عن محتويات دراستنا في بعض المواضيع وكذا الإحصائيات .

-ويمكن أن نفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة أن الدراسة الحالية تهتم بدراسة النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، والتي اختصت بدراسة حالة الجزائر في الفترة (1990-2010) ودراسة حالة الصين في الفترة (1960-2014) كون أن الدراسات السابقة اهتمت بدراسة حالة الجزائر فقط في الفترة (1977-1987-1998) والفترة الزمنية تختلف.

-وكذلك تتضمن دراسة تحليل الإحصائيات المتعلقة بالجزائر.

خلاصة الفصل الأول:

إن دراسة النمو الديموغرافي يحظى باهتمام بالغ من قبل باحثيها ويشير مفهوم النمو الديموغرافي إلى التغيرات التي تحدث في حجم سكان أي مجتمع.

فالتنمية بمعناها الواسع أنها نتيجة لعملية وجهود ذؤوبة وفي الوقت نفسه متغيرة بتغير معطياتها ومقدراتها والنتائج المرجوة منها.

وبالاستناد إلى ما تقدمه من ترابط وثيق وعلاقات متبادلة بين السكان والتنمية، نستطيع ملاحظة التباين في مستويات التنمية الذي قد يحققها مجتمع ما وذلك بالاستناد إلى معطياته السكانية.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو الديمغرافي

والتنمية الاقتصادية

تمهيد

من خلال كل ما سبق ذكره، وما تطرقنا إليه في الفصل السابق العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من الجانب النظري وأشرنا إلى الآثار المترتبة للنمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية، أما الفصل الثاني نحن بصدد دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تطرقنا في:

المبحث الأول إلى دراسة للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2010)، لا بد لنا أن نشير إلى ملاحظة وتدقيق العلاقات المتبادلة فيما بين المؤشرات التنموية وحركة التغييرات السكانية.

المبحث الثاني تم تخصيصه لدراسة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في الصين في الفترة (1960-2014) حيث نشير إلى ضرورة إيضاح وتبيان طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من خلال طبيعة الاقتصاد الصيني واتجاهات السياسة السكانية التي اتبعت وأثر تلك السياسة على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: دراسة للعلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة(1990-2010).

المطلب الأول: التغييرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر 1990-2010والعلاقة المتبادلة فيما بينها:

يقدر عدد سكان الجزائر في 2020ب 43.8مليون/ن في تعداد عام 2008، بحيث تزداد ب 9.3 مليون/ن بمعدل سنوي متوسط قدره حوالي 2.04% خلال هذه الفترة وكان هذا المعدل 3.21% بين 1966-1977، و3.08%بين سنتي 1977-1987، 2.27%خلال الفترة 1987-1998و1.6%بين سنتي 1998-2008، 1.9% بين 2008-2009. وفقا لتوقعات الديوان الوطني للإحصاء سيستمر عدد السكان في الزيادة إلى 51.3مليون/ن 2030.

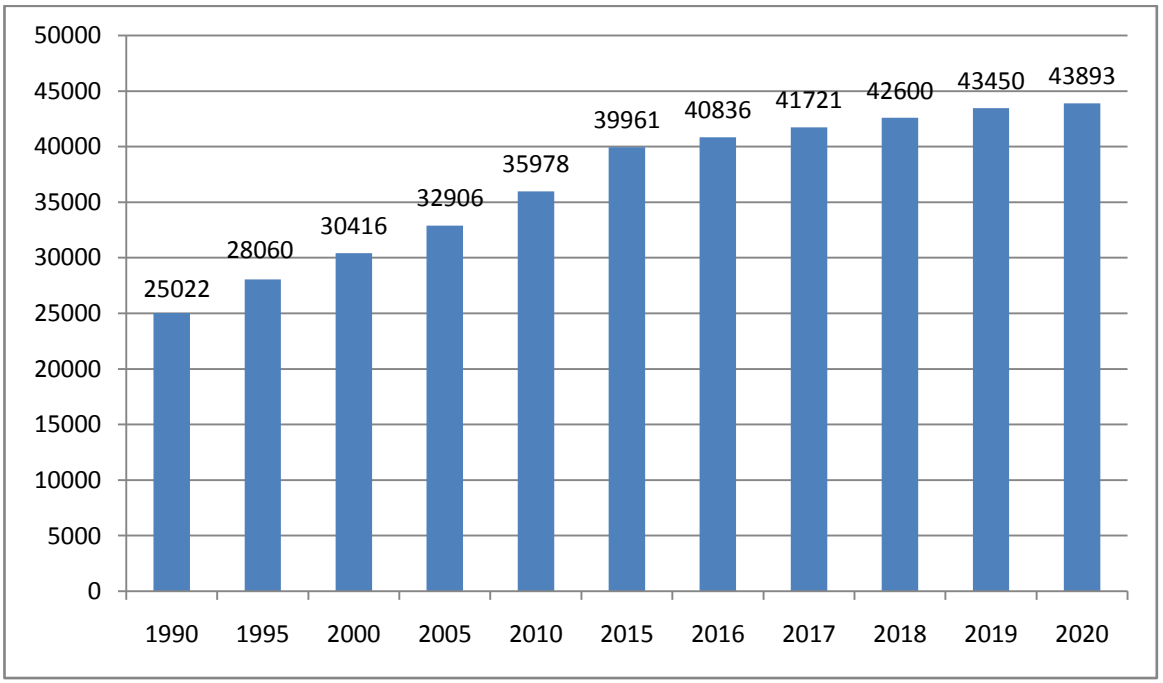

الفرع 01: معدل الزيادة السنوية للسكان:

يثير موضوع النمو الديمغرافي في أي بلد اهتماما بالغا وهذا المؤشر أجد أهم المتغيرات الديمغرافية التي تنعكس آثارها في حركة كل من الظواهر السكانية والاقتصادية في آن واحد، فمعدل الزيادة السكانية هو حصيلة لعوامل متغيرة ومرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أي أنه يؤثر بشكل أساسي في حجم القوة البشرية والقوة العاملة، و إمكانية تأمين حاجات الأنشطة الاقتصادية للأيدي العاملة في حين أن تزايد السكان من جهة أخرى يترتب التزامات عديدة ومتنوعة على الفعاليات الاقتصادية المختلفة تتمثل في ضرورة تأمين الاحتياجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية تزايدة للمواطنين[1].

[1]- وليد خصام، العلاقة بين التنمية الاقتصادي والاجتماعية والنمو السكاني بالجزائر بين النظري والواقع، دراسة تحليلية 1990-2010، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر،باتنة2013-2014، ص51.

الجدول (1) تطور ولادة حية ومعدل المواليد الخام:

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010
عدد الولادات	775	589	817	849	888
عدد الوفيات	30.95	19.36	23.62	24.07	24.68

المصدر: بوهراوة عز الدين، الانتقال الديمغرافي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الديمغرافيا، جامعة باتنة01، 2018-2019.

الجدول (2): تطور إجمالي عدد السكان المقيمين والزيادة الطبيعية:

السنوات	1990	2000	2008	2009	20010
تعداد السكان في نصف عام (بالآلاف)	25022	30416	34591	35268	35978
الزيادة الطبيعية	624	449	663	690	731
معدل النمو الطبيعي	2.49	1.48	1.93	1.96	2.03

المصدر: عطال جميلة، أثر الوفيات في الانتقال في دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013 -2014ص44.

نلاحظ من خلال الجداول أن الجزائر مرت بمراحل مختلفة، أولها تميزت بانفجار ديمغرافي مباشرة بعد الاستقلال، ثم وبفضل سياسة تحديد النسل التي انتهجتها الدولة نزل منحى الولادة ليصل إلى أدنى من 2%، وبالعودة إلى تفاصيل بدايته من 1990م، نكتشف أن دورة عدد الولادات يعود إلى سنة 1992بواقع799 ألف مولود حي فيما سجل وفات 160ألف من كل الأعمار، تليها سنة 1994بواقع776ألف مولود حي و وفات 180ألف من كل الأعمار، ثم 775ألف مولود لكل من سنتي 1990-1993ووفات861ألف، بالنسبة للأولى و 151ألف بالنسبة للثانية غير أن المفاجئة تكمن في تراجع عدد الولادات في سنوات 2000-2002-2003-2004 التي انخفضت بها إلى 985 ألف، 985ألف، 716ألف، 946ألف و 966ألف مواليد أحياء على التوالي، فيما بلغ أدناها في سنة2000 التي سجلت 985ألف مولود حي فقط، فقد عاودت في الارتفاع منذ سنة 2000 لتصل في سنة2005 إلى 307ألف مولود حي، إلا أن هذا العدد يبقى دون الأرقام المسجلة في السنوات الخمس الأولى من عشرية التسعينات، التي بلغت أقصاها سنة 1992 بواقع 977ألف مولود أما سنة 2007 بلغ عدد السكان 33.2مليون/ن إلا أنها حملت من جهة أخرى مستجدات وهي أن الزيادة التي سجلت سنة 2007 والمقدرة 600ألف نسمة ليس مردها إلى عدد الولادات فحسب وإنما الارتفاع عامل أمل في الحياة التي وصل إلى 57سنة بالنسبة للجنسين 47 سنة للرجال، 57سنة للنساء مما يعني بالنتيجة أن الجزائر تتجه تدريجيا نحو فقدان خصوصية ديمغرافيتها التي ضلت على مدار سنوات.

أما سنة2010 شهدت بداية الصعود، سجلت فيها 888000ولادة جديدة ليصل إلى 2.3% زيادة طبيعية وبالمقابل سجل وبهذا فان نسبة النمو تجاوزت في ذات السنة عتبة 2%، ومقارنة بسنة 2009 فان نسبة الزيادة في المواليد بلغت 6.4% أي بارتفاع قدر ب 39 ألف مولود جديد ونتيجة لذلك فإنه تم تسجيل استمرار في نسبة السكان البالغين لأقل من5 سنوات، والتي انتقلت من 10% إلى7.10% كما سجلت ارتفاع في نسبة السكان الذين تجاوزا 60 من العمر بين 2009-2010 إذ انتقلت من 4.7إلى 7.7% وبلغ عدد النساء اللواتي يتراوح سنهن بين 15و49 سنة، أي اللواتي هن في سن الإنجاب، حوالي 2.01مليون امرأة. وهذا يمكن رد الأسباب المباشرة لهذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان إلى ما يلي:

1 ǂ -**انخفاض معدل الوفيات:** وبشكل خاص معدلات وفيات الأطفال والرضع.

جدول (03): تطور الوفيات الإجمالية ومعدل الوفيات الخام:

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010
معدل الوفيات بالآلاف	175	140	153	159	157
معدل الوفيات الخام%	6.03	4.59	4.42	4.51	4.37

المصدر:عريس مختار وآخرون: محددات وأسباب الفقر في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد7، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2007-2014.

والملاحظة من الجدول أعلاه أن ظاهرة الوفيات عرفت في الجزائر انخفاضا ملحوظا حيث قدر ب 6,03 % سنة 1990م وبدأ بالنزول من 6.43%، 5.82% على التوالي مع السنوات بالترتيب 1998،1995م ، وقارب 5.6%سنة1999م ليصل سنة 2000م 4.59% ويستمر بالنقصان ليصل سنة 2010م 4.37% خلال هذه الفترة (1990-1999)، كان هناك ركود حوالي 6% مع لا يزال من التراجع الكبير في السنوات 1993و1994.هذه السنة هي عندما تأثرت البلاد بالإرهاب، بعد هذا التاريخ تحيي TBM، مرة أخرى[2].

[1]- وليد خصام ، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2]- عريس مختار وآخرون: محددات وأسباب الفقر في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلة علمية دولية متخصصة في الميدان الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد7، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2007-2014.

جدول (04): تطور معدل وفيات الرضع حسب الجنس(لألف ولادة حية)

السنوات	1990	2000	2008	2009	20010
معدل وفيات الرضع(ذكر)%	49.2	38.4	26.9	26.6	25.2
معدل وفيات الرضع(إناث)%	45.8	35.3	23.9	22.9	22.2
معدل وفيات الرضع سنويا %	21.4	24.7	19.9	18.4	18.2

المصدر: بلعجال فوزية زوجة بوزناد ، العوامل الديمو اقتصادية المؤثرة على سوق العمل بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الديمغرافيا، جامعة وهران، 2012-2013.

أما عن وفيات الأطفال قد عرفت هي الأخيرة انخفاضا ملحوظا حيث انتقلت من 46.8% سنة 1990م وقد قدر عدد المواليد الميتون ب 21.4% ليصل إلى 36.9% سنة 2000 مستمرة بذلك في النقصان إلى 4.5%سنة 2003م وهذا الانخفاض يعود إلى البرنامج الوطني للكفاح ضد وفيات الأطفال لتصل سنة 2010م 23.7%، مع ولادة ميتة ب 18.2%.

جدول رقم (5): تطور المواليد الميتون حسب الجنس(للحصول على كل ألف مولود).

السنوات	1990	2000	2008	2009	20010
معدل ولادة الميتون (ذكر)	23.5	24.6	21.3	19.6	19.6
معدل ولادة الميتون(إناث)	19.1	22.8	18.4	17.2	16.7
معدل عام لولادة جنين ميت	21.4	24.7	19.9	18.4	18.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

حيث نجد أن هناك هبوط في معدلات من 21.4%-24.7% -18.2% على التوالي مع السنوات وبالترتيب 1990-2000-2010م. إن هذا الانخفاض الكبير في معدلات وفيات الرضع يعد مؤشرا لا بأس به عن مدى الرعاية والاهتمام التي لاقتها ومازلت تتلقاها الأمومة و الطفولة في السنوات الأخيرة، وهذا بدوره يعد انعكاسا للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

1 2 - ارتفاع معدل الولادات: عدم مسايرتها لانخفاض في معدلات الوفيات بشكل عام مع ضرورة الإشارة إلى ميل هذا المعدل للانخفاض خلال فترة الدراسة، فالولادات بالنسبة لبداية هذه الفترة اشتد الانخفاض بها في النصف الثاني حيث نجد معدل الولادات ينتقل من 30.94%سنة 1990م و25.33%سنة 1995إلى 19.36% سنة 2000م، ولقد بلغ المعدل الخام للولادات سنة 1996م22.9% نتيجة لانخفاض معدل المواليد من

711000سنة 1995م إلى 654000سنة 1996م، ويعد هذا المعدل منخفضا مقارنة ب 30.4%المسجل سنة 1992م، وقد حافظ على نفس وتيرة التراجع بين سنتي 1998م و 2003عند المستوى 1.42% سنة 1998م و1.84% سنة 2000 ثم 1.58% سنة2003، أما سنة 2010م قدر عدد المواليد الخام ب 24.86%وهذا من ملاحظة الجدول التالي:

جدول رقم(6): تطور ولادة حية ومعدل المواليد الخام:

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010
عدد المواليد بالآلاف	775	589	817	849	888
عدد المواليد الخام	30.95	19.30	23.62	24.07	24.68

المصدر: عطال جميلة، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

وإن انخفاض معدل الزيادة الطبيعية يعود بالأساس للانخفاض المستمر للولادات.

وبعد استعراض واقع معدلات الزيادة السنوية الطبيعية لسكان الجزائر خلال الفترة المدروسة، نقول أن هذه الزيادة ما هي إلا نتيجة حتمية من نتائج عملية التنمية الاقتصادية التي قادت في مجتمعنا إلى تحسين الوضع الصحي للمواطنين مما قاد إلى تخفيض معدلات الوفيات خفضا كبيرا في هذه الحقبة، أما فيما يخص معدل الولادات فإن أغلب الباحثين الديمغرافيين يؤكدون أنه ومع تقدم المجتمع خطوات على طريق التنمية تنخفض معدلات الوفيات [1] بسرعة أكبر من معدلات المواليد نظرا لارتباط هذا الأخير بجملة من العوامل الدينية والنفسية والاجتماعية، وهذه العوامل لا تتغير. إلا مع تقدم المجتمع أشواطا بعيدة على مسار التنمية، وهذا ما يؤكد واقعنا الديمغرافي الذي سبق شرحه(ميل معدلات المواليد إلى الانخفاض مع تطور المستوى التنموي).

الفرع الثاني: معدل الخصوبة السكانية:

الخصوبة هي المحدد الرئيسي للحركة الديمغرافية باعتبارها المحور الرئيسي لنمو السكان وما يترتب عليه في مختلف مجالات الحياة، وتتفاوت مستويات الخصوبة من مجتمع لآخر، بتأثيرها بالعديد من المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية السائدة في كل مجتمع [2]، وإن تحليل الخصوبة تبعا لمدد الزواج وحسب الفترات دلالة وأهمية، فحسب "قواوسي علي" على هذه الطريقة في التحليل توضح وتفسر اتجاهات الخصوبة خاصة الشرعية.

[1]– وليد خصام، مرجع سبق ذكره،ص 55–56.

[2]– تمزوت بلحول، تطور الخصوبة في ظل التغييرات السويسو إقتصادية، دراسة حالة بلدية غليزان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية، جامعة وهران،2012–2013،ص47.

جدول رقم(7): تطور مؤشر الاصطناعية للخصوبة ومتوسط العمر عند الولادة (AMA):

المؤشر العام	1990	2002	2005	2008	2010
مؤشر إصطناعي	4.50	2.40	2.81	2.84	2.87
متوسط عمر الأمومة بالسنوات	29.5	32.0	31.9	31.8	31.7

Source: Annuaire statistique de L'Algérie

والخصوبة لا يمكن اعتبارها متغيرا مستقلا وإنما هي في ارتباط مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ونرى أن الانخفاض في معدلات الخصوبة خلال هذه الفترة سريع جدا، وبين المسح الجزائري لصحة الأسرة سنة 2001م، انخفاض الخصوبة وبلوغها معدلات الإخلال لتكون في بداية هذه الدراسة 4.50% لتبدأ في النقصان لتصل إلى 2.40% و 2.87% على التوالي مع السنوات 2002-2010م.

المقارنة بين السلاسل الزمنية لمعدلات الخصوبة حسب العمر يدل على أن الانخفاض في معدل الخصوبة الإجمالي مدين خاصة إلى الانخفاض في معدلات الخصوبة في المجموعات الأصغر سنا والأكبر سنا، ونحن بعد ذلك في وجود تركيز التقليدية من الولادات في منتصف الحياة الخصبة.

لوحظ هذا النمط حيثما كان هناك انخفاض في معدلات الخصوبة، ويرجع دلك إلى عدة عوامل أهمها الانخفاض في سن الزواج في الواقع الجزائري كما في معظم العربية والمسلمة الجزء الأكبر من الولادة يحدث في الزواج، لذا فإن أي تغيير في معدلات الخصوبة الإجمالية يخضع للدخول الفعلي في سن الإنجاب وربط قواوسي علي هذا الانخفاض في الخصوبة باستعمال طرق منع الحمل خاصة منها العصرية.

أولا العوامل الاقتصادية:

رغم أن ظاهرة الخصوبة وتنظيم النسل ظاهرة ديمغرافية وبيولوجية إلا أنها تتأثر بعدة عوامل تحيط بها وتؤثر فيها عبر الزمان والمكان منها العوامل الاقتصادية ويمكن التماس العامل الاقتصادي في الخصوبة السكانية في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال تقييم الأسر إلى مجموعتين أساسيتين، وذلك وفق مؤشر الدخل.[1]

1 - بالنسبة للأسرة ذات الدخل المحدود: تتميز بالحجم كبير ومستوى خصوبة عالي لذا هذه المجموعة من الأسرة والتي لا ترى في كثرة الأطفال مزيدا من الخسارة بل قد تأمل أن يعود عملا لبعض الكاسب المادية وهدا ناتج عن شدة معاناتها.

2 -بالنسبة للأسر ذات الدخل غير المحدود: إن هذه المجموعة من الأسر قادرة على أن تعكس الآثار التضخمية على غيرها وعلى الرغم من ذلك فإننا نلاحظ انخفاض معدل الخصوبة السكانية وهذا راجع لإحساس

[1]- وليد خصام، مرجع سبق ذكره،ص 57-58.

الأفراد بكيانهم وأكثر إدراكا للظروف المحيطة بهم مما يدفعهم نحو الطلب لمزيد من الرفاهية ومن البديهي أن يقل نصيب الفرد من دخل الأسرة عند زيادة عدد أفرادها، وأن التعليم والوعي ورفع المستوى الاجتماعي للأسر يؤدي إلى الحد من الانفجار الديمغرافي.

ثانيا: العوامل الاجتماعية:

1 -التعليم: يهدف التعليم إلى تنمية القدرات الفردية والنزعة الاستقلالية في التفكير والحكم على الأمور وأكدت أغلبية الدراسات على أهمية التعليم وخاصة تعليم البنت كتأخر المحددات الرئيسية التي تؤثر على تغيير السلوك الايجابي أثبتت هذه الدراسات بأن المتغيرات التعليمية تؤثر على المتغيرات الوسيطة للخصوبة والوفيات ومن ثم على السلوك الإيجابي. فالمرأة المتعلمة تشارك بصفة أكثر في عملية صنع القرار داخل الأسر خاصة المتعلقة بصحتها الإيجابية من أهم العوامل التي تجعل التعليم يؤثر على الخصوبة في الجزائر ويمكن أن نذكر ما يلي:

- النساء المتعلمات المتزوجات في أعمار متأخرة نسبيا مقارنة بالنساء غير المتعلمات وعلى سبيل المثال بين المسح الجزائري للأسرة كما هو موضح في جدول( ) إن العمر عند الزواج في الجزائر سنة 2001 بالنسبة للنساء المتعلمات يساوي 28.3 سنة بالنسبة للأميات ويقدر ب 30.7 سنة بالنسبة للواتي تحصلن على شهادة متوسط و 32.2سنة لمن لهن مستوى ثانوي وأكثر. نلاحظ نفس الشيء بالنسبة للرجال، وللتأخر في سن الزواج تأثير مباشر على صحة الأم عند الولادة والتقليل في نسبة الأطفال الذين يولدون في ظروف خطيرة.

-إن التعليم يؤثر بصفة مباشرة على تحسن الأوضاع الصحية للمرأة، وذلك نتيجة لمعرفتها ووعيها بظروف الوقاية الصحية ولحرصها على تحسين والمحافظة على صحتها وصحة أطفالها .

- تتعرض المرأة المتعلمة أكثر من مثيلاتها غير المتعلمة أو أقل تعلما إلى نماذج الحداثة كان ذلك عن طريق السفر أو مطالعة المجلات.

2 -**زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي:** إن عمل المرأة من أهم المتغيرات الاجتماعية التي حصلت في الجزائر خلال فترة الدراسة وساهمت إلى حد كبير في تخفيض معدل الخصوبة كانت زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.[1]

انطلاقا من نظرية سيبنسر يرى المرأة يزداد اهتمامها بذاتها مما يعرقل تفرغها للإنجاب والتربية بالإضافة إلى تحكمها أكثر في استعمال وسائل تنظيم النسل رغبة منها في المحافظة على رشاقتها وجمالها إزاء متاعب الحمل ورعاية الأطفال ورضاعتهم ، وهذا يمكن التماس زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال المعطيات الإحصائية.[2]

[1]- وليد خصام، مرجع تم ذكره سابقا، ص 59-61.

[2]- علي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص110,

الجدول رقم (08): معدلات النشاط حسب العمر والجنس (1989-2010):

	الجنس	1989	2000	2006	2010
السكان المختلفة	F	317	884	1697	1474
Population iccupée	T	4452	6229	8869	9735
STR1+STR2	F	84	405	253	348
معدل النشاط المستهدف	T	1011	2339	1241	1077
السكان الناشطين	M	5046	7280	8360	8990
Population active	F	541	1288	1749	1822
	T	5588	8568	10110	108.12
			0.0357	0 .0960	0.0168
معدل النشاط المستهدف	M	40.8	47.7	50.2	49.9
Taux but d'activité	F	4.5	8.3	10.7	10.4
(4)	T	22.5	27.9	30.7	30.4
نسبة الاشتغال	M	81.4	73.9	88.2	91.9
Taux d'occupation	F	58.5	61.9	85.6	80.9
	T	79 .3	72.1	87.7	90.0
معدل البطالة	M	18.4	26.6	11.8	8.1
Taux de chomage	F	15.5	31.4	14.4	19.1
	T	18.1	27.3	12.3	10.0

Source : (1966,1996 ,p124) 1977,1987,et 1989 (ONS ,1992 ,p1)

: (www .ONS.DZ): 2010 (ONS ,2007,p1): 2006(ONS,2003,p1): 2000

حيث نقرأ من الجدول مختلف الأنشطة عند الإناث من الفئة النشطة، نلاحظ الزيادة بمعدلات متضاعفة وهذا راجع لتعلم المرأة وخروجها للعمل ومشاركة الرجل في جميع النشاطات.

الجدول رقم (09): تطور عدد السكان الناشطين(1960-2003):

	عدد السكان الناشطين (المليون)			نسبة عدد السكان الناشطين(%)		
السنوات	رجال	إناث	المجموع	رجال	إناث	المجموع
1966	2.45	0.109	2.67	40.43	1.82	21.20
1987	4.23	1.11	5.34	36.75	9.97	32.53
1998	6.76	1,41	8.17	45.68	9.72	27.90
2000	7.608	1.082	8.69	25.013	3.56	28.57
2003	7.51	1.251	8.762	23.58	3.93	27.51

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

هناك دراسات ميدانية أثبتت أهمية عمل المرأة في تقليص خصوبتها، اتخذت السلطات الجزائرية هذا المسعى مبكرا منذ إحساسها بخطورة المشكلة السكانية، وارتفعت نسبة المشتغلة خلال السنتين الأخيرتين من 2003م إلى2004م من 13.96% إلى 17.43% أما الخصوبة العامة فتراجعت إلى معدلات لم تشهدها من قبل أي 2.3 طفل /امرأة خلال نفس الفترة.

خروج المرأة لميدان العمل يتطلب منها تغيير أدوارها من ربة بيت إلى عاملة مما اضطرها إلى تباعد الولادات وتقليل من عدد الأطفال لضيق الوقت المخصص لهم.

جدول رقم (10): تطور في فئة المشتغلات بالنسبة لجميع المشتغلين 1966-2004م:

السنوات	نسبة المشتغلات%	السنوات	نسبة المشتغلات%
1966	4.39	1994	9,98
1977	5.59	1999	10,61
1987	8.11	2000	12.8
1989	9.38	2003	13.96
1992	9.54	2004	17.43

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

تصل المشتغلات سنة 2010م 1474و الفئة النشطة، أما المعدل الخام للنشاط فقد وصل 1822، أما المعدل الخام للنشاط فقد قدر ب10.7% وهذا من نفس السنة، نسبة المرأة اليوم في مجتمعنا تختلف نوعيا عن المرأة التي عهدنا من قبل فهي لم تعد مجرد حاضنة أو مخلوقا تنحصر وظيفته الاجتماعية داخل جدران المنزل، بل على

العكس من ذلك فهي اليوم بالإضافة إلى ضلوعها بذور الأم والمربية تنطلق من عزلتها وتحطم قيود الجهل. [1]لتضع يدها بيد الرجل مساهمة معه في البناء والتنمية، بحيث أصبحنا نرى مشاركتها واضحة في مختلف الأنشطة في مجتمعنا.

إن لزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تأثيرا كبيرا وسلبيا في معدل الخصوبة ويمكن اعتبارها عاملا هاما من جملة العوامل التي أدت إلى انخفاض هذا المعدل في بلدنا في الفترة المدروسة.

3 -نشر الوعي والثقافية لدى الإناث: وما ينتج عنه من تأخير سن الزواج، تباعد الحمولات، والخصوبة عامل شديد الحساسية والارتباط بمستوى التعليم والثقافية.

بحيث يمكن التماس التأثير السلبي للتعليم في الخصوبة ونشر العلم والثقافة في أوساط الجيل الأنثوي يؤثر سلبا في الخصوبة بعدة طرق منها:

تأخر سن الزواج: أثرت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفتها البلد خاصة في الفترة الأخيرة على تقليص نسب الزيجات ومن أهم هذه العوامل، التحاق الفتاة بالتعليم الجامعي، عمل إبعادها عن التفكير في الزواج المبكر إلى أن تنهي تعليمها الجامعي التي غالبا ما يستمر إلى منتصف العشرينيات من عمرها وكذلك تقليص فرص الحصول على منصب شغل بالنسبة للذكور بعد التخرج من الجامعات والتي بدوره قد يأخذ مدة طويلة لإنهائه حتى بعد استقرار هذا الأخير يجد نفسه عاجزا أمام ضعف الأجور عند إدخال المبلغ الكافي لمشروع الزواج بعد سنوات طويلة من عمره خاصة أمام أزمة السكن والغلاء ومع تغيير الشكل الظاهري لزواج في الفترة الأخيرة، هذه العوامل كلها ساهمت بطريقة أو بأخرى في عزوف الشباب أو إتباع الرذيلة والانحراف.

تباعد الحمولات: إن المرأة المتعلمة الواعية تدرك أهمية ترك مدة زمنية كافية لتربية الطفل وترميم وضعها الفيزيولوجي والصحي بين الحمل والآخر، وهذا أيضا له بالغ الأثر في التقليل من عدة حالات الولادة لديها، هذا ويمكن اعتبار عملية نشر الوعي والثقافة في أوساط الجيل الأنثوي أحد العوامل الرئيسية التي قادت إلى تخفيض معدل الخصوبة خلال فترة الدراسة.

وائل تنظيم النسل: تعتبر من المتغيرات التي كانت وما زالت لها نجاعة في تخفيض الخصوبة في الفترة الأخيرة نتيجة انتشارها المذهل وعبر جميع[2]الوطن مجانا وسهولة استعمالها خاصة الحديثة منها.

[1]- وليد خصام، مرجع سبق ذكره ص 63-64.

[2]- وليد خصام، مرجع سبق ذكره، ص65-66.

الجدول رقم (11): تطور تطبيق موانع منع الحمل (%) حسب نوع الطريقة (1986- 2002):

السنة	1992	1995	2000	2002
حبوب منع الحمل	38.7	43.4	44.3	46.8
طرق أخرى	1.3	0.7		1.1
مجموع الطرق الحديثة	43.1	49.0	50.1	50.8
الطرق التقليدية	7.7	7.9	13.9	5.4
إجمالي الحالات	50.8	56.9	64.0	57.0

المصدر: الديوان الوطني للأحصاء

حيث انتقلت من نسب منخفضة إلى مستويات أعلى كما هو موجود في الجدول أعلاه حيث انتقلت الحالات الإجمالية من 50.8% سنة1992 إلى 2010م. مما أدى إلى ارتفاع نسبة المستعملات لهذه الوسائل من عام لآخر، سابقا لم تكن معروفة تضاعف عدد السكان في ظرف قصير ومن ثم أحست السلطات تفاقم المشكلة السكانية وآثارها الوخيمة في امتصاص فرص التنمية مما جعلها تتخذ إجراءات وتدابير قانونية مدعمة بلوائح عمل ترجمت في برنامج تنظيم الأسرة سطرت أهدافه بدقة من أجل حد من الزيادة السكانية المتزايدة من خلال رفع نسبة المستعملات وزيادة الإقبال عليها حيث ارتفعت نسبة المستعملات مما انعكس إيجابا على تقليص معدل الخصوبة إلى 5.29 طفل، ارتفع إقبال على هذه الوسائل بفضل النتائج الإيجابية المحققة وعملية التوعية في مختلف شرائح المجتمع وصلت إلى سنة 1995م إلى نسبة 56.50% في مقابل تراجع الخصوبة الكلية إلى حدود 3.98طفل/امرأة مع تطور وسائل الاتصال وانتشارها المذهل أدى إلى حدوث تغيير في نمط الأسرة من حيث شكلها ودورها أي من أسرة ممتدة كبيرة العدد إلى أسرة مصغرة عدد أفرادها محدودة وانتقال السلطة الأبوية إلى سلطة مشتركة بين الزوج والزوجة أدت التحولات إلى زيادة إقبال على استعمالها حيث ارتفعت نسبة المستخدمات سنة2002إلى نسبة77.9% مما انعكس إيجابا على تراجع الخصوبة إلى حدود 2.4طفل/امرأة ووسائل تنظيم النسل من المتغيرات المباشرة التي ساهمت بطريقة جد إيجابية في تقليص معدلات الخصوبة المرتفعة خاصة في الفترة الأخيرة حتى بداية القرن الجديد. إلا أنه يبقى هناك انشغال وهذا من خلال استعراضنا لمجموعة العوامل الاقتصادية والتي أثرت سلبا في معدل الخصوبة العام المتمحور حول كيفية تفسير التزايد المستمر في عدد السكان رغم انخفاض معدلات[1] الخصوبة.

ويكون الجواب أنه يجب معرفة التركيبة الديمغرافية للسكان (توزيع السكان تبعا للفئة العمرية)، وكذلك آلية تحقيق النمو السكاني لدينا، فالزيادة المستمرة في عدد السكان رغم انخفاض معدلات الخصوبة تعود لسببين:

[1]- وليد خصام، مرجع سبق ذكره، ص68.

1 -ارتفاع نسبة الشباب في الهرم السكاني مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الولادات.
2 -انخفاض المستمر في معدل الوفيات وبشكل خاص وفيات الأطفال والرضع إذا أشرنا إلى هذا الانخفاض سابقا تحت تأثير التطور السريع للخدمات الصحية لمجتمعنا.

وخلاصة لما ذكر يمكن التوصل إلى نتيجة تبين تطور الحركة الديمغرافية لسكان الجزائر من منظور عددي على الشكل التالي:

إن معدل النمو السكاني في الجزائر في السنوات المقبلة سيتمر على حاله مرتفعا ، وإن العمل على تخفيضه يتوقف بالدرجة الأولى على تخفيض معدل الخصوبة السكانية ، بل ويمكن القول أيضا إن معدل النمو السكاني سيبقى مرتفعا و إن استمرت معدلا الخصوبة السكانية بالانخفاض ما لم تبلغ معدلات الوفيات حدودها الدنيا القصوى ، عندها فقط يستطيع الانخفاض في معدل الخصوبة أن يؤثر سلبا في معدل النمو السكاني فيخفضه

جدول رقم (12) هيكل القوى العاملة في الجزائر في الفترة (1990 _ 2007)

معدل المشاركة(%)				مجموع القوى العاملة (مليون شخص)		متوسط معدل النمو السنوي		
ذكور		اناث				للقوى العاملة%		
1990	2007	1990	2007	1990	2007	1990-2007	1990	2007
75	78	23	37	7	13.9	4	23.6	31.9

المصدر: The world bank.world development indicators .2009.p274-276

مؤشر القوى البشرية والقوى العاملة: السكان داخل القوة البشرية والسكان خارج القوة ال بشرية ، والقوة البشرية بالتعريف هي القوة القادرة على العمل من حيث السن والمقدرة الجسدية والذهنية أما السكان خارج القوى البشرية فينقسمون إلى ثلاث فئات رئيسية هي : في الأطفال ، الكهول الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة ، وغالبا ما تشكل فئة الأطفال الغالبية العظمى لغير القذرين على العمل ، تليها فئة الكهول ويتحدد حجم القوى العاملة من خلال العوامل الديمغرافية التي تتضمن حجم السكان ، معدل نمو السكان ، توزع السكان وتحركاتهم التركيب العمري والنوعي للسكان في القوى العاملة وبالتالي هي واحدة من النسب الاقتصادية الكبرى.[1]

تطور القوى العاملة ومكوناتها من المنحنى الممثل العاطلين يظهر أن الحجم هؤلاء في ارتفاع مستمر ويدل ذلك على عافية الاقتصاد وقدرته على توفير مناصب الشغل وخاصة أن الفرق بين حجم السكان النشطين

[1]-وليد خصام، مرجع سبف ذكره،ص70.

والمشتغلين أصبح يتقلص مع مرور الزمن وهذا يدل على أن العمالة أصبحت تنمو بوتيرة أسرع من القوى العاملة وهذا ما يقلص الفرق بينهما.[1]

منحنى01: تطور القوى العاملة ومكوناتها خلال الفترة 1970-2009:

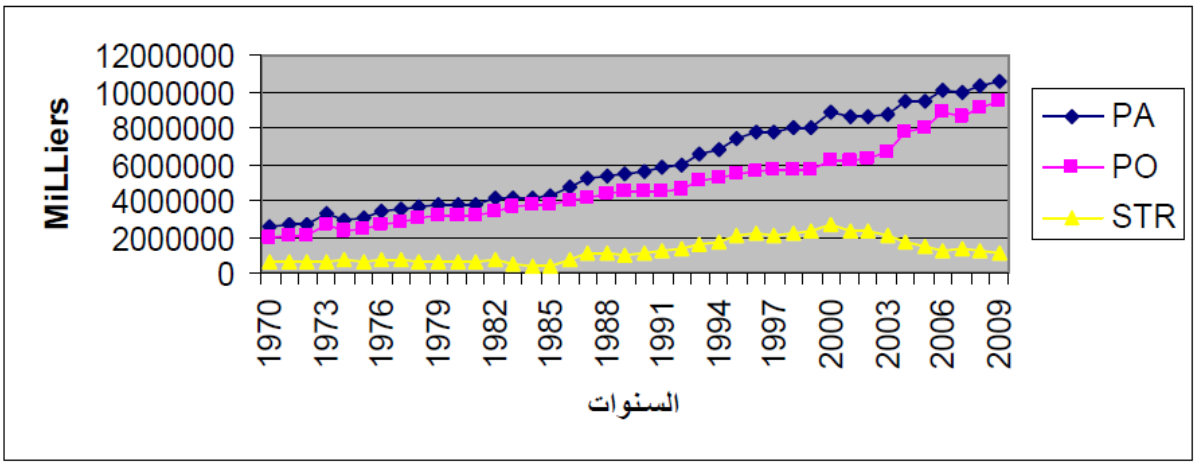

من إعداد الباحث تظهر لنا النتائج التالية:

1 -وجود علاقة طردية مباشرة بين كل من ازدياد عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل حيث كان معدل النمو الإجمالي.

2 -مهما كانت أسباب هذا النمو السريع للقوة البشرية فإنه يمثل زيادة أعداد الداخلين في سن العمل بشكل كبير، وهذه الزيادة ذات تأثيرات سلبية وإيجابية بأن واحد في المسيرة التنموية للجزائر، فهي(الزيادة) إيجابية كونها تمثل زيادة في احتياطي القوى العاملة، ومن ثم إمكانية الاستمرار في عملية البناء التنموي، وهي سلبية كونها تزيد الأعباء على الدولة والمجتمع من حيث كونها تخصيص الكثير من الثروة في سبيل تأهيلها ورعايتها وتأمين فرص عمل لها.

3 -إن رصد مؤشر قوة العمل ومقارنته مع مؤشرات القوة البشرية وعدد السكان يظهر لنا طابع الذي أشرنا إليه، والذي يميز خاصية تطور الحركة السكانية.

ويكمن هذا الانخفاض في نسبة قوة العمل إلى القوة البشرية خلال الفترة لعدد كبير من العوامل أهمها:

-ضعف معدلات النمو الاقتصادي ومحدودية الزيادة في فرص العمل الجديدة.

-يشير مؤشر التمدرس إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة والمعلومات المتعلقة بمتوسط سنوات الدراسة.

[1]- المرجع نفسه، ص37.

الجدول رقم (14): نسبة التمدرس الإجمالية في الجزائر

التعليم الاجباري	6إلى 15 سنة	%96.01
الثانوي	16إلى 19 سنة	%38.71
العالي	20إلى 24 سنة	%21.77

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر، 2007/04/04.

وتتنوع نسبة التمدرس في التعليم الثانوي إلى 38.71%وهذا لوحده يبين العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري وبالتالي ما يمكن استخلاصه هو أن نسبة 21% فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي حيث يمثل عدد المتسربين من التمدرس في الأماكن الريفية ضعف المتسربين في الوسط الحضري، كما أن التسرب في أوساط الفتيات يفوق مرتين المتسربين من الذكور لدى الفئة ما بين 6و15 سنة.

الفرع 03: السياسة السكانية في الجزائر:

مرت السكانية في الجزائر بعدة مراحل بدأت بعدم الاهتمام الرسمي المبكر والمباشر بمتغير السكان. فخروجها من حرب طويلة جعل مرحلة ما بعد الاستقلال تتميز بارتفاع للخصوبة والولادات.[1]

حيث انعقد المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست 1974 وبدأت فيه الجزائر اعتراضا على سياسة التحكم في النمو الديمغرافي مؤكدة على ضرورة التنمية الاقتصادية. ولكن بعد ظهور تزايد احتياجات السكان الاجتماعية والاقتصادية مقابل تزايد رهيب في عدد السكان أخذت السياسة السكانية تأخذ منحى نحو التبلور وبالضبط ابتداء من المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني وخلال الدورات المركزية ظهر الربط بين النمو الديمغرافي واحتياجات السكان ومما جاء في المخطط الحماسي 1980-1984. أصبح العمل على تخفيض معدل الولادات ضرورة لتحسين نجاعة وبناء اقتصاد وتوفيره بطريقة كافية مستمرة للاحتياجات الاجتماعية للسكان.

السياسة السكانية في الجزائر تكون من خلال مخططات التنمية ، وإن [2] النمو الديمغرافي مرتبط بالسياسات التنموية والسكانية المصاحبة وعلى هذا الأساس تنقسم هذه الأخيرة إلى مراحل وهي:

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة السياسة السكانية لم تكن صريحة اتجاه النمو الديمغرافي بل في هذه الفترة كان هم السياسة آنذاك منصب على التنمية الاقتصادية والصناعية والنهوض بالاقتصاد الوطني المدمر وذلك من خلال الاستثمارات الكبيرة والمخططات التنموية التالية:

[1]- بلحاجي يمينة، لمحة حول الانتقالية الديمغرافية في ظل السياسة السكانية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 1، جامعة محمد بن أحمد وهران 2(الجزائر)، ص 256.

[2]- راشدي خضرة، الانتقالية الديمغرافية والتحولات السوسيو ديمغرافية للأسرة الجزائرية، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013 ص55.

-المخطط الثلاثي (1967-1969) حيث أن المخطط أعطى أهمية لمجال السكن وعالج سياسته.

-المخطط الرباعي:(1970-1973) تعتبر الخطة الأولى والفعلية للتنمية في الجزائر [1] ويتجلى ذلك من خلال برنامج الاستثمارات الاجتماعية والثقافية الذي سطر من خلال هذا المخطط، والذي كان يرمي أساسا إلى إرساء سياسة وطنية تهدف إلى تحسين ظروف الحياة للموطنين وإرضاء طلباته وتلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع.

-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): حيث أعطى هذا المخطط دفعا قويا للاقتصاد الوطني، حيث أعطت مجالات واسعة للاستثمار خاصة الثقيلة منها مما خلق مجال واسع للتصديرات وذلك لضمان الاستقلالية المالية للبلاد.[2]

-فمن خلال المخططات الثلاث تم تحديد الخيارات السياسية للبلاد بهدف بناء المجتمع وتمكين المواطنين من الاستفادة من ثمار التنمية، فوضعت الأسس القانونية والفنية لتطبيق إستراتيجية طويلة من أجل تحسين الاقتصاد الوطني وتهيئة الظروف لتغيير الاتجاه الماضي.

بل وانسجاما مع النظرية التي ترى في إن العامل الوحيد الذي يؤدي إلى حفظ الخصوبة هم التطور الاقتصادي والاجتماعي المسبق، والميثاق الوطني يؤكد هذا التوجه بقوله:" إن هذه الطريقة الموضوعية التي ستؤدي في النهاية إلى تخفيض نسبة التزايد السكاني إلى الحد الذي يناسب فيه مع المحافظة على معدل سريع في التقدم بفضل المجهودات التي تبدل لرفع مستوى المعيشة. ومنه نستنتج أن هذه الفترة لم تلقى اهتماما يذكر بالمسألة الديمغرافية ويمكن إدراج طبيعة السياسة المتعبة إزاء مسألة السكان والتنمية خلال هذه الفترة.

ونتيجة لذلك عرفت الجزائر انفجارا سكانيا حيث بلغ معدل النمو 3.6% ما بين 1970-1977 وهي نسبة عالية حيث انتقل السكان من 12 مليون نسمة سنة1970 إلى 17مليون نسمةسنة1977م.

المرحلة الثانية:

عرفت هذه المرحلة مخططين خماسيين :

-المخطط الخماسي الأول(1980-1984): وهو يعبر عن توجيهات لقيادة جديدة كان شعارها من أجل حياة أفضل.

-المخطط الخماسي الثاني(1985-1989): فهو لم يختلف كثيرا عن الأهداف التي سطرت عليها ضمن المخطط الخماسي الأول فكان للمخططات غايتان هامتان هما:

- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية ومواصلة النمو الاقتصادي.
- تلبية الحاجيات الأساسية للسكان.

[1]- الغول عبد الحكيم، تطور أمل الحياة (EO) في الجزائر وعوامل تحسينه ما بين سنتي 1966-2008، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2012-2013ص 82.

[2]- الغول عبد الحكيم ، المرجع نفسه،ص 53.

ففي هذه المرحلة بدأت معالم السياسة السكانية في الجزائر تتضح ولو ضمنيا بل القائمون على المخططين رأو أن النمو الديمغرافي القوي قد يشكل عقبة في وجه التنمية كما يعيق الجهود المبذولة في سبيل رفع المستوى المعيشي وتحسين حياة المواطنين، وفعالية البرامج قد تتأخر لكون عدد السكان الهائل يلتهم كل ما من شأنه زيادة الفعالية والتحكم في النمو السكاني هو عامل مساعد على تحقيق البرامج المخطط لها. فلقد تحدث المخطط الخماسي الثاني عن النمو الديمغرافي بكونه عائقا في سبيل تحقيق تنمية المجتمع حيث جاء فيه."....إن هذا النمو الديمغرافي القوي يشكل عقبة في وجه التنمية، حيث يربي حجم الاستثمارات التي تستثمرها الدولة كما تعيق الجهود المبذولة في سبيل رفع المستوى المعيشي وتحسين حياة المواطنين.

وبما أن الاحتياجات الاقتصادية.فإن النزوح الريفي يزيد من حدة الفوارق الاجتماعية، لكون عدد السكان الهائل يلتهم كل ما من شأنه الفعالية ولهذا فعلى المخطط الخماسي الثاني أن يولي أهمية خاصة للقضية الديمغرافية.

فكانت نتيجة هذه المرحلة هو انخفاض معدل النمو الديمغرافي إلى 3.4بين(1979-1989).

المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة تسمى مرحلة القدر الذي جاء بأزمة الديون الخانقة التي كانت بسبب انخفاض سعر الدولار حيث وصل سعر البرميل إلى 18$ مما أدى إلى انخفاض الإيرادات اللازمة لتغطية حاجيات السكان.

وما أن تسلم بالقدر حتى أضيفت إليها أزمة داخلية وهي الأزمة السياسية التي بترت كل أطراف الاقتصاد الجزائري وأردته مشلولا مما أدى إلى ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة: من تدهور القدرة الشرائية وسوء المعيشة أو ارتفاع سن الزواج ما خلف انخفاضا من معدل النمو من 3.4%إلى 2.8% في سنة 2002.[1]

المرحلة الرابعة:

في هذه المرحلة دخل عاملين هامين في الحد من تزايد السكان ألا وهما: التعليم والشغل وما يميزهما أنهما عاملان يأخذان طابع الطواعية وكان تأثيرهما كبير على المرأة. ولأن المرأة هي الطرف الأول في الإنجاب أو الخصوبة، فالشغل والتعليم أديا إلى:

- تناقص فترة الإنجاب لدى المرأة بعد أن رفع من مستواها التعليمي.
- ارتفاع سن الزواج للجنسين معا.
- طمست معالم الأسرة التقليدية في الجزائر.
- اقتحام المرأة لعالم الشغل يعني ولو بطريقة غير مباشرة تنظيم الولادات

[1]- الغول عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره،ص 53-54.

فكانت نتيجة هذه المرحلة أن كل هذه الأسباب أدت إلى تراجع معدل الزيادة إلى 1.9في سنة2008.[1]

أهداف السياسة السكانية: باعتبار السياسة السكانية جزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية المنتهجة من قبل الدولة والتي تهدف إلى التنمية الاقتصادية فقد كان من أهم الأهداف التي سطرتها السلطات المختصة في ميدان السياسة السكنية ما يلي:

-مراقبة النمو الديمغرافي عن طريق وضع برامج وطنية لتنظيم الأسرة وتباعد الولادات.
-بناء اقتصاد منمذج يستجيب إلى حاجيات التشغيل والتربية والصحة والسكان.
-حماية الأم والطفل عن طريق إنشاء منظمات صحية لرعاية الأمومة والطفولة وتوفير الوسائل الصحية اللازمة لحماية الأسرة عن طريق استعمال موانع الحمل.
-اهتمام الحكومة بالسكان نظرا لتأثيره على التخطيط التنموي.
-إجراء مسموح لتقرير مدى المعرفة والمواقف والممارسات المتعلقة بموانع الحمل.

بعد تطرقنا إلى أهم المراحل التي ميزت السياسة السكانية في الجزائر، يمكننا القول أنه من الواجب الأخذ بعين الاعتبار التغيير الحاصل في المواقف السياسية من خلال التغييرات الاقتصادية، حيث أن لاحظنا أن مختلف النقاشات والتناقضات التي سادت من أجل تطبيق سياسة سكانية ناجحة، حيث صرحت إحدى المتخصصات في وزارة الصحة بأن مصالح الوزارة كانت مهيكلة بشكل أحسن تحت نظام المباعدة بين الولادات ولكن كمجرد مسألة صحية بدون أهداف ديمغرافية محددة، حيث كان تبني السياسة السكانية بمثابة الشرط للحصول على المساعدة وتبنت العديد من البلدان هذا الخيار لنفس السبب.[2]

المطلب الثاني: التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية:

الفرع01: المرحلة الأولى الممتدة من 1990م-1998م:

أ - الجانب الاقتصادي:

يبرز الواقع الذي أفرزته الإصلاحات، أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤشرات وأن الاقتصاد الوطني، وبعد فترة من الركود الطويلة نسبيا، قد حقق معدلات نمو إيجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان.[3]

[1]- الغول عبد الحكيم، المرجع نفسه، ص54-55.
[2]- تمزورت بحلول، مرجع سبق ذكره،ص30-31.
[3]- وليد خصام، مرجع سبق ذكره، ص 78.

جدول رقم(15): معدلات النمو من إجمالي الناتج المحلي للفترة(1993- 1998):

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات النمو	-2.2	-0.9	3.9	4	4.5	4.7

المصدر: الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول على اقتصاد السوق، دراسة خاصة، 1998.

كما يتضح من بيانات الجدول من خلال مقارنة معدلات النمو الواردة، نلاحظ تناقص في النمو في السنوات (1993-1994). وهذا راجع للظروف الصعبة، وغلاء المعيشة وسبب البطالة لدى الشباب، حيث أصبح الزواج أمرا صعبا لدى الجنسين ظاهرة معروفة. حيث أيضا أنه هناك نمو إيجابي خلال الفترة (1995-1998)، غير أنه من خلال التحليل يتضح أن العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج حيث يمكن تلخيصها في الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية الفترة، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجباري.

جدول رقم(16): تطور معدلات التضخم للفترة (1993-1999):

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة التضخم	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5	2.6

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر 02-2004م.

نلاحظ من خلال الجدول تطور معدلات التضخم في الفترة ما بين 1993و سنة1996م بدأت في التصاعد وبعد ذلك انخفضت في السنوات الأخيرة 1998-1999م حيث وصلت إلى (5% و2.6%) واستقرت في سنة 1997م إذ وصلت إلى أكبر نسبة (5.7%) وذلك لركود الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب نجاح السياسات النقدية والمالية التي طبقتها الحكومة بهدف ضبط نمو الكتلة النقدية والتحكم في السيولة واعتدال وتيرة التوسع النقدي.

أما ميزان المدفوعات فقد سجل هو الآخر نتائج طبية وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية والمساعدة الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، حيث حقق الحساب الجاري فائضا سنة 1996م قدر ب 1.25مليار دولار ثم 3.21مليار دولار سنة 1997 كما أن خدمة الدين الخارجي انخفضت بشكل محسوس لتصل إلى حدود 4.5مليار دولار خلال الفترة 1994-1997، بعدما كانت تتجاوز 9مليار دولار خلال الفترة 1990-1993 لتسجل 5.18مليار دولار سنة1998م. أما فيما يخص مخزون الدين الخارجي فقد عرف ارتفاعا مستمرا مع بداية برنامج التعديل الهيكلي، ليشهد بعد ذلك تراجعا نسبيا، ولكن يبقى في حدود 30مليا دولار، ولقد عرف احتياطي الصرف تحسنا غير مسبوق، بسبب إعادة الجدولة وتحسن أسعار

المحروقات في الأسواق الدولية. حيث تجاوزت متوسط سعر البرميل 19دولار خلال سنتي 1996-1997م، مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، الشيء الذي سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية.[1]

أما تطور الدين الخارجي والاحتياطات الدولية، فنلاحظ من خلال الجدول ارتفاع احتياطي الصرف من 2.6مليار دولار سنة 1994م إلى 4.2مليار دولار سنة1996م، ليبلغ الذروة سنة 1997م ب8.2مليار دولار ثم تراجع نسبيا سنة 1998م بسبب تراجع أسعار البترول خلال تلك الفترة.

الجدول رقم(17): تطور الدين الخارجي والاحتياطات الدولية:

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
تطور رصيد الدين الخارجي	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473
تطور احتياطي الصرف	1.5	2.6	2.1	4.2	8.2	6.8

المصدر: Revu conjoncture N°68-Algérie-juillet 2000.

ب - الجانب الاجتماعي:

الجدول رقم (18): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-1999م:

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسب البطالة	24.36	26.99	27.99	29.2	28.00	29.2

المصدر: روابح عبد الباقي وعلي هامل، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي، جامعة قسنطينة، 29-30ماي 2000.

نلاحظ أن ظاهرة البطالة عرفت تزايدا مستمرا في معدلاتها خلال فترات وصلت إلى 29.2% سنة 1999م، وهذا بسبب التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث هناك العديد من العمال تم تسريحهم خلال الفترة 1994-1997م، كذلك ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، التي عرفتها معدلات التشغيل، وتراجع أهمية القطاع العام.

أما إذا تناولنا الفقر والقدرة الشرائية، تشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990-1998م 10.5مرات بالنسبة للأدوية 8,7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي 8مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء والوقود.[1]

[1] - Revu conjoncture N° 53 Algérie- mars .avril1999 .p 53.

جدول رقم(20): نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفقا لتعادل القوة الشرائية:

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نصيب الفرد	5840	6210	6600	6920	7400	7650	7900	7750

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي لقد شهد هو الآخر تراجعا هاما في السنوات (1993-1999) حيث انخفض من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى1596 دولار سنة1997، ثم إلى 1500دولار سنة 1999وهذا بسبب الصعوبات التي عانى منها الفرد بصفة عامة أثناء تلك المرحلة.

حيث تؤكد هذه النتائج المسجلة، على التدهور الكبير في مستويات المعيشة لعدد كبير من الجزائريين، وارتفاع معدلات البطالة 29%وتراجع غير مسبوق عل المستوى التعليمي والصحي.

الفرع 02: المرحلة الثانية الممتدة من1999-2010م:

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الوطني سجل نموا إيجابيا ومنتعشا خلال السنوات الأخيرة، بفضل مساهمة قطاعات مختلفة (الفلاحة، الصناعة، الطاقة، التجارة والخدمات).

الجدول رقم (21): معدل النمو الناتج الداخلي للفترة 2000-2005م:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو	2.2	**2.6**	**4.1**	**6.9**	**5.2**	**5.1**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية، أفريل 2006م. رئاسة الجمهورية الجزائرية الموقع: www.el-mouradia: dz

أما فيما يخص السكن والعمران قامت الدولة بتخصيص موارد مالية هامة لمواجهة أزمة السكن، حوالي 555مليار دج للفترة 2005-2009، التي تفاقمت بفعل التوزيع غير المتوازن للسكان في القطر الوطني والنم الديمغرافي والنزوح الريفي، وتعتبر المشاريع السكنية المقررة والمقدرة بمليون سكن الحل الأنجح لمشكل السكن، ولقد حقق قطاع البناء بالأشغال العمومية نمو معتبرا خلال الفترة الأخيرة، حيث سجل سنة 2004مثلا نسبة وصلت إلى 8%. أما الصناعة هي من أهم القطاعات من أجل إنعاش النمو، الذي ينبغي أن يرتكز أساسا على جهاز الإنتاج الوطني، وبعد نسبة نمو 2.9%سنة 2002و 1.4%سنة 2003م، ارتفع الإنتاج الصناعي

[1] - احدادان توفيق، سياسةات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990-1999، يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994-1997، جامعة فرحات عباس سطيف، 28 جوان 2000.

بحوالي 2.6%سنة2004. كما أن الفلاحة تعتبر القطاع الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث تشغل 21% من اليد العاملة وتساهم ب 9% من الناتج الداخلي الخام. وقد سجل القطاع نتائج جيدة في نسب النمو، إذ حقق معدل 8.4%خلال الفترة الممتدة 2001-2004م.

كما سجل قطاع الطاقة والمناجم ، نسبة نمو قدرها 0.9%سنة 2004م مقابل 8.3% سنة 2003و4.3 كمعدل سنوي خلال الفترة 1999-2003م.

ولقد تميزت التجارة في السنوات الأخيرة زيادة وإرادات السلع، ونمو صادرات المحروقات من حيث القيمة والحجم، فيما يخص التبادلات الخارجية، سجلت الجزائر فائضا في الميزان التجاري قدر ب 25.64مليار دولار سنة 2005، أي زيادة تقارب 86% مقارنة بسنة2004. وذلك بسبب الزيادة المعتبرة للصادرات التي وصلت نسبة تغطيتها للواردات سنة 2005إلى 226%.

جدول رقم(22): الميل العام للتجارة الخارجية في الجزائر:

التبادلات / السنوات	2003	2004	2005
الواردات	**13534**	**18308**	**20357**
الصادرات	**24612**	**32083**	**46001**
الميزان التجاري	**11078**	**13775**	**25644**
نسبة التغطية(%) الصادرات الواردات	**182**	**175**	**226**

المصدر:خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015، مجلة دراسات اقتصادية 16، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، جوان 2018.

وبقيت المحروقات التي اتجهت أسعارها نحو الارتفاع، يمثل أهم صادرات البلاد ب 98.03%من الحجم الإجمالي للصادرات سنة 2005 وعرفت نمو فدر ب 44.06% بالمقارنة مع سنة 2004، كما سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة ب 1.97%من البنية العامة للصادرات أي ما يعادل 907مليون دولار، وعرفت نمو قدر ب16.130%مقارنة مع 2004 أما الواردات فقد ارتفعت خلال 2005 إلى 20.49%مليار دولار مقارنة بنسبة 2004م. والسبب في ذلك هو زيادة المداخيل من العملة الصعبة.[1]

[1]- المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة2005، الموقع:www.douane.gov.dz

المبحث الثاني: دراسة للعلاقة بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية في الصين (1960-2014):

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية، السكان والسياسة السكانية في الصين.

الفرع 01: إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الصين.

حيث طرح المؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي بصورة واضحة خطة الإستراتيجية لبناء التحديثات في الصين،والتي طرحت بالشكل التالي:

- **المرحلة الأولى:** هي مضاعفة إجمالي الناتج المحلي مرتين عما كان في عام 1980م وذلك من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية رفع مستوى معيشة الشعب سواء عن طريق رأس المال الوطني أو الأجنبي بأسلوب اشتراكي الهدف، رأسمالي الوسائل والإدارة وبذلك تحل مسألة الغذاء والكساء للشعب، الجانب الأكبر وقد تحقق هذا الهدف من حيث الأساس في نهاية الثمانينات في القرن العشرين.[1]
- **المرحلة الثانية:** سعت إلى مضاعفة إجمالي الناتج المحلي بمقدار الضعف أيضا، وحققت رغيدة الشعب الصيني، وقد بدأت هذه المرحلة عام 1991م حتى نهاية القرن العشرين.
- **المرحلة الثالثة:** تحقيق التحديث بصورة أساسية ووصول معدل نصيب الفرد من مجمل قيمة الناتج الوطني إلى مستوى البلدان المتطورة، المتوسطة وبلوغ مستوى معيشة الشعب مستوى الرخاء نسبيا، بحلول أواسط القرن الواحد والعشرين.

وقام المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي الصيني الذي عقد في سبتمبر 1997 بزيادة توضيح هدف المرحلة الثالثة ويتمثل هذا الهدف كما يلي:

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تضاعفت إجمالي الناتج المحلي الصيني بالمقارنة مع عام2000م، ويعيش الشعب الصيني عيشة أكثر ثراء ورفاهية، وتم تشكيل نظام اقتصاد السوق الاشتراكي المتكامل نسبيا، وبالجهود الجادة المبذولة في العقد الثاني من القرن الحادي عشر يبدأ الاقتصاد الصيني ينمو بشكل أسرع وأفضل كما ستشهد معظم مختلف الأنظمة مزيدا من التحسن،

[1]– م.حمد عطية ريحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة 2012، ص63.

وفي عام 2050 سوف يتحقق تحديث البلاد بشكل أساسي وتصبح الصين حينها دولة اشتراكية ديمقراطية قوية حضارية.[1]

وقد اتبعت الصين إستراتيجية مزدوجة للتنمية الاقتصادية، يتمثل في الجزء الأول منها في الاستفادة من أحد أكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، والتي تؤدي إلى خلق الوظائف وبالتالي يتحقق الاستغلال الأمثل لهذا العنصر، والجزء الثاني يركز على دعم الهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إنتاج وتصدير منتجات عالية التكنولوجيا وبالفعل أصبحت الصين في عام 2004م من أكبر الدول الصناعية المصدرة لمنتجات المعلومات والاتصالات.

ويمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل أساسية ساهمت بتشكيل فاعل في نجاح إستراتيجية التنمية في الصين، وهي تبني الحكومة المركزية إستراتيجية واضحة لعدم تنمية الصادرات، المشاركة الفاعلة للسلطات المحلية، ووجود مستثمرين بحثا عن مصدر العمالة الاجتماعية.[2]

الفرع 02: لمحة عن الاقتصاد الصيني

سهدت الصين نموا اقتصاديا لا مثيل له، مند قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 عند نهاية الحرب ضد اليابان، وخاصة منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي على الغرب، حيث ظل الاقتصاد الصيني ينمو بصورة مستقرة وسليمة، إذ يبلغ نموه 9%، مكونة بذلك قوة اقتصادية صاعدة، تمكنت بواسطتها من زحزحة اليابان عن مرتبتها الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي اليوم تنافس الولايات المتحدة نفسها على امتلاك المرتبة الأولى، ويعتبر الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نموا في التاريخ خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص مليون صيني من الفقر، أن تضاعفت دخول الأفراد أربع مرات.[3]

[1]– نوري عبد الرسول الخاقاني، أثر النمو السكاني في النمو الاقتصادي في الصين، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد3، ص 4–5.

[2]– نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق، ص5.

[3]– عبد الحكيم الفلالي، الصين قوة اقتصادية صاعدة، على الموقع الالكتروني، http://www.madariss.fr.

وتحتل الصين اليوم نسبة تقترب 4% من النشاط الاقتصادي العالمي بعد أن كان أقل من 1% من ذلك النشاط عند انطلاقها في أواخر السبعينات حيث لم تتجاوز تجارتها الخارجية في ذلك الوقت 20 مليار دولار سنويا. بينما كانت اليوم تزيد على 1.1 تريليون دولار، وهي الدولة الثالثة في مجال التجارة الخارجية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

وإن 50% من تجارة الصين الخارجية استيراد وتصدير تمت بشكل منفرد مع منطقة العجز التجاري الأمريكي في عام 2005، وفقا لصندوق النقد العربي، كانت الصين المساهم الأكبر في النمو العالمي بمتوسط 31% بين عامي 2010-2013، وهو يمثل أعلى من 8% التي كانت تساهم بها في الثمانينات، وأن الاتساع المستمر في اقتصاد العالم يعود إلى جزء كبير منه إلى حقيقة أن ثاني أكبر اقتصاد هو الاقتصاد الصيني الذي يواصله اتساعه.

ويحتل القطاع الزراعي مكانة مهمة جدا في الاقتصاد، حيث أن الأراضي الزراعية تحتل نسبة 7% من إجمالي المساحة الزراعية في العالم، ومن بين المحاصيل الزراعية الأرز والقمح والذرة وفول الصويا، والمحاصيل الاقتصادية: القطن، الفول السوداني، وقصب السكر، والشمندر، وأخذت الزراعة الصينية تنموا نموا سريعا بعد تطبيق الإصلاح في الأرياف وقد حققت الاقتصاد الصيني أداء جيدا جدا عام 2010م، حتى على خلفية الأزمة المالية العالمية، والارتفاع الهائل في أسعار المواد الغذائية فمنذ بداية عام 2008م، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي 40000 مليار يوان صيني عام 2010م، إذ سجل نموا زاد من 9,2% في عام 2009م إلى 10,3% في عام2010.

وقد بلغت حجم اقتصاد الصين الكلي 5,88 تريليون في عام 2010 إذ تضاعفت أكثر من 16 مرة مما كان عليه عام 1978م، وارتفعت نسبته في اقتصاد العالم من 1,8% إلى 9,3% وأصبح الأساس المادي لعملية التحديث في الصين أكثر صلابة، وأحرزت الصين تقدما مطردا في عمليات التصنيع والمعلوماتية وبناء الاقتصاد الموجه نحو السوق والعالم، وتتقدم عملية البناء الاشتراكي في جميع مجالاته، كما حققت الصين قفزة تاريخية من عدم توفير الأغذية الكافي للشعب إلى توفير حياة ميسورة لشعبها بصورة أساسية، بالإضافة إلى ذلك حققت تحولا تاريخيا من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي ومن ثم تشكيل نظام اقتصادي أساسي يتخذ الملكية العامة قواما رئيسيا مع تطوير الملكيات الأخرى، وتحتل الصين المركز الأول في توظيف العمالة كميزة نسبية في مختلف [1]

[1]- نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق، ص3-4.

القطاعات الاقتصادية، وقد استطاعت بهذا التوظيف السليم للعمالة أن تعالج حالات الفقر لأكثر من 220 مليون، حيث تشهد الصين أوضاعا جيدة للاستثمارات والاستهلاك وفقا لتقرير مؤسسة برايسو ترهاوس للاستثمارات والأعمال أنه من المتوقع أن يتنامى الاقتصاد الصيني بسرعة كبيرة، حتى يتجاوز كافة الدول المتقدمة بحلول 2050. كذلك أصدرت أكاديمية العلوم الصينية تقريرا يتوقع فيه أن يحتمل الناتج القومي الصيني المرتبة الأولى بين إجمالي النواتج القومية لدول العالم خلال فترة 2030. وهي ذلك أن الاقتصاد الصيني يصبح خلال 5 سنوات على وجه التقريب، أضخم اقتصاد في العالم سابقا الاقتصاد الأمريكي وكذلك الاقتصاد الياباني، وهناك الكثير من الدراسات توصلت لنفس النتيجة وذلك منذ سنوات ولا تزال هذه الدراسات صحيحة حتى اليوم على الرغم من أزمة الانهيار المالي في آسيا فهي لم الصين.

صحيح أنها أبطأت النمو وجعلت نموه السنوي 6% يعتبر إنجازا هائلا بدرجة تطمح إليها دول كثيرة في العالم وما زالت الصين تصنف نفسها دولة نامية كبيرة، تمتلك قدرة اقتصادية تأهلها دورا مركزيا في النظام العالمي الجديد، لكنها ترفض استخدام قواها الذاتية لفرض هيمنتها على الدول الأخرى، أو للسيطرة على قرارات المنظمات الدولية على غرار ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

الفرع 03: النمو السكاني

تعتبر الصين من أكبر دول العالم سكانا منذ قرون، ويشكل سكانها خمس سكان العالم فقد بلغ عدد سكان في عام 2014 م 1,367,82 نسمة، ويتوزعون توزيعا متفاوتا وبذلك يشكل سكانها 21% من سكان العالم و 33% من سكان آسيا وفي الصين توجد 55 أقلية كانت تمثل تعداد عام 2000م نحو 8,4% من مجموع السكان الريفية. بعد أن كانت نسبتهم 82% في عام 1978م. عندما شرع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وإذ انطلقت هجرة عملية من الريف إلى المدن التي أدت إلى رفع نسبة السكان من 34,8% في 1999م إلى 40,5% في عام 2005م.[2]

[1]– عبد الرحمان بن سانية، قراءات في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي، بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد11سنة2011م، ص79.

[2]– نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق، ص4.

إن الزيادة في عدد السكان في الصين يتوقع أن تصل ذروتها في عام 2030م بنحو 1,5مليار نسمة. وبسبب هجرة الملايين إلى المدن فإن الاتجاهات السكانية تختلف من منطقة إلى أخرى. اختلافا كبيرا، وقد مرت الصين خلال الخمسين سنة الماضية بالعديد من التغيرات الكبرى سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية إلا أن العديد من القضايا التي كان يواجهها المجتمع الصيني تتصل اتصالا وثيقا بالتغيير الديمغرافي، وذلك أن حجم السكان الكبير للصين في الخمسينات والستينات خاصة في المناطق الريفية كان يفرض اللجوء إلى العمل الكثيف جدا المعتمدة على الزراعة الكثيفة، وهذا الوضع خلق مشكلات صعبة إذ تنزع كثافة العمل عادة إلى إعطاء إنتاجية منخفضة ولا يمكن تفادي هذه النزعة بالتجديدات والتطور التقني.

الفرع 04: معدل الولادات والوفيات ومعدل النمو الطبيعي:

خلال العقود الثلاثة الماضية وبالتحديد منذ الشروع بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح تحول نمط نمو السكان في الصين من النمط التقليدي المميز (بمعدل ولادات مرتفع ومعدل وفيات منخفض ونسبة نمو عال) إلى خط حديث يتميز (بمعدل ولادات منخفض ومعدل وفيات ونسبة نمو منخفضة) وهي عملية تتطلب قرنا من الزمن أو أكثر لتكتمل و تصبح في البلدان المتطورة. وظل معدل الولادات في الصين عند نسبة 12,13% في عام2009م، بما يمثل انخفاضا بنسبة 6,12% مقارنة بعام 1978م التي بلغت فيه النسبة إلى 18,25%وانخفاض معدل الولادات من 34,11% في عام 1969 إلى 18,00% بعد عشر سنوات، وطرأ تباطؤ على هذا الانخفاض في الثمانينات نتيجة ضعف الرقابة الناجم عن تفكك البنية الاجتماعية في الأرياف. لقد أنجزت الصين مرحلتها السكانية الانتقالية وأصبحت تقسم بمعدلات منخفضة، وفي بداية القرن الواحد والعشرين ارتفع عدد السكان في الصين بنسبة 0,6%سنويا إلى ما يعادل 7- 8 مليون سنويا.[1]

ويبلغ معدل الوفيات في الصين حاليا نسبة 7,08 في الألف، علما أن هذا المعدل ظل عند نسبة 7 في الألف تقريبا خلال السنوات الماضية، ويبلغ معدل النمو الطبيعي، نسبة 5,05% بما يمثل انخفاضا بنسبة 7 في الألف مقارنة بنسبة 12% في عام 1978، وقد ارتفع عدد السكان الإجمالي من 962,59مليون نسمة في عام 1978إلى 1,33474 مليار نسمة في عام 2004م، بمعدل نمو طبيعي بلغ في المتوسط 10,6%بما يمثل انخفاضا نسبته 9,7%من معدل نمو سنوي

[1]- نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق، ص6.

في المتوسط بلغ 20,3% خلال الفترة التي سبقت الإصلاح (1949 – 1997) ويشهد النمو الديمغرافي في الصين حاليا مرحلة استقرار.

وبسبب الانخفاض الخصوبة في الصين خلال الأعوام الماضية، فقد انخفض معدل النمو الديمغرافي في البلد إلى حد كبير، إذ أن عدد السكان البالغ 1,3 مليار نسمة في أوائل 2000م سوف يزيدون بمقدار 100 مليار نسمة في حلول 2050م. [1]

جدول رقم 23: يوضح عدد السكان في الصين

السنوات	1960	1969	1995	2000	2005	2009	2010	2014
عدد السكان	667,07	796,02	1,219,4	1.275,6	1313,0	1338,8	1,347,8	1,367,8

المصدر: لورنيس يحيى صالح، التكاليف الاقتصادية للانفجار السكاني في الدول النامية، الصين حالة دراسة، ص 111.

جدول رقم 24: يوضح معدل المواليد ومعدل الوفيات في الصين

السنوات	1960	1969	1990	2000	2005	2009	2010	2019
معدل المواليد	20,86	34,11	21,06	14,03	12,40	12,13	11,90	10,48

السنوات	1960	1990	2000	2005	2009	2010	2019
معدل الوفيات	7,17	6,67	6,45	6,81	7,08	7,11	7,14

المصدر: وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2010.

الفرع 05: السياسة السكاني في الصين

شهدت السياسة السكانية في الصين تغيرات كبيرة خلال العقود القليلة الماضية من تشجيع النمو السكاني إلى الصرامة وضبط النمو السكاني، ففي بداية الخمسينات (أي الأيام الأولى من تأسيس جمهورية الصين)، كانت الحكومة ترى أن الصين بحاجة إلى عدد كبير من السكان تعزيز قوتها السياسية وأحدث فرص العمل والتنمية الاقتصادية، ولكن في منتصف الخمسينات خشت الحكومة أن يؤدي النمو السكاني المفروض إلى أن يعوق التنمية الاقتصادية مما دفعها إلى التراجع عن موقفها

[1] – نوري عبد الرسول الخاقاني، المرجع نفسه، ص6.

والبحث عن سبيل للحد من النمو السكاني، مما أدى إلى ولادة أول جملة للتخطيط في الخمسينات والتي عرفت باسم ضبط الخصوبة في عام 1962. والتي استمرت حتى بداية الثورة الثقافية في عام 1966م، مما أدى إلى انخفاض الخصوبة في المناطق الريفية.

وقد تضمنت هذه المرحلة الكثير من التوجيهات منها تعليم الأسر الصينية فوائد الأسر الصغيرة الحجم، كذلك شجعت الحكومة فكرة تأجيل سن الزواج والمباعدة بين الولادات وتحقيقا لهذه الغاية سعت الحكومة إلى زيادة إمكانية الحصول على وسائل تنظيم الأسرة، وسمحت بالإجهاض في بعض المناطق الحضرية إلا أن هذه الحملة لم تؤثر تأثيرا كبيرا في معظم المناطق الريفية التي كانت غير مجهزة بخدمات تنظيم الأسرة.

وفي النهاية الستينات بدأت الصين بإنتاج وسائل تنظيم الأسرة وكانت مكتفية ذاتيا وبذلك قلت فرص الحصول على طفل ثالث. وفي أواخر السبعينات بدأت الصين أضخم محاولة للسيطرة على السكان في تاريخ البشرية عرفت بسياسة الطفل الواحد، وقد أثارت هذه السياسة جدلا كبيرا في الدول الغربية وإن هذه السياسة تسمح لكل أسرة بطفل واحد تقريبا، والهدف منها هو الحد من السكان، وتطالب من المباعدة بين الولادات لفترات أوسع بعد الزواج، وكذلك افترضت الحد الأدنى من الأطفال.

وإنّ هذه السياسة قد تغيرت لحد كبير وقد مرت بمراحل مختلفة:[1]

-ففي المرحلة الأولى: تبنت فيها الحكومة أهدافا طموحة واستخدمت فيها أساليب قاسية بوجه خاص من أجل تنفيذ هذه السياسة في جميع أنحاء البلد، والتي حددت فيها قواعد استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وفرضت العقوبات والحوافز، وتشجيع النساء وعلى إجراء عملية التعقيم بعد الولادة.

-وبعد عدة سنوات من الاسترخاء تبدأ المرحلة الثانية: من الحملة في أفريل 1984م، وسعت الحكومة فيها إلى جعل السياسة أكثر وعيا وفي نفس الوقت تسهيل مهمة الكوادر المحلية (المسؤولين الحكوميين) عل تطبيق هذه السياسة، وقد قبلت هذه السياسة بمقاومة كبيرة ولاسيما الفلاحين الصينيين الأمر الذي جعل الحكومة تسمح للأسر في المناطق الريفية بإنجاب طفل ثالث وكان المسؤولون يأملون بأن هذا الموقف سوف يقلل من المقاومة الكبيرة لهذه السياسة.

[1]– نوري عبد الرسول الحاقاني، مرجع سابق، ص 6-7.

-أما المرحلة الثالثة: فقد وضعت سياسات أخرى تدعمها الجهود المحلية ونظام الحوافز، وتنظيم الأسرة، وتخصيص الموارد، وبحلول عام 1993م نجحت الدولة بوضع لجنة لتنظيم الأسرة ومن ثم أصبحت الخصوبة مرة أخرى تحت السيطرة.

وبعد تنفيذ سياسة الطفل الواحد انخفض معدل الخصوبة الكلي تدريجيا، وإنّ هذه القاعدة لا تطبق على جميع الأسر الصينية، فمثلا الأقليات اللاتينية كانت مستبعدة في البداية من هذه السياسة، وتنفيذ هذه السياسة لم يكن بنفس الدرجة من الصرامة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء إذ أن المناطق الحضرية عادة ما تكون أكثر قبولا لمثل هذه السياسات عنها في المناطق الريفية. كذلك المناطق الريفية يكون فيها التميز بين الأبناء قائما لذلك يسمح لهم بطفل آخر، إذ كان الأول أنثى. وكذلك يسمح لبعض الأسر بطفل ثاني في حال الأول كان مريضا أو قد مات.

أما بشأن العقوبات المفروضة على مخافة هذه السياسة فقد كانت مختلفة بين المناطق الحضرية والريفية، فغالبا ما كانت تفرض عل شكل غرامات نقدية في المناطق الحضرية، وفي حين كانت تفرض في بعض الأحيان بشكل عيني (الماشية والمحاصيل) في المناطق الريفية. كما كانت تحرم الأسر التي لديها أكثر من طفل من حصة الأرز للأطفال، وحتى الغرامات النقدية كانت مختلفة من مقاطعة إلى أخرى وكذلك مختلفة حسب مستوى الدخل.[1]

وذلك لأن بعض الأغنياء كانوا مستعدون لدفع الغرامات لكي يتسنى لهم الحصول على الأطفال، إذ يدفعهم ذلك إلى رغبتهم في الحصول على وريث ذكر.

نتائج السياسة السكانية:

أثار تطبيق هذه السياسة جدلا كبيرا، فمؤيدوها يرون بأن استمرار النمو دون تدابير سيؤدي إلى أن تفقد الصين أملها في زيادة نصيب الفرد من الدخل، أما معارضو السياسة من داخل وخارج الصين يرون بأن ذلك سيؤدي إلى استنزاف المواد الطبيعية وإلحاق الضرر بالبيئة.

وكذلك يرون بأن انخفاض الخصوبة قد تحقق في أواخر الخمسينات في ظل سياسة أقل تطرف، كما يجدون من العواقب الوخيمة المصاحبة لسياسة الطفل الواحد التي لم يسبق لها مثيل، بما في ذلك انتهاك حقوق الإنسان ولاسيما فيما يتعلق بالمرأة، وتدخلها بالقوة في تغيير هياكل الأسر الصينية

[1]– نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق، ص 7–8.

التقليدية، وعدم التوازن في نسبة الجنس بسبب الإجهاض الانتقائي، أو تفضيل الذكور والزيادة السريعة في عدد المسنين وعندما تم صياغة هذه السياسة اتفق على أنها لن تكون على الدوام وتوقعوا بأنها تستمر لمدة 30 عاما أي عندما تصبح المشكلة السكانية أقل حدة ومن ثم إتباع سياسة سكانية أخرى. وكان من نتائج السياسة السكانية الصارمة التي اتبعتها الصين أنها حققت مرحلة سكانية انتقالية تمثلت بالآتي:

-انخفاض معدل الوفيات عند الولادة: إن المرحلة السكانية الانتقالية أدت بانخفاض معدل الوفيات عند الولادة هبطت تدريجيا من 18 بالألف في الخمسينات حتى 6,5 بالألف في بداية السبعينات بفضل تحسين شروط المعيشة، وتقدم علم الصحة والعناية الصحية، وفي نهاية السبعينات بقي معدل النمو السكاني الطبيعي مرتفعا، يزيد من 2% سنويا، لأن معدل الولادات استمر على ارتفاعه.

-انخفاض معدل الولادات: لم تستمر الرقابة على الولادات بنفس الوتيرة إذ أدت القفزة الكبيرة إلى الأمام والثورة الثقافية إلى توقفها، وتوجب الانتظار حتى بداية السبعينات للبدء بتطبيق سياسة صارمة ومستمرة وشددت الرقابة على الولادات بدءا من عام 1979م مع تبني سياسة الطفل الواحد، لكن منذ عام 1984م لم تعد هذه السياسة تطبق بصرامة إلا في المدن، وصاحبت التدابير المشجعة للطفل الواحد(مجانية التعليم والرعاية الطبية) وعقوبات في حالة ولادة طفل ثاني (غرامات وخصم من الرواتب).[1]

ثم ممارسة العقم بعد الطفل الثاني، أما في الأرياف فيعتمد إمكان الحصول على طفل ثان (بل ثالث بالنسبة للأقليات القومية)على ظروف كل إقليم، ففي بعض الأقاليم انخفضت الخصوبة بشدة خلال جيل واحد، فالنساء اللواتي كان لديهن 5 أطفال كمتوسط في بداية السبعينات، أصبح لديهن أقل من طفلين في عام 2000، وهو أقل بقليل مما يجب نظريا من أجل الحفاظ على تحديد الأجيال.

-إن سياسة الطفل الواحد يعتقد أنها أدق إلى تفادي 300 حالة ولادة في الدقيقة منذ ظهورها في (1979- 1980) وهذا في المتوسط يعني 13 مليون نسمة سنويا الأمر الذي أدى إلى خفض من هم في سن العمل إلى إجمالي السكان ب 0,75% عن السنوات ما بين 1980-1995.

-لسياسة الطفل الواحد آثار سلبية منها: الانخفاض السريع في النمو السكاني قد أدى إلى شيخوخة السكان السريعة التي يصاحبها غياب مستوى معيشي وشبكة ضمان اجتماعي، إذ عانت

[1]- نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق،ص 8.

الصين من ما يسمى بشيخوخة المجتمعات وهذا لا شك يعتبر مشكلة خطيرة، وذلك لرعاية العديد من المتعاقدين إذ أن دعم المتقاعدين سيكون 20,6مليار دولار بحلول 2025.[1]

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية

الجدول رقم 25:متوسطات أحجام والناتج المحلي والدخل الفردي ونسب نموها في الصين للمدة (1960- 2014).

السنوات	متوسط عدد السكان ألف نسمة	نسبة النمو بين العقود%	متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد%	متوسط الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار	نسبة النمو بين العقود%	متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد%	متوسط الدخل الفردي دولار	نسب النمو بين العقود%	متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد%
1969 -60	714953	-	1,79	63094,1	-	3,458	93,75	-	21,57
1979-70	901944	26,1	1,986	139162,6	120,5	9,044	168	79,2	15,11
1989-80	1046603	16	1,446	266891,1	91,5	7,279	270	60,7	5,79
1990 -90	1196837	14,3	1,138	683525,4	156,1	12,486	555	105,5	10,37
2009-2000	1063021	-11,1	0,609	2573039,9	276,4	16,814	1882	239	15,79
2014-2010	1350836	27	0,49	8367829	225,2	15,525	5856	211,1	15,21

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي www.world bank .com

الفرع الأول: النمو الديمغرافي والناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي:

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد السكان قد بلغ الضعف تقريبا خلال المدة (1960- 2014) فبينما كان متوسط عدد السكان في (1960- 1969) بلغ 714953، ثم ارتفع إلى 1350836 في سنة (2010- 2014).

كما أن نسبة النمو الديمغرافي في سنوات (1980-1989) قد انخفض إلى 16% بعد أن كانت 26,1% في (1970- 1979) ، ووصل انخفاضها في 1990م إذ بلغت 14,3% تم أصبحت سالبة 11,1- في سنوات (2000- 2009).

وهذا الانخفاض أدى بسبب السياسة السكانية الصارمة التي طبقتها الصين في الثمانينات جيث أذى إلى شيخوخة السكان السريعة، ونقص في المستوى المعيشي. حيث أن كبار السن في المستقبل

[1]- نوري عبد الرسول الخاقاني ، مرجع سبق ذكره، ص9.

لا يتمكن من الاعتماد على أطفالهم لرعايتهم كما فعلوا في الماضي، تاركين الدولة لتحمل النفقات، والتي تكون كبيرة.

ومن أجل أن تواصل الصين نموها الاقتصادي ودعم المسنين فيها تحتاج زيادة في السكان وليس انخفاضا، حيث أن النسبة في سنوات(2010- 2014) عادت بالارتفاع إذ بلغت 27% وهذا نتيجة إلغاء سياسة الطفل الواحد وتهاون السلطات الصينية في تطبيق الإجراءات الأخرى والعقوبات التي شملت دفع غرامات والطرد من الوظيفة أو مواجهة الإجهاض الإجباري التي تضمنتها السياسة السكانية.

إن متوسط نسب النمو السنوي خلال سنوات(1970-1979) بلغ 1,986% سنويا وهو أعلى متوسط بين كل السنوات، ولكنه أخذ بالانخفاض خلال سنوات (1980- 1990) حتى بلغ أدنى مستوياته خلال سنوات (2010- 2014) إذ بلغ 0,49% وهذا الارتفاع والانخفاض في متوسط نسب النمو بسبب أثر التهاون والصرامة في تطبيق السياسة السكانية في الصين.

أما متوسط الناتج المحلي فقد تضاعف حلال مدة الدراسة، فبعد أن كان 63094 في سنوات(1960-1969)، وأصبح في (2010-2014) 8367829 مليون، ويلاحظ أن نسبة نمو الناتج المحلي قد بلغت أعلى مستوياتها في سنوات (2000-2009) إذ تجاوزت 276% مقارنة بسنة 1990 إذ بلغت 156%.

حيث نلاحظ أن متوسط نسب النمو السنوي للناتج المحلي حقق مستوى أعلى خلال (2000-2009) إذ بلغ 16,8% سنويا مقارنة ب 12,4% خلال سنة 1990 و 15,5% خلال (2010-2014).

وبالمقارنة بين نسب النمو ونسب نمو الناتج المحلي نجد أن هناك اتجاها متعاكسا بين، المتغيرين، عندما كنت نسب النمو تنخفض خلال مدة الدراسة، فإن نسب النمو في الناتج المحلي كانت تزداد، واستمر هذا الاتجاه المعاكس في النمو حتى المدة (2010- 2014) فبعدها ارتفع نسبة النمو الديمغرافي خلال هذه المدة بعد سنوات من الانخفاض. وانخفضت في المقابل نسبة نمو الناتج المحلي للمدة نفسها بعد سنوات من الارتفاع الأمر الذي يعطي مؤشرا على أن هناك علاقة عكسية بين النمو الديمغرافي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين.

أ -**النمو الديمغرافي ونمو الدخل الفردي:**

نلاحظ من خلال الجدول قد تضاعف متوسط الدخل الفردي، فبعد أن كان 93,75دولار في (1960- 1969) أصبح 5856دولار في المدة (2010- 2014) وهذا وقد حققت أعلى نسبة نمو في متوسط الدخل الفردي في المدة (2000-2009) إذ بلغت 2,39%وهي المدة نفسها التي شهدت أعلى متوسط نسبة نمو سنوي إذ بلغت 15,79% وهذا الارتفاع راجع بسبب تطور الاقتصاد الوطني حيث تعززت قوتها الشاملة بصورة ملحوظة وارتفاع مستوى معيشة شعبها ومستوى صحتهم وترتفع مزايا السكان، حيث يتم تعميم التعليم الثانوي والعالي، ويضج انتشار السكان وتشكيل تشغيلهم معقولا نسبيا، ويرتفع مستوى تمدن السكان ارتفاعا كبيرا حيث تشهد حياة الشعب رخاء وبالتالي انخفاض في نسبة البطالة وانخفاض في عدد الفقراء، وبالتالي يرتفع مستوى الحضارة الاجتماعية بصورة ملحوظة ويتحقق من حيث الأساس التطور المتناسق بين السكان وبين الاقتصاد والمجتمع والمواد.

الفرع 02: النمو الديمغرافي وإجمالي تكوين رأس المال في الصين

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط إجمالي تكوين رأس المال فقد تضاعف خلال مدة الدراسة، فبعد أن كان 16324,9مليون في (1960- 1969)، أصبح 3126513 مليون في سنوات (2010- 2014)، وقد حققت أعلى نسبة من إجمالي تكوين رأس المال في المدة (2000-2009) إذ بلغت 314,3% وهي المدة نفسها التي شهدت سنواتها أعلى متوسط نسبة نمو سنوي إذ بلغت 19,89% حيث أن هذا الارتفاع يدل على قاعدة جيدة، وإمكانات النمو الاقتصادي الكبير في الصين التي توفر أدلة مهمة على قدرة الاقتصاد على إنتاج المزيد من السلع والخدمات.

كما أن المدة نفسها التي شهدت أدنى نسبة نمو في متوسط عدد السكان إذ بلغت 11,1-% وباستثناء المدة(1980- 1989) الذي يوافق فيه انخفاض نسبة النمو في متوسط عدد السكان البالغ 16%مع انخفاض نسبة النمو في متوسط إجمالي تكوين رأس المال البالغ 60,3%.

ومن هنا نلاحظ أن هناك اتجاه معاكس بين نمو هدين المتغيرين، فحينما كانت نسب النمو في متوسط عدد السكان تنخفض كانت نسب النمو في متوسط إجمالي تكوين رأس المال ترتفع والعكس.

جدول رقم 26: متوسطات أحجام السكان وإجمالي تكوين رأس المال ونسب نموها في الصين للمدة (1960- 2014)

متوسط نسبة النمو السنوي خلال العقد%	3,74	11,78	7,78	12,34	19,98	14,87
نسبة النمو بين العقود%	-	193,6	60,3	243,2	314,3	185,8
متوسط إجمالي تكوين رأس المال مليون دولار	16324,9	47944,4	76878,4	263907,7	1093607,9	3126513
متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد%	1,79	1,986	1,446	1,138	0,609	0,49
نسبة تموين العقود%	-	26,1	16	14,3	11,1	27
متوسط عدد السكان ألف نسمة	714953	901944	1046603	1196836	1063021	1350836
السنوات	1969-60	1979-70	1989-80	1990-90	2009-2000	2014-2010

المصدر: بيانات البنك الدولي: www.wirld bank.com.

الفرع 03: النمو الديمغرافي ومعدلات البطالة في الصين

جدول رقم 27: يوضح أحجام السكان والبطالة ونسب نموها للمدة (1990- 2014)

متوسط نسب النمو السنوي خلال العقود%	0,83	0,88	2,06
نسبة النمو بين العقود%	-	92,0	50,8
متوسط البطالة	24791,1	47621,0	71824,6
متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد%	1,138	0,609	0,49
نسبة النمو بين العقود%	14,3	-11,1	27
متوسط عدد السكان ألف نسمة	1196836	1063021	1350836
السنوات	1990-1996	2009-2000	2014-2010

المصدر: بيانات البنك الدولي: www.wirld bank.com.

من الجدول رقم 27 نلاحظ أن متوسط البطالة خلال سنوات التسعينات قد حققت أدنى مستوياتها إذ بلغ 24791,1% سنويا، مقارنة ب :. 47621,0% خلال المدة (2000-2009) و 7182,6% (2010- 20124).

وعند تناول نسبة النمو بين العقود يلاحظ أن هذه النسبة بلغت أدنى مستوياتها في سنوات (2010-2014) إذ وصلت إلى 50,8%سنويا، مقارنة ب 92,0% سنويا في المدة (2000- 2009). أما عند تناول نسبة النمو السنوي داخل العقد الواحد يلاحظ أيضا أن متوسط نسبة النمو السنوي للبطالة خلال سنوات عقد التسعينات قد حققت أدنى مستوياتها إذ بلغ 0,83%سنويا ، مقارنة ب 0,88% سنويا في المدة (2000-2009) و2,06 في المدة(2010 -2014).

وهذا راجع للاستغناء عن العاملين حيث الحكومة تعتبر فرص العمل مهمة للإستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وجعلت التحكم في نسب البطالة في الأهداف الرئيسية العامة للاقتصاد القومي، وتقوم بتعديل الهياكل الصناعية وآلية التوظيف، وتدفع بقوة زيادة فرص العمل.

ونستنتج من خلالها أن العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر علاقة جدلية متبادلة، حيث يمكن القول أي من العناصر هذه المتغيرات لا يمكن أن يكون مستقلا ومنعزلا لا عن العناصر الأخرى سكانية كانت أم اقتصادية، وعليه فإن المعطيات الديمغرافية تساهم وإلى حد كبير في تحديد ملامح تطوره التنموي، كما أن الوضع التنموي للمجتمع يسقط تأثيراته على حالته الديمغرافية من خلال تأثيره في عناصر التغير السكاني.

-وإن العلاقة بيم النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية في الصين كانت ذات علاقة عكسية، فحينما كانت المتغيرات الديمغرافية تنخفض، فإن المتغيرات الديمغرافية تزداد والعكس.

-السياسات السكانية الهادفة من الحد من نسب النمو الديمغرافي انعكست إيجابيا على مؤشرات النمو الاقتصادي فيها .

-الفرق بين الجزائر والصين من خلال السياسة السكانية.

-إن الصين مشهورة بعدد سكانها الكبير فهي أكبر الدول سكانا لأن هناك تزايد ملحوظ في نسبة المواليد بشكل يومي وتشتهر بتطورها وتميزها من الناحية الاقتصادية.

-أما الجزائر ففي الفترات الأخيرة هناك نقص في عدد الموالد وأحد أسبابها النزوح الريفي والسياسة السكانية التي اتبعتها الجزائر لتساهم في تحسين الظروف المعيشية وتحديد النسل.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تطرقنا إلى الإجراءات المنتهجة والتحليلية للدراسة حيث قمنا بعرض وتحليل مناقشة البيانات من خلال بناء الجداول ثم تحليلها حسب متغيرات الدراسة، كل واحد على إحدى لمعرفة علاقة النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية في كل من الجزائر والصين، وفي الأخير وضع نتائج الدراسة.

الخاتمة

إنَّ دراسة فهم الوضع السكاني يبدو انه أمر ضروري لتحقيق التنمية في أي بلد ذلك أن التداخل بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية كبيرة ومتشابكة ومعقدة فهو يؤثر بدرجة كبيرة على التنمية الاقتصادية، الدخل القومي والفردي في التوزيع الجغرافي، وفي حياة المجتمعات عامة، وتتحكم في سرعة التنمية وتكوينها. بالتالي فإن تحقيق تنمية اقتصادية يعد قضية مهمة ولا يتم ذلك إلا من خلال إصلاح السياسات العامة والإصلاح المؤسساتي والتطوير التكنولوجي والتكامل بين السياسات السكانية والاقتصادية والاجتماعية.

وصفوة القول إن معدلات النمو العالية للسكان في الجزائر لا تشكل عائق أمام حركة التنمية الاقتصادية فيما إذ هيأت لها الظروف المناسبة للمشاركة في عملية البناء التنموي.

-رغم أن النمو الديمغرافي المتزايد في الصين إلا أنها تؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية وهذ بسبب مستوى التعليم المرتفع، وجودة استثمار مرتفع والاستقرار النسبي في النظام السياسي والاقتصادي، حيث تكون هذه الدول مجهزة للتعامل مع النمو الديمغرافي السريع.

فتمكنت من تحويل عدد السكان الضخم إلى قوة عاملة منتجة واستطاعت الاستفادة من رخص هذه الأيدي كميزة تنافسية لها في الأسواق الخارجية حيث جعلت من الكثافة السكانية ميزة تتمتع بها، وليست عائق أمام التنمية الاقتصادية.

-نجد بأن الحكومة الجزائرية نفدت عدّة برامج وخطط تنموية وقد نتج عن هذا تقليل معدل الوفيات بين السكان مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الديمغرافي مع عدم استغلال الموارد الطبيعية بشكل أمثل، وعدم السيطرة على معدل النمو الديمغرافي لذا أصبح هذا المعدل المرتفع للنمو الديمغرافي عقبة حقيقية للتنمية الاقتصادية تحول دون نجاح الجهود التي تبدلها الدول لرفع مستوى معيشة السكان وتحقيق التنمية الاقتصادية.

-التنمية عملية مستمرة لا يمكن ربطها فقط بمعدلات النمو الاقتصادي حيث أنه ومع الدور الحاسم والأساسي للعامل الاقتصادي في التنمية هناك عوامل أخرى اجتماعية وبيئية لا بد أن تأخذ بالحسبان أثناء رسم السياسة التنموية.

-تشير المعطيات الإحصائية الخاصة بالنمو الديمغرافي في الصين إلى تشكل قوة اقتصادية صاعدية وهذا راجع إلى ضخامة ناتجها الإجمالي، وتشير إلى تحقيق ارتفاعا في

نسب النمو سنويا، يعد أعلى معدلات النمو على مستوى العالم. وما تحققه الصين من النمو بعود إلى الخطط التنموية التي تبنتها منذ أعوام والتي ركزت على إستراتيجية مزدوجة للتنمية الاقتصادية والتي استندت من أحد أكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل من جهة، ومن جهة أخرى ركزت على دعم إنتاج وتصدير المنتجات عالية التكنولوجيا.

-يتوقع بان الزيادة السكانية في الصين تصل إلى ذروتها في المستقبل حيث تميزت بتحول تمط السكان من معدلات ولادات مرتفع، ووفيات منخفضة ونسبة نمو عال، إلى معدل الولادات منخفض ووفيات منخفض ونسبة نمو منخفض.

-تشير المعطيات الإحصائية الخاصة بالنمو الديمغرافي في الجزائر إلا أنه نسبة المواليد ارتفاعا معتدل، وكذا انخفاض طفيف في عدد الوفيات، وهو ما ادّى إلى ارتفاع عدد السكن ورغم أن البعض يرى في هذا التطور ديمغرافي مؤشرا لعودة انفجار ديمغرافي، وأن الزيادة السكانية التي سجلت في السنوات الأخيرة عادية وناتجة عن معطيات ديمغرافية طبيعية، ويشير موضوع النمو الديمغرافي في أي بلد اهتماما بالغا لعلاقته المباشرة بالنمو الاقتصادي.

-إن هذا الإرتفاع التدريجي في عدد المواليد قد ساهم في رفع عدد سكان الجزائر، فإن إنخفاض نسبة الوفيات يعد سببا آخر لهذه الظاهرة.

-يرى البعض أن نسبة الزيادة في النمو الديمغرافي في السنوات الماضية بعض التناقض مع الواقع.

-فالكل يجمع على أن الظروف حاليا اختلفت والزواج أصبح أمراً صعبا بسبب البطالة لدى الشباب وكذا غلاء المعيشة، كما أن نسبة التأخر في الزواج لذا الجسين ظاهرة أصبحت معروفة لهذا فإنه بالنسبة لهؤلاء لا يمكن الحديث عن وجود زيادات في المواليد.

-إن سبب تراجع النمو الديمغرافي يعود إلى تراجع الأمية وزيادة الوعي ونسبة التعليم والثقافة، خاصة بين النساء الريفيات، ووجود عوامل أخرى ساعدت على انخفاض المواليد منها التأخر في سن الزواج بالنسبة للجنسين، وكذا الظروف الاجتماعية البيئية التي يعيشها المواطن منها ازمة السكن والبطالة، وزادة استعمال موانع الحمل بالإضافة إلى الظروف الأخرى.

التوصيات:

-ضرورة وجود تنسيق عالي بين السياسات السكانية وسياسة التعليم من جهة وبين متطلبات التنمية للنوع والكم من السكان من جهة أخرى، بحيث يتم توجيه الأفراد نحو التعليم والتأهيل والتدريب في الاختصاصات التي يفتقر إليها.

-من اجل تفعيل دور السكان في عملية التنمية يجب أن كون الأهداف والسياسات السكانية جزء لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية وأن يكون هدفها الأساسي هو تحسين المستويات المعيشية ونوعية الحياة للسكان.

-الدراسات الدقيقة والمتعلقة للسكان وجمع البيانات لمعرفة خطر التزايد السكاني وعدم تكرارها.

-معالجة كل العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل النمو السكاني ووضع خطط وبرامج كفيلة بذلك.

-أهمية تنظيم وسائل النسل للأمهات والآباء، باتجاه تخفيض عدد أفراد الأسرة، فإن أغلب برامج التحكم في الإنجاب من خلال الإلزام سوف تفشل، وإن دخول المرأة في السوق العمل وارتفاع نسبة التعليم الإناث والتنمية والرفاهية وغيرها، لها دور كبير في تنظيم الحافز باتجاه تخفيض الأبناء ومن تم الحد من الزيادة السكانية المفرطة.

-كما ان الكثير من المشاكل الحقيقية الناجمة من الزيادة السكانية قد تكمن في التركيز السكاني بسبب زيادة الهجرة من الرفيف إلى المدن لذا فإن من شأن تطوير الريف وتوفير الخدمات فيه قد يصبح البديل في التخفيف من الآثار السلبية للانفجار السكاني لا سيما المدن.

-يجب العمل للقضاء على الفقر الذّي يعتبر أشد أعداء التنمية الاقتصادية من خلال الإشارة مباشرة إلى حياة السكان وإنتاجاتهم.

الكتب:

1.جودة حين جودة، النمو الطبيعي وتركيب السكان في العالم أسس الجغرافيا، دار النشر والتوزيع، 2016.

2.رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مصر، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

3.رولان بريسيا، التحليل السكاني، المفاهيم والطرق والنتائج، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ترجمة رياض ربيع.

4.علي عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1984.

5.علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، المفاهيم والخصائص، الإستراتيجيات والمشكلات، كلية التجارية، الإسكندرية.

6.عماد مطير أشمري وآخرون، الأفكار السكانية في كتابات ابن خلدون، الجامعة المستنصرية، العراق.

7.فائز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية وواقع الدول النامية، الرياض.

8.محمد صفوان قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، الطبعة 01، دار النشر، النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2008.

9.محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة 02، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

10. مفيد دنون يونس، اقتصاديات السكان، دار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2014.

11. هشام محمود الأقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

-الأطروحات والمذكرات:

- **الأطروحات:**

1.بوهراوة عز الدين، الانتقال الديمغرافي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الديمغرافيا، جامعة باتنة 01، 2018- 2019.

2.دلهوم خليدة، المتغير الديمغرافي في الجزائر والتنبؤ بالطلب على الكهرباء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتة 1، 2016- 2017.

3.راشدي خضرة، الإنتقالية الديمغرافية والتحولات السوسيوديمغرافية للأسرة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في الديمغرافيا، كلية علوم إجتماعية، جامعة وهران 2013.

4.غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة.

5.فارس راشدي البياتي، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان، 2008.

6.قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

7.مليا سليمان صقور، دراسة أثر العوامل الاقتصادية والإجتماعية على النمو السكاني في سورية باستخدام النمادج الرياضية، أطروحة لنيل درجة الماجستر في الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين 2013.

8.مهتد شفيق صقر، تأثير النافدة الديمغرافية على قوة المتعلمة في سورية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين 2014.

9.نسرين يرجى، الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، إقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.

- **المذكرات:**

1. أنس يحي أحمد علي، معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جماعة النيلين، 2018.

2. أوكيل حميدة وآخرون، النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005.

3. بوحاتم الصديق، دراسة لأثر النمو الديمغرافي على الإنفاق الحكومي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018.

4. توبين علي، النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر (1971- 2002) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

5. ثمزوت بحلول، تطور الخصوبة في ظل التغيرات السوسيو اقتصادية- دراسة حالة بلدية غليزان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجستير في الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية، جامعة وهران، 2012.

6. جميلة عطال، أثر الوفيات في الانتقال الديمغرافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، كلية العلوم لإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، 2013- 2014.

7. خنفر فتحي، بعنوان تأثير النمو الديمغرافي على البطالبة في الجزائر الفترة (1998- 2008) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015- 2016.

8. راشدي خضرة، الإنتقالية الديمغرافية والتحولات السوسيو ديمغرافية للأسرة الجزائرية، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013.

9. زويش سمية، السياسة المالية وأثرها ف تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر (2000- 2014) مذكرة مقدمة في العلوم الاقتصادية، إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014- 2015.

10. طارق محمد أحمد حسين وآخرون، دراسة للتغيرات في عوامل النمو السكاني بريف محافظة الوادي، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، فرع الوادي الجديد، 2017.

11. عدنان حسن عطية سالم، الفكر العربي التنموي في ظل العولمة، مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في برنامج دراسات العربية المعاصرة، الراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2010.

12. عظم أسماء، التنمية الاقتصادية وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1998م، مذركة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016- 2017.

13. العيساوي صونيا، المشكل السكاني في الجزائر بين الواقع الديمغرافي الاجتماعي والخطاب الرسمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، لكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009.

14. لطرش سارة، بعنوان تأثير النمو السكاني في تغيير موفولوجية المدينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإنسانية والغجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

15. محمد بن بريم، وآخرون، دراسة العلاقة بين حجم النفقات الحكومية، والنمو السكاني دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة (1965- 2013)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر 2015.

16. محمد عطية ريحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر غزة، 2012.

17. ميمونة مناصرية، التحول الديمغرافي وآثاره في التشوه العمراني، دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية مدينة بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، كلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.

18. وليد خصام، العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو السكاني بالجزائر بين النظري والواقع، دراسة تحليلية 1990- 2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة لخضر، باتنة، 2015.

-الملتقيات:

1.إحدادان توفيق، سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990- 1999، يوم درسي حول تطور العمال خلال 1994- 1997، جامعة فرحات عباس، سطيف 28 جوان 2000.

2.بلحاجي يمينة، لمحة حول الإنتقالية الديمغرافية في ظل السياسة السكانية مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 1، جامعة محمد بن أحمد، وهران 02، الجزائر.

3.عبد الرحمان بن نانية، قراءات في بعض تجارب الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات البحوث والدراسات، العدد 11، 2011.

4.عريس مختار وآخرون، محددات وأسباب الفقر في الجزائر، مجلة الإستارتيجية والتنمية، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، العدد 07، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جويلية 2014.

5.علي حميدوش، التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإدارة إلى التجربة الجزائرية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 01، جامعة المدية، 2005.

6.قندوز فطمة الزهراء، إشكالية النمو لسكاني وأثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة الإبداع، العدد 1، جامعة البليدة 02، 2019.

7.نوري عبد الرسول الخاقاني، أثر النمو السكاني في النمو الإقتصادي في الصين، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 03، 2018.

-مراجع بالأجنبية:

1.Revue Conjoncture N° 53 Algérie- mars-Avril 1999.

-مواقع الإلكترونية:

1.بيانات البنك الدولي www.worldbank.com

2.درويش توفيق، مقرر علم الديمغرافي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، متاع على الموقع:

https :cte-uni-stif.dz/moodle/mod/resource/view.php

3.عبد الحيكم الفيلالي، الصين قوة إقتصادية صاعدة، على الموقع الإلكتروني:

http:/www.madariss.fr

4.محمود الفضيلي: https://www.worldometers.info/worldpopulation

5.المديرية العامة للجمارك، إحصائيات 2005 الموقع: www.douane.gov.dz

6.يحي سعيد، علم السكان، https://wwwdrasak.com/dexripition